سَعيد ناشيد

الاختِيارُ العُلَمَاني
وَأسْطورَةُ النّمُوذَج

دار الطليعة - بيروت

الاختيار العلماني
وأسطورة النموذج

مكتبة
الفكر الجديد

حقوق الطبع محفوظة
لدار الطليعة للطباعة والنشر
و
رابطة العقلانيين العرب
ص. ب ١١١٨١٣
الرمز البريدي ٩٠ ٧٢٠ ١١٠
بيروت ــ لبنان
تلفون ٠١/٣١٤٦٥٩
فاكس ٣٠٩٤٧٠ ــ ١ ــ ٩١٦
E.mail: daraltalia@yahoo.com

https://www.facebook.com/1New.Library/

https://telegram.me/NewLibrary

https://twitter.com/Libraryiraq

الطبعة الأولى
آذار (مارس) ٢٠١٠

مكتبة الفكر الجديد

سَعيد ناشيد

الاختِيارُ العُلمَاني
وَأسْطورَةُ النّمُوذَج

دَارُ الطّلِيعَة للطّبَاعَة وَالنشْر
بَيروت

مكتبة الفكر الجديد

الشكر:

كل الشكر لسيدة التنوير العربي **رجاء بن سلامة**، لتكرّمها بمراجعة المخطوط، لتصويباتها الدقيقة، لملاحظاتها الثمينة ولاقتراحاتها المثمرة.

ويبقى كل قصور أو هفوة على مسؤوليتي الخاصة.

الإهداء:

إلى عمّار ديوب

مكتبة الفكر الجديد

توطئة غير ضرورية

هذا الكتاب:

هذا الكتاب نصوص وحوارات صدرت في أهم الصّحف والمواقع والمجلاّت العربية: موقع **الأوان** (رابطة العقلانيين العرب)، صحيفة **السّفير** (بيروت)، جريدة **الأخبار** (بيروت)، مجلّة **النداء** (الحزب الشيوعي اللبناني)، صحيفة **الوقت** (البحرين)، صحيفة **المنارة** (بغداد)، يومية **الحياة** (لندن)، يومية **القدس العربي** (لندن)، أسبوعيّة **العرب الأسبوعي** (لندن)...

وتلك النصوص مطارحات جُمعت وأعيدت صياغتها على هدي الصدى الرّاجع من كل مدى، ما أتاح لي فرصة أن أصغي لتردّد صوتي الخافت عبر شعاب لم أكن أدركها. ومن همس الرّجع كنت أفكر في كل مرّة من جديد.

لمن هذا الكتاب؟

إليك أنتَ الذي يَكذبون عليك عندما يُرددون على مسامعك المُتعَبة بأنّ الإسلام هو الحلّ، وحين تُصدقهم تُبدد رصيد العقل فيك وتصير مجرماً أو مجنوناً. ويكذبون عليك عندما يرددون أمام مسامعك المُرهقة بأنّ الغرب هو الحلّ، وحين تصدقهم تفقد بقايا الإرادة فيك وتصير طيّعاً أو مذعوراً. لأنهم لم يخبروك بأنّ النموذج لا ينتج الحضارة ولا الحفاة يصنعون التاريخ.

عن الكاتب:

مفكّر من المغرب وكاتب رأي في العديد من الصحف والمجلاّت العربية، من مؤلفاته: **اليَسارُ الفرنسي والإسلام** (٢٠٠٧).

مكتبة الفكر الجديد

على سبيل التقديم

من ذا الذي منحني الحقّ في أن أوجه قلمي وأصّوب كلامي نحو نقد "النفاق العلماني" لدى أمم أكثر تحضراً مني ومن أمتي؟ بمثل هذا السؤال واجهني شخص من هواة جلد الذات، وقد صاروا كثراً في هذه الأثناء. ثم أردف يقول: «من أنت حتى تجرؤ على انتقاد دول كان الأجدر بك أن تتواضع أمام اعتبارها نموذجاً لمستقبل لم نبلغه بعد، وقد يلزمنا الأمر مئات السنين قبل بلوغه، وقد لا نبلغه أبداً؟».

هذا بالضبط! لن نبلغه أبداً.. لماذا؟ ضع السوط الذي تجلد به ذاتك وأرخ السمع قليلاً.

كل نموذج يظل حالة خاصة غير قابلة للتكرار، فقد ارتسم التاريخ على مسارات لا تقبل العودة أو الإعادة، مسارات لا تتكرر فيها التجارب إلاّ بشكل مبتذل. وليس هذا ما نريد، وليس هذا ما يحفز نخبنا وشبيبتنا على امتلاك العقل واستعادة الإرادة والثقة في المستقبل.

كان بناة الحضارات وصنّاع التاريخ يتصرفون من غير نماذج جاهزة. لم يكن الثوار الفرنسيون يبحثون عن أي نموذج يعمدون إلى تكراره، ولو فعلو ذلك لما صنعوا النموذج الجمهوري الفرنسي. لم يجد الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية من نموذج يمكن استيراده، ولو وجدوه لما أبدعوا نموذج الدّستور الأمريكي. ولم يستعن البلاشفة الرّوس، حين صنعوا ثورتهم، بأي نموذج يحملونه من مكان معين أو زمان محدد.. هؤلاء جميعهم انطلقوا من الاستعمال الحر للعقل، ولو حاولوا أن يقلدوا لأوجدوا تجارب هزلية أو هزيلة مثلما فعل آخرون كثيرون، تجارب لا ذكر لها في غير موضع الأخبار والعبر. كل إبداع جديد إلاّ ويبدو في مستهل عهده وكأنه زيغ عن الممكن وضرب من المحال، لكن العوالم الجديدة لا تولد في العادة إلاّ حيثما يتم خرق مبدأ العادة.

هوس النموذج امتداد لصورة الأب لدى الطفل القاصر وتعبير عن النموذج الإلهي الأعظم والأكمل والأدوم لدى الشعوب المتأخرة والنخب القاصرة، لذلك فإن موت النموذج هو امتداد طبيعي لإعلان "موت اللّه"، بالمعنى النيتشوي. لنترجم هذا الإعلان إلى شعار سياسي واضح، فنقول:

مكتبة الفكر الجديد

ستكون الدولة العلمانية دولة يتيمة، ليس فقط من رعاية الغيب وحضانة السماء، وإنما ستكون دولة يتيمة من حضن واحتضان كل نموذج في السماء أو نموذج على الأرض.

ثم ماذا؟

الوعي العلماني الأصيل لا يبحث عن أب بديل.

ثم ماذا؟

رفعاً لكل شبهة في عصر "المتشابهات"، فإننا نقول للبهلوان الذي يقدم مشهداً مثيراً في جلد الذات بهدف الإمتاع قليلاً والترويع كثيراً:

النموذج الإسلامي ميت ابتداءً ولا حاجة لجلد الذات تنكيلاً بالجثة. العرض ممّل، فليُسدل الستار ولنناقش القضية في أقصى أبعادها. ثم ماذا عن النموذج الغربي؟

لقد أصبح هذا النموذج الغربي المفترض، جرّاء المناخ الثقافي المهيمن وطبيعة المنحى الاقتصادي الجديد، يهدد مستقبل الحداثة والديمقراطية وقيم التنوير ومبادئ الثورة الفرنسية. وبدأ ينزاح عن وعود عصر التنوير متجهاً نحو أهداف يمينية، دينية، محافظة، وأحياناً استعمارية.

هذا النموذج الغربي القائم على عقيدة القوّة والتفوق، والذي يعوّل على خدمة الشعوب الفقيرة للديون الخارجية وعلى تركة التقسيم الاستعماري وعلى رعاية بعض العشائر والعسكر في أقاليم الشرق والجنوب وعلى تركة الحرب الباردة وعشرات الشبكات الدينية التي شكلت ترياقاً ضدّ غواية الشيوعية، هذا النموذج المثقل بأوهام احتكار مفاتيح الثروة وأسرار القوة، أصبح يهدد القيم التي شكلت سحر الغرب على مدى عقود ليست بالقليلة: قيم العقل والمساواة والسلام العالمي وحماية المجال البيئي والعيش المشترك، وأيضاً... وأيضاً... وأيضاً... إمكانية خلود النوع البشري.

إنه بات يهدد رخاء المواطنين حتى داخل المجتمعات الغربية نفسها.

يهدد وحدة النوع البشري وربما بقاءه أيضاً في زمن لا مكان فيه لسفينة نوح جديدة.

والآن، وقد وضعتَ السوط الذي تجلد به ظهرك، فلا تفرك يديك من اليأس، وإليك كشف الأوراق قبل عرض المطارحات:

إننا لم نبدأ بعد، ولن نبدأ إلاّ عندما ندرك بأن علينا أن نبدأ ليس من حيث انتهى أشباهنا الآخرون، ولا من حيث بدأ أسلافنا السابقون، وإنما نبدأ من حيث يجب أن نبدأ: من جديد.

مكتبة الفكر الجديد

الباب الأوّل

مطارحات في أزمة العلمانية

مكتبة
الفكر الجديد

الغمّة في أوهام الأمّة

نحن المسلمين راهنّا طويلاً على انهيار الشيوعية عندما كانت في سنوات مجدها، واستنفرنا لذلك المال والرجال وجعلنا من أنفسنا سدّاً منيعاً يمتدّ من المغرب إلى باكستان، وأخيراً، ولأسباب لا علاقة لنا بها، انهارت الشيوعية ولم نحصد غير مزيد من التدهور والانحدار. ثم التمسنا من الحملة العالمية على الأحزاب الاشتراكية وعلى اليسار العالمي باباً آخر من أبواب نهضتنا الموعودة ورفعتنا المنشودة، ومرّة أخرى بدأت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تتساقط تباعاً أمام مهب الانتخابات الحرّة ورياح الثورة الثقافية المحافظة، ولم نقطف لأنفسنا من هذه المراهنة غير أشواك المرارة والانكسار. ثم توهمنا طويلاً بأنّ أوّل بلد إسلامي سيمتلك القنبلة النووية سيقلب طاولة موازين القوى لفائدة المسلمين أجمعين، وعندما فعلتها باكستان انقلبت عليها جميع الطاولات وأمست داراً للفتن والمحن، وهي تحتاج في المقابل إلى صرف عشرات الملايين من الدولارات لصيانة ترسانة نووية لا تطعمها من جوع ولا تأمنها من خوف... وككل مرّة، ساء حالنا وتردى مآلنا. ثم التمسنا من الحملة العالمية على قيم العلمانية الباب الأخير نحو استرداد عزّتنا المفقودة ورفعتنا الموؤودة، ثم ماذا؟ في غفلة من الزمن سربلنا المقاومة بلباس الدين وعقدنا لواءنا على أوّل ركن من أركان الإسلام نبتغي به تحرير كل شبر من أرض فلسطين، وقلنا: لن يقطع رأس الاحتلال التوراتي غير سيف الجهاد القرآني. وهكذا وضعنا ملح الغمّة على جرح الأمة، فأمسى الجرح قريحاً. ثم ماذا بعد؟

في الأخير، تدهورت العلمانية داخل معظم المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، داخل كيان الاحتلال وفي صفوف المقاومة، فتعفن الجرح من كثرة الملح. ثم خاب رجاؤنا وساء وضعنا وانتكست آمالنا ودخلنا القرن العشرين خاويي الوفاض إلاّ من قضية واحدة: أن نحسّن صورتنا.

والآن يحقّ لي أن أقدم نفسي بصورة جديدة:

بصرف النظر عن حكاية "أركان الإسلام الخمسة"، فإنّ التاريخ والحضارة والأنطولوجيا ومصادفات الحياة أيضاً رسمت لي سقف الانتماء إلى الحضارة العربية

مكتبة الفكر الجديد

الإسلامية، ومثل الملايين أحلم بنهضة ترفع الغمّة عن الأمّة. هذا الانتماء لأمّة تستوطن التضاريس الأشدّ وعورة والجغرافيا الأشدّ خطورة: الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز والقرن الإفريقي فضلاً عن ضواحي المدن الصناعية في الغرب، هذا التموضع اللاّأقليدي في مكان مليء بالمقعرات والمحدّبات، هذا التموقع المنذر باللاّتوقع لا يحزنني ولا يسعدني أيضاً لكنه يشعرني بـ"قلق الحضارة" وبـ"قلق التاريخ" وبقدرٍ يفوق قدرتي على التحمل. إنه اختبار قاس لإمكانية الوعي الشقي لدي ولدى أمّة لا تقدر على تحمّل تكلفة صناعة التاريخ.

سأرفع سقف الاعتراف قليلاً وأقول بأني داخل هذه الهوية الصعبة أنتمي إلى خيار المقاومة، غير أني لا أرى رأياً آخر غير أن الانتصار على الاحتلال وعلى الاستيطان التوراتي والتغلغل الإنجيلي داخل المؤسسات الدّولية والردّ على الهجوم الباباوي غير المحسوب أحياناً، يمرّ عبر شيء واحد: ليس مواجهة الحجج الغيبية بحجج غيبية مضادّة، وإنما هو الانتصار لقيم العقلانية والعلمانية سواء داخل الدّول أم على مستوى العلاقات بين الدّول.

سأكون صريحاً بما يمكن:

أن أكون مسلماً اليوم معناه أن أكون عقلانياً وعلمانياً هنا والآن، وأن أنفض عني غبار الأزمنة الوسطى وأنتفض في وجه كلّ الشّبكات الدّولية والمحلية الدّاعمة أو المباركة أو المستغلة للتطرّف الديني والتعصب العرقي والطائفي. ثم أتجاوز أمراض العبد المهزوم وأوهام السيد المنتشي بكأس النّصر إلى حدّ الثمالة.

سأكون صريحاً بما يكفي:

إنّ من يريد لهذه الأمّة عزة، ولهذه الحضارة نهضة، عليه أن يدرك بأنّ لا سبيل إلى ذلك من دون تبني قيم العقلانية السياسية ومبادئ فلسفة التنوير. ذلك أن تراجع قيم العلمانية في عالم اليوم بفعل هيمنة الأصوليين الدينيين من سائر الديانات وجرّاء صعود المُحافظين والمُحافظين الجدد، لم يزد وضع أمتنا إلاّ تدهوراً وحالها ترديّاً، كما أن خصوم حضارتنا هم في نفس الوقت من أشدّ الناس عداوة لمبادئ الثورة الفرنسية وقيم فلسفة التنوير. إنهم من يقودون اليوم الحملة العالمية لفك الارتباط بين الغرب وقيم الحداثة والتنوير بدءاً من اليمين اليهودي، مُروراً بالأصوليين البروتستانت والكثير من المنظمات شبه السرية للفاتيكان، ووصولاً إلى من يُصطلح عليهم بالفلاسفة الجدد في فرنسا، وانتهاء بالمُحافظين الجُدد.

علينا أن ندرك وأن نستدرك بأنّ العقلانية ليست جوهراً ثقافياً أو قوميّاً ثابتاً في

مكتبة الفكر الجديد

بعض الثقافات دون الأخرى، كما أنّها لا تنشأ في الفراغ ومن فراغ ولا هي تدوم وتستمرّ بسبب عوامل سحريّة ثابتة في الحضارة أو الثقافة، وإنّما تولد العقلانية من رحم العمل السياسي والحراك الاستراتيجي الذي قد يُميّز فضاءً محدّداً ضمن مصالح إقليمية واجتماعية محدّدة في الزمان وفي المكان.

إننا لن نتجاوز هذا العطب إلاّ حين نستأنف المشروع الذي أوقفه الغرب في منتصف الطريق مكتفياً بتوزيع الاعتراف بين الأسياد أنفسهم على خلاف غاية تاريخ التنوير بحسب هيجل: حيث اعتراف الجميع بالجميع. الاعتراف هذه المرّة انحسر في دائرة السادة المنتصرين عقب حروب كونية تقاتل فيها السادة إلى أن خرب العمران وخلت الأوطان وأبقوا على الشعوب المهمشة على قارعة الطريق مبعدة ومستبعدة عن كل اعتراف بالحقّ في حداثة وعقلانية يحتكرهما المنتصرون. وفي مثل هذا الاحتكار يرتكز السادة على مبررين: إمّا ما يقوله اليمين الغربي الذي يرى بأنّ الحداثة امتياز وميزة غربيين، بمعنى أنّ التّخلف هو قدر الشعوب غير الغربية، أو ما يقوله اليسار الغربي الذي يرى أنّ لمجتمعات ما قبل الحداثة الحقّ في الاختلاف في كل شيء عن المجتمعات الغربية، بمعنى أنّ التّخلّف حقّ من حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

بين التخلف كحق والتخلف كقدر الخطاب هو هو. إنّه خطاب المنتصر في جدل العبد والسيد والمنتشي بكأس الحداثة المغدورة إلى حدّ الثمالة.

سنحظى بحظنا من الاعتراف بالكرامة المتبادلة كما يجب أن تكون في عالم عادل ومنصف، لكن ذلك لن يكون ثمرة أي برنامج للتسلّح النّووي كما يظنّ البعض، وإنما سيكون لنا ذلك حين نُقاتل على نفس القيم التي منحت السّادة سيادتهم قبل أن يخذلوها ويدوسوا عليها بأقدام الاستعلاء والكبرياء.

سيتمّ الاعتراف بنا في هذا العالم كأمة وحضارة وشعوب حين نناضل من أجل عالم علماني يعترف فيه الجميع بالجميع بمعزل عن فرضيات الدين والمعتقد. وسنتمكن من تحرير الأرض والوعي والحضارة من الاحتلال والاستيطان، ومن تحصين مجتمعاتنا من الطائفية والفتنة يوم نناضل من أجل الحريات الفردية والكرامة الإنسانية والمساواة بين بني البشر، ونقاوم من أجل قيم التنوير والحداثة والعقلانية والعلمانية والتي هي غنيمتنا المنسيّة منذ معاركنا الوطنية ضدّ الاستعمار.

الطريق إلى العلمانية لن يكون طريق التبعية للغرب في كل تفاصيله كما يزعم بعض التبسيطيين والاختزاليين، كما أن الطريق إلى مقاومة الاحتلال والاستعمار

مكتبة الفكر الجديد

والاستيطان لن يمرّ عبر رفض العلمانية كما تزعم المقاومة الإسلامية في فلسطين وجنوب لبنان وغيرهما.

ليس هذا هو الطريق طالما أن الإتباع يقتل الإبداع والتبعية تظل أقصر الطرق إلى العبودية، وأما العلمانية فهي طريق الحرية والاعتراف المتبادل بالكرامة والسيادة. ولهذا الاعتبار لا توجد العلمانية ضمن مطالب المشاريع الهيمنية والاستعمارية.

لم يكن الغرب متردداً في تبديد ممكنات العلمانية داخل ديارنا منذ بداية الحقبة الاستعمارية، ولكنه أمسى يهدد مستقبل العلمانية داخل حدود مجتمعاته هو، وذلك منذ بداية المواجهة مع المّد الشيوعي إلى غاية المواجهة الحالية مع الإرهاب العالمي. وبالجملة فإنّ تدهور العلمانية في الغرب هو ثمن انتصار الغرب، وهو النتيجة المنطقية لسوء تدبير هذا الانتصار:

فهو النتيجة الطبيعية لدعم الغرب غير المشروط، لليمين الديني اليهودي المدّلل. وهو ثمن دعم الغرب للحركات الدينية من كافة الملل والنحل إبان مرحلة الحرب الباردة مع المعسكر الشيوعي. وهو ثمن دعم الغرب للنزعات الطائفية في الشرق والجنوب ومستعمراته السابقة واللاّحقة. وهو ثمن انهيار دولة الرعاية الاجتماعية وخصخصة القطاعات المتعلقة بالتربية والتعليم والثقافة والتكوين. وهو أخيراً، ثمن هيمنة الفلسفات المحافظة على المناخ الثقافي الغربي.

العلمانية في أرضنا لن تزهر ولن تزدهر من دون القدرة على المقاومة: مقاومة التخلف الذي ترتضيه ظلامية العبيد ومقاومة التبعية التي تفرضها ظلامية السادة.

وفي المقابل، فإنّ المقاومة في عالمنا العربي والإسلامي تحتاج إلى العلمانية، لماذا؟

لأنها تسمح للمقاوم بالتفوّق الأخلاقي على الأسياد إذ تحرر رقبته من ألواح الثواب والعقاب وتخلص ظهره من أثقال وصايا العبيد. لأنها تسمح له بالتفوّق الأخلاقي على الجناة والجلادين إذ تجعله شريكاً في العدالة الأرضية بمعزل عن غرائز الثأر والانتقام وترانيم جلد الذات وأدعية الشماتة في الغير. ولأنها تسمح له بالتفوق الأخلاقي على مظالم الطبيعة ومصادفات الحياة.

العلمانية هي مقاومة أساطير النقاء العرقي، والانعزال الطائفي، والفرقة الناجية، وأوهام شعب اللّه المختار، وغرور خير أمّة أخرجت للناس، وهي القدرة على مقاومة النزعة الاستعمارية للرّجل الأبيض، هذا المصاب بعقدة الذنب عقب المحرقة وأفران الغاز وملفات أخرى لم تغلق بعد.

مكتبة الفكر الجديد

لن نمتح فضيلة التفوّق الأخلاقي من معين التراث كما نتخيله الآن. لن نغتنمها من الغرب كما نتوهمه الآن. وإنما سنمتلكها حين نوجه مقاومتنا نحو غاية أخلاقية سامية: وحدة النّوع البشري وخلوده؛ إنها أم الغايات والتي تمثل منذ الآن طريق النجاة والخروج من عصر التشاؤم الباعث على الخوف والعنف والتطرف.

مكتبة الفكر الجديد

أوهام السيادة وأوهام الوسادة

يختزل الإسلاميون الإسلام في بُعد واحد هو الدين، ثمّ يقولون: نحن الإسلاميين!

يختزل السلفيون التراث في بعد واحد هو "السلف الصالح"، ثمّ يقولون: نحن السلفيين!

يَختزل أهل السُنّة الهوية في السُنّة، ويختزلها القرآنيون في القرآن، والجهاديون في الجهاد، ثم ينتهي الموقف إلى اختزال الجهاد في السيف، والأخلاق في الشرف، والفضيلة في الخوف، ويعتصر الكثيرون اختزال وسائل النهضة وسبل التقدم في رسائل الرد على العقلانيين وتسفيه العلمانيين ومناظرة "الدهريين" وما إلى ذلك من سلاطة اللسان وقلة البرهان.

في مقابل تقزيم الذات واختزال دورها في مجرّد ممانعة بالوكالة للعلمانية، يتوهم الكثيرون بأنّ العلمانية هي بالبداهة وباليقين أعزّ ما يَطلبُه الغرب منّا ويرجوه. فهي قيمته الرّاسخة فيه والتي لن يتردّد أو يتلكأ في ترسيخها فينا كُلّما أمكنه ذلك وأسعفناه، إمّا تعميماً للحداثة والتنوير أو تطويعاً للتطرف وتطويقاً للإرهاب العالمي. في حين أن العلمانية في المُجتمعات الإسلامية صعبٌ منالها عصيّ إدراكها وأنّها في المُجتمعات الغربية راسخة جذورها قويّ بنيانها.

والحقيقة المنسية في حروب الأفكار، أنّ العلمانية في المُجتمعات الغربية باتت تعاني من ضيق حاد في التنفس وتُكابد تراجعاً يَفوق أحياناً ما تكابده داخل بعض المُجتمعات الإسلامية.

وإذ يتفق بعض العلمانيين مع الكثير من الإسلاميين في القول بأنّ الإسلام له جوهر معادٍ للعلمانية وأنه عامل أساسي من عوامل انتكاستها وانحسارها، فإن الحقيقة الغائبة هي أنّ الإسلام، في أساسه الأنطولوجي وبخلاف ما يعتقد به راغبون فيه وراغبون عنه، لا يعارض العلمانية ولا يعترض على تجديد أفقها الكوني والإنساني طالما كان الإسلام في أساسه الأنطولوجي يقوم على الفصل التام بين مدينة الأرض ومدينة السماء.

مكتبة الفكر الجديد

هناك أيضاً من يعتقدون بأنّ وضعيّة الإسلام والمسلمين في العالم ستغدو أحسنَ حالاً وأفضل مآلاً جرّاء تدهور العلمانية في كافة أرجاء المعمورة، ما يعني أن الهُجوم على قيم العلمانية هو معركة المُسلمين أيضاً بل هو أمّ معاركهم. والواقع أن المسلمين هم أوّل ضحايا عالم تنهار فيه قيم العلمانية، إذ إنه ومع تدهور الوعي العلماني وانحساره عن فضاء الحقل السياسي الرّاهن وعن مجال العلاقات الدّولية لم تزدد وضعية المسلمين إلاّ سوءاً وترديداً في كافة جبهات الحراك الاستراتيجي، من الشرق الأوسط إلى البلقان، ومن القوقاز إلى القرن الإفريقي.

ويعتقد الكثيرون بأن الأصوليات الإسلامية تتفوّق على الأصوليات الغربية في القدرة على تهديد العقلانية والعلمانية. والواقع أن الأصوليات الإسلامية لا تملك من القدرة على تهديد مستقبل العلمانية أكثر ما تملكه الأصوليات الغربية. فالأصوليات الدينية الإسلامية لم تكد ترى النّور، منذ سنوات الحرب الباردة وأجواء العدوان الاستعماري على مشاريع النهضة العربية وعلى حركات التحرّر الوطني، حتى أمست جزءاً لا يتجزّأ من نزعة أصولية وظلامية غربية وغير تقليدية تحتويها وتتجاوزها في الآن نفسه.

فالظلامية الغربية تمتلك من الإمكانيات العلمية والسياسية والفنية ما يجعل قدرتها على تهديد قيم الحداثة والتنوير تتجاوز قدرة الظلامية الإسلامية والتي لا تتخطى، في معظم الأحوال، حدود تبذير الأموال، الانتحار المجّاني وإثارة الفرجة أمام الأضواء الكاشفة لوسائل الإعلام.

يمتلك الظّلاميون المَسيحيّون، في الولايات المُتّحدة الأمريكية وفي دُول الاتحاد الأوروبي، جُرأة قلّيلاً ما يَتمتّع بها الظلاميون الإسلاميون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالظلاميون الغربيون يخوضون في كافّة التفاصيل العلمية والمدنية: من العازل الطبّي والإجهاض إلى نظرية داروين والتجارب حول الخلايا الجذعية مروراً بالصّلاة في مَدارس التعليم العُمومي وانتهاءً بهوية الاتحاد الأوروبي ومُساعدات الدُّول الفقيرة. إنهم يمتلكون مِئات المحطّات الإذاعية والجامعات والمدارس والمراكز الاستشفائية والشركات العابرة للأوطان. وهي وسائل تكفي لتأمين تعديل شامل في مَجرى الحضارة المُعاصرة من داخل الانتماء إليها، ومن دُون دَوِي يجلب أضواء الفرجة والإثارة.

في حين أنّ الظّلامية الإسلامية، وإن ساء ذِكْرُها وعظُم صَخَبُها، ليست أكثر من مُقلدٍ من دون مفعول يستحق الذكر لظلاميّات أخرى: ظلاميات ذات أجندة كبرى ولها رهانات بمفعول كوني وأفق استراتيجي بعيد المدى، وبقدرات ذاتية أبلغ أثراً على مصير الحضارة المعاصرة وعلى مسارها.

مكتبة الفكر الجديد

جدل الإبادة بين السادة والقاعدة

الظّلامية أشدّ ضرراً على المعرفة من ضرر الجهل ومن آفة الأمية، لأنّ مجتمعاً جاهلاً هو مُجتمع حيث الناس لا يعرفون، لكن مُجتمعاً ظلامياً هو مجتمع النّاس فيه يتوهّمون بأنهم يعرفون كل شيء، أو بأنهم يمتلكون سرّ معرفة كل شيء، ومن ثمّ لا تبقى لهم حاجة إلى المعرفة. **الجهل هو عدم المعرفة لكن الظلامية هي استحالتها.**

وإذا كان سقراط حريصاً على ترديد: «كلّ ما أعرفه هو أني لا أعرف شيئاً»، فلأنّ اعترافاً كهذا كان ولا يزال يعدّ القاعدة الذّهبية لمجتمع المعرفة والشرط الأساس **لإرادة المعرفة.**

مُجتمع الظلامية هو مُجتمع يَحجر على مغامرة السّؤال، يستبدل كلّ سؤال مفتوح بسؤال مغلق، ويراهن على سؤال الزّمن الدائري، هذا الذي لا يعلن عن نفسه سؤالاً إلاّ حيثما يكون مشفوعاً بنيّة مباركة الجواب الذي يباركه الجميع وقد يحظى برضا وإعجاب الجميع. ثمّة إذن ما هو أسوأ من عدم المعرفة، ألا وهو وهم المعرفة.

الظلامية هي أيضاً أشدّ خطراً وضرراً على الحرية من خطر وضرر الاستبداد، لأنّ الاستبداد يعني أنّ الدّولة تراقب الناس وتتسلط على رقابهم، لكنّ النّاس في مجتمع ظلامي هم من يتكفلون بالتسلط على رقاب بعضهم البعض. وحين يفعلون ذلك، فإنّهم يخالون أنفسهم في أقصى مظاهر الحرية ومباهج السيادة.

في مجتمع الاستبداد قلّة من الناس من يُفوض لهم الحاكم "الحقّ في الجريمة". أما في مُجتمع ظلامي فإنّ اللّه يفوض لأي كان ومن سبب أو من دون سبب، واجب "الجريمة المقدّسة".

لقد اغتال متطرف يهودي اسحق رابين بتفويض إلهي. وبدعوى نفس التّفويض اغتال مُتطرف إسلامي السيدة الأولى للعالم الإسلامي بنظير بوتو. وهو نفس التفويض الذي حمل محكمة مصرية على تطليق حامد أبو زيد من زوجته. وقد استباح الخميني دم سلمان رشدي بادعاء تفويض مماثل. ويبدو وكأن المسيح دخل مؤخراً حلبة المنافسة على التفويض بالجريمة المُقدّسة. هذا المسيح الذي غيبته الثورة الفرنسية منذ أزيد من قرنين، وحسناً فعلت، بدأ يستعيد مشروعيته الجهادية في زمن الردّة عن مُثل

مكتبة الفكر الجديد

التنوير. وهكذا فوّضت روح القدس الإنجيلي الأمريكي بات روبرتسون، أمر إصدار فتوى شرعية يوم ٢٢ آب/ غشت ٢٠٠٥ خلال إحدى برامجه التلفزيونية، فتوى تقضي باستباحة دم الرّئيس الفنزويلي هوغو شافيز[١].

الظلامية هي أيضاً أشد ضرراً على الأخلاق العامة من فساد الأخلاق، لأن مجتمعاً فاسداً لن يمنعه فساده من أن يصبو إلى الإصلاح الأخلاقي متى استطاع إليه سبيلاً والذي هو مطلب التنوير الثقافي ومقتضى الحداثة السياسية، وأمّا الظلامية فإنها تلف الفساد بلفافة من النفاق عند الاقتضاء والتستر عند الابتلاء. إنّه حال المجتمعات والجماعات والمؤسسات المحافظة سواء تعلق الأمر هنا بالعالم الإسلامي، أم تعلق الأمر هناك بالعالم الغربي.

فما عساها تفعل النزعة الظلامية سوى أنها تقتل المعرفة وتستعيض عنها بالإيمان؛ تقتل الحرية وتترك مكانها للعصاب الجماعي؛ وتقتل الأخلاق فلا تبقي سوى على الحيَل الفقهية وأساليب تدبير الرخص وتسويغ النفاق. وهل هناك شيء آخر غير النفاق الديني حين تقوم معظم أنظمة الضمان الصحي الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بتغطية مصاريف الفياغرا من دون تغطية مصاريف الإجهاض والذي ما تزال تحرمه القوانين الأصولية هناك؟ هل هناك شيء آخر غير النفاق الديني حين لا تنتعش تجارة الأجساد في جمهورية آيات اللّه إلا أثناء المواسم الدينية؟

منشورات دينية لطوائف وجماعات من كافة الديانات السماوية والوضعية تعرض خدماتها الاستشفائية لليائسين أو العاجزين عن الشفاء: هنا العلاج بالقرآن والطبّ النبوي، وهناك الفاتيكان، وبرعاية من الكرسي الرّسولي، يشرف على دورات تكوينية لرجال الدين في مجال طرد الجن والشياطين.

ليس المُشعوذون التقليديون في المجتمعات الشرقية وحدهم من يدّعون القدرة على علاج الناس بالطلاسم وبالتعويذات "من شر النفاثات في العقد"، وإنما البابا الحالي للفاتيكان بنديكتوس السادس عشر، والذي قدم نفسه منذ الوهلة الأولى لانتخابه وكأنه تتويج لمسيحية أكثر عقلانية من الإسلام، لا يجد في نفسه حرجاً عندما يقوم بتوجيه رسالة تشجيعية إلى عدد من رجال الدين الذين أكملوا تكوينهم في مجال طرد الجنّ والشيطان من الأجسام البشرية بحسب ما تحمله بعض الصحف الأوروبية من أخبار عن أنشطة الفاتيكان[٢].

---

(١) فتوى تطرقت إليها العديد من الصحف الأوروبية، أنظر مثلاً: *Le monde*, 28/29 août 2005.

(٢) مثلاً صحيفة **لوفيغارو** الفرنسية، عدد ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٥.

مكتبة الفكر الجديد

وبإعجاب بادٍ للعيان تتبادل الطوائف الدينية الخبرات فيما بينها، ويرى البعض في ذلك انجازاً يخدم قيم التسامح والحوار بين الأديان في عالم قُدِّر له أن يصير دينياً ومرّة إلى الأبد.

وأما حين يتعلق الأمر بالتطبيب بالرّوحانيات والتداوي بالشعوذة، فإنّ الليبرالية الجديدة والعولمة الرّأسمالية تنظران معاً إلى تلك الظواهر بعين العطف والرضا، فهي تخفف من أعباء الضمان الصحي والخدمات الاجتماعية عن الدولة في عصر ما بعد دولة الرعاية الاجتماعية.

النزعة الظلامية هي آفة العصر تسري في أوصال كافة المجتمعات بلا استثناء وتضعها فوق براميل من بارود الثورة الدينية المحافظة، وفوق البارود تنظم ملتقيات حوار الأديان ومهرجانات التصوّف والرّوحانيات أملاً في ترويض الأفاعي وتحويل لدغاتها السامة المميتة إلى دواء شاف للأرواح والأبدان. ومع كل دواء جديد يزداد الدّاء استفحالاً، فتتهاوى الأجساد ويتحوّل المرض إلى وباء لا يبقي ولا يذر؛ وباء يصيب جهاز المناعة داخل الخطاب السياسي المُعاصر، ينذر بانكسار غير مسبوق لقيم الحداثة ومبادئ العقل أمام رياح ديمقراطية ما عادت تعني غير صناديق الاقتراع.

قد تصمد الظلامية أمام قوّة العقل وصرامة العلم، وهي فعلاً صمدت، قد تطحن من حاول اختراقها وتنبذ من سعى إلى احتوائها، وهي كثيراً ما فعلت، في أجواء المُساجلات تنتعش، ولا تزيدها المُلاسنات سوى عمر مديد، ولعلها عمَّرت. معارك خاضتها نساء ورجال شجعان، استرخصوا الثمن يوم كان الثمن من غريزة حفظ الذات، لكن فرسان النهار خسروا هذه المرّة القضية وانحسروا، ضاقت بهم الدنيا بما رحبت وعاد اليأس ليدبّ في أوصال الحالمين برسالة التنوير أو ما بقي من الرسالة في زمن الردّة.

تحوّلت رسالة التنوير من معركة ضدّ خصوم نبلاء يُحاوِرون ويُحاوَرون، يُناظِرون ويَنظرون، يُحدثون ويَتحادثون، إلى معركة ضدّ قطاع الطرق، قراصنة الجو، ومفجّري أنفسهم. انحدرت المعركة ومعها تلاشى الحلم، وهوى سقف التاريخ إلى أدنى مستوى ممّا كانت تتوقعه حتى أكثر العقول واقعية.

ليس الإنسان مجرّد كائن، وإلاّ لكان مُجرّد وعاء فارغ يمتلئ بأي شيء. إنه الكائن والمُمكن على السواء؛ إنه ذلك الذي لا يمكن لإصبع أن تشير إلى كافة أبعاده لأنه صيرورة مفتوحة؛ إنه كائن من أجل المُمكن. لكن الذي يحدث أمامنا اليوم هو تراجع المُمكن إلى مستوى الكائن أو أقل من الكائن حيث لم يعد مواطن القرن

مكتبة الفكر الجديد

الحادي والعشرين يجد بدّاً من اختزال هواجس المرحلة في شعار يتكرّر لماماً إلى حد يعسر معه على الهضم شعار يقول: إنقاذ ما يمكننا إنقاذه.

فهل بوسعنا أن نجد داخل أكثر البرامج السياسية تفاؤلاً في عالم اليوم أي اعتراف بالمُمكن عدا شعاراً يقول: علينا أن ننقذ ما يمكننا إنقاذه!؟ ولننظر في أهم وعود الخطاب السياسي اليوم؛ فماذا عسانا نجد غير خطاب يدعو إلى المحافظة على التوازنات، والمحافظة على الأمن والاستقرار، المحافظة على البيئة... هكذا صرنا جميعاً محافظين؛ إننا محافظون بالمعنى الوجودي قبل أن نكون كذلك بالمعنى السياسي.

لم يَعُد ما هو واقعي يشترط أن يكون معقولاً بحسب توصيف هيجل، وإنّما أمسى ما هو واقعي لا يحتمل التبرير ولا التفسير.

ليس بوسع أي إنسان أن يُبرر بمقاييس التاريخ والصيرورة الانتحار المجاني للعبيد اليائسين، انتحارهم العبثي داخل الأسواق، المستشفيات، محطات القطار، وأحياناً داخل المقابر نفسها.

لقد استقال العبيد فجأة عن الصراع الذي يصنع التاريخ وانسحبوا عن خط النار، وصار العبد مقذوفاً به يَنتحب على خواء نهاية التاريخ، لا باب في العتبة يطرقه، ولا دليل يسوقه إلى المستقبل الذي طالما حلم به. خرج من التاريخ خاوي الوفاض بلا قضية، لا وظيفة له ولا مهمّة، لا شيء لديه يصنعه، ولا شيء بإمكانه أن يفعله، لا شيء سوى أن يفجر أي شيء أو ينفجر بأي شيء، يحيا بلا غاية ثم يموت بلا غاية، يوجد بلا هدف ثم يفنى بلا هدف، لا شيء يبرر وجوده أو يبرر به وجوده، هو مجرّد صيرورة من أجل لاشيء. وهكذا تأتي جرائمه، ميتاته وانتحاراته هي الأخرى مجانية على مقاسه. أليس هذا ما أدركه أندريه جيد حين جعل جرائم أبطال رواياته جرائم مجانية، أو هكذا جعلها تبدو؟

لسنا نقصد بأي حال أن نبرئ ذمة الأسياد من هذا الانزياح عن التاريخ نحو لحظة مخيفة من الخواء المعتم. فمن ذا الذي بوسعه ولو باستحضار أبسط بداهات التاريخ أن يُبرر بأن الوعي بصيرورة إحدى الممكنات كان يستدعي التخلص من القائد الفلسطيني ياسر عرفات!؟ أية مُمكنات كانت قادرة على تبرير تدمير دولة العراق!؟ أية صيرورة كانت تبرر الحاجة إلى تمزيق اتفاقيات السلام العربي ـ الإسرائيلي!؟

للأسياد إذن نصيب هو الأوفر في انزياح التاريخ عن أفق المعنى، انزياح الواقع عن المعقول، وانزياح الكائن عن الممكن إلى الحد الذي أصبحت فيه الصيرورة

مكتبة الفكر الجديد

العمياء مسوغاً لفعل ولتبرير فعل أي شيء. ذلك أنّ الظلام الذي يشلّ الحركة هو نفسه الذي يبعثها في كل اتجاه.

بين عدمية الأسياد وظلامية العبيد، يجري اليوم فصل جديد من فصول جدل العبد والسيد، حيث يُخاطر السيد من دون أن يعلم من أجل ماذا يخاطر، وينتحر العبد من غير أن يدري من أجل ماذا ينتحر. إننا إذن أمام مرحلة جديدة من جدل العبد والسيد، جدل لا ينتج ظاهرة التقدّم بقدر ما يقود فقط إلى العدمية والانتحار على عتبة نهاية مأساويّة للتاريخ.

كنا دائماً نقتدي بوجود نساء ورجال شجعان، واجهوا الظلامية باستماتة، لاحقها بعضهم إلى الجُحر الذي نشأت فيه وترعرعت. لكننا اكتشفنا، بعد حين، أن الظلامية مثل الظلال، قد لا يزيدها شحذ السيوف إلاّ انتشاراً، ولا يزيدها رمي الرماح إلاّ اتساعاً.

ليست الظلامية موقفاً سياسياً كما يقال أحياناً لأنّ الموقف السياسي يستدعي الإرادة ويتطلب القدرة على الاختيار، أمّا داخل الظلاميات فإننا نتعلم شيئاً واحداً: كيف لا نريد أيّ شيء ولا نختار أي شيء وبذلك نكون قادرين على فعل كل شيء وتبرير فعل أي شيء.

الظلامية هي الحالة القصوى لانتفاء القدرة على امتلاك الإرادة وانحدار القدرة على الاختيار وتلاشي القدرة على اتخاذ القرار. ثم من قال إن الانتحار قرار!؟ ذلك أن وراء مظهر البطولة الزائفة ليس هناك أكثر من الطاعة العمياء ومطلق الولاء.

الظلامية نزوع أكثر مما هي نزعة، وانسياب أكثر مما هي حركة أصلية. إنها استسلام للارتخاء، للسقوط والنسيان، إرهاق وجودي يصيب قدرة العبد على امتلاك الوعي بالذات وينتهي به إلى الاندحار إلى مستوى الأشياء والأشلاء، ليمسي شيئاً بين الأشياء وجسداً بين الأشلاء.

الظلامية ليست حضوراً وإنما هي نزوع إلى الغياب، ليست وجوداً وإنّما هي نزوع إلى العدم، ليست امتلاءً وإنما هي نزوع إلى الخواء، ولذلك كانت الصيغة القصوى لظلامية العبد هي أن تلتقي مع ظلامية الأسياد فتصبو إلى النفي المطلق للوجود، تدمير الحضور وتفجير الجسد المُلغم منذ الولادة.

على ضوء هذا الجدل المأساوي يمكن للباحث في ظاهرة الإرهاب العالمي اليوم أن يَرى في الظاهرة لحظة قوية من لحظات الصدام بين ظلامية العبيد وظلامية السادة: صدام الأصوليات، كما يقول طارق علي، أو صدام الهمجيات، كما يُردد جلبير

مكتبة الفكر الجديد

الأشقر. بإمكانه أن ينظر إلى الظاهرة باعتبارها تؤشر على النهاية القاتمة لجدل العبد والسيد وتعبِّر عن الانتقال من مرحلة مطالبة العبد بالاعتراف بالحق في المساواة والكرامة، وهو المطلب التاريخي للعبد، إلى رغبة العبد هذه المرّة ليس في تحقيق الاعتراف، وإنما رغبته في التفوق على أسياده في حلبة القدرة على تدمير الذات وتدمير الوجود والحضارة. إنّه التّحوّل من جدل بين غرائز الحياة عند السادة والعبيد إلى تنافس بين غرائز الموت، أي: من الجدل المنتج للتاريخ وللحضارة إلى العنف المنتج لخراب العمران وفناء الأوطان.

يستطيع العبد اليوم أن يتفوق على سيده، ليس فقط في مَجال تدمير الذات، وإنما في تدميرها من دون حتى الرّغبة في نيل اعتراف الآخرين بتلك القدرة على التدمير المجاني للذات. هذا العنف إذن هو عنف بلا غاية، طموحه أن تندثر الذات ولا تترك أيّ أثر للاعتراف بهذا الإنجاز التدميري ولا بقدرة الذات على التلاشي الفوري، وإلاّ فمن هو هذا الانتحاري الذي لا يزال يحرص على إعلان اسمه أو كتابة وصيته قبل أن يقدم على تفجير نفسه سواء أمام الملأ أو في الخلاء!؟

منذ بضع سنوات خلت لم يعد أي أحد من الانتحاريين في العراق، في باكستان، في أفغانستان أو في غيرها من الدّول، يحرص على تسجيل شريط يخلد الاعتراف به أو يكتب وصية أو رسالة تتضمن الاعتراف بالاسم بعد أن يتلاشى الجسد ويندثر بين ثنايا الأشلاء والأشياء.

ليس الاعتراف هو ما تطمح إليه ظلامية العبيد، فلقد انتهى جدل هيجل إلى نهاية مأساوية. وبدل أن يتحرّر العبد من غريزة الخوف من الموت، والتي هي أصل عبوديته ومنشأ خنوعه وإذلاله، قام العبد بتحويل مصدر الخوف إلى موضوع للرّغبة، وجعل الموت غاية قصوى وفورية للإرادة. إنها الإرادة التي تبتلع الوعي والذات والإرادة مثلما تفعل بعض الإجرام السماوية حين تبتلع نفسها فلا تترك من أثر سوى ثقوب سوداء في الفضاء، ثقوب تعود لتبتلع بدورها كل ما يحوم حولها.

مكتبة الفكر الجديد

دفن السياسة في روضة القداسة

الخطاب الديني عند سادة العالم ليس مُجرّد وسيلة للترويح عن النّفس من محن الزمن وقلق المصير. ليس مُجرّد ملاذٍ لنفوس ما عاد يُهدئ من روعها شيء من مباهج الاستهلاك الجماهيري. ليس مجرّد ملجأ لسكينة القلب وأمان الرّوح. إنّه فوق هذا وذاك، وأيضاً دون هذا وذاك، أداة للسيطرة، وسيلة للهيمنة وأسلوب سهل وفعّال لتأمين قوّة الأقوياء، ثروة الأثرياء وزعامة الزّعماء. هكذا كان يوظَّف الخطاب الديني دائماً، وهكذا نجده يوظَّف الآن.

لم يعد الخطاب السياسي مكتفياً بأدوات الحجاج التي يوفرها العقل السياسي، فالعقل نفسه يكاد يغدو موضة قديمة.

باتت القرارات السياسية تستند إلى الحُجج الغيبية كلما أعوزتها الحُجج الأخلاقية والإنسانية، وأمست تستعير حججها من ذات الخطاب الذي قامت منذ البداية على محاولة استبعاده.

لقد أصبح سادة العالم يُنافِحون عن الدين كما لم يفعلوا ذلك من قبل. فجأة تذكّروا أن لكل مواطن روح متوارية خلف الجسد وحاجات الجسد، بل هو أحياناً مُجرّد روح ليس لها من المطالب والحاجات غير ما تبتغيه الرّوح، ومما لا يمكن تحقيقه اكتفاء بمُؤسّسات الرعاية الاجتماعية للدّول، وهنا يغدو من المبرر استدعاء مؤسسات من خارج الفضاء السياسي، تتكفل بالاحتياجات الرّوحية!

لا يترك سادة العالم دليلاً شاردًا أو واردًا إلاّ وجعلوه دليلاً على أن الدين حاجة كبرى للإنسان وغاية قصوى للحياة، ومن ثمّ جعلوا الأديان تبدو وكأنّها إحدى أهم حقوق الإنسان. فهي ضرورة وجودية للأفراد والجماعات على حد سواء. إنهم ينظرون إلى الدين باعتباره المُستودع الأوّل والأخير لمعنى الحياة. ومن ثمّ يرونه الضامن الأوّل والأخير لأمن الأوطان ودوام العمران. وفي كل مناسبة يرددون بأن مؤسّسات الدّولة الحديثة والمؤسسات الدّولية أيضاً عليها منذ الآن أن تأخذ هذه الحقيقة بعين الحسبان.

عالم اليوم هو غير عالم الأمس، عالم اليوم تبدّلت مشاهده واختلفت صوره.

مكتبة الفكر الجديد

اختفت عناوين وبرزت أخرى. توارت شعارات وطفت على السطح شعارات أخرى. تغيّرت الأولويات. ما كان ممكناً صار متعذراً، وما كان ممتنعاً أصبح متاحاً. اختلطت العصور بالعصور وتداخلت الأزمنة بالأزمنة، فجميع الذي مضى وانقضى يعود اليوم ليطلّ علينا وبكل كبريائه من أعلى شرفات الحداثة أو ما بعدها. كل ما تركناه في مغارات الأزمنة الغابرة يعود أو نصادفه مرّة أخرى شاخصاً في أعلى قمم الازدهار وأرقى مظاهر الرقي والتقدّم. وأمّا الذي كنّا نعده تقدماً طالما ابتغيناه ونافحنا عنه، بكل ما أوتينا من إصرار على الحياة، فقد تقادم بغتة وانفرط عقده حتى من دون أن ندركه. فهل بقي، بعد كل هذا الذي نراه اليوم، أيّ معنى للأحداث يحضنها ويمنحها الدلالة والتّبرير أم أن الأحداث لم تعد أكثر من تزاحم في طريق بلا اتجاه؟

رُويدًا رُويدًا، بدأ المتعصبون الدينيون يُمسكون بزمام الأمور. لا يَبسطون نفوذهم ويُحكمون سيطرتهم فقط على مناطق النزاع وبؤر الفقر والتوتر، هناك حيث ينتظمون ضِمن شبكات المنظمات والهيئات غير الحكومية. لا يوجدون فقط حيث يوجد اليائسون والبؤساء، المُفجعون بأي شيء والمَفجوعون في كل شيء، السّائلون لخبز المسيح أو عن خبزه، والطالبون لتمرات الصدقة أو الزّكاة. وإنّما يبسط المتعصبون الدينيون نفوذهم أيضاً داخل مدن الدّول الرّاقية وعواصم الحلّ والعقد والترحال، حيث الأبواب يطرقها الطالبون للحلول والمتسولون للتسويات. تراهم لا يبسطون نفوذهم فقط في أقبية الفقر ووسط أحزمة البؤس والحرمان، بل إنهم يزدهرون أيضاً بين أواسط نخبة صناعة القرار الدّولي، في قلب العاصمة الأمريكية واشنطن، في وسط العاصمة الرّوسية موسكو، داخل روما، في قلب مؤسساتها وجامعاتها، وفي داخل تل أبيب أيضاً. إنّك لا تجدهم يتسكعون فقط في الأحياء الهامشية، وإنّما تراهم يجلسون فوق الكراسي الوثيرة داخل أهمّ المجالس التمثيلية؛ إنّهم يأخذون مقاعدهم الأمامية داخل الكونغرس الأمريكي، داخل الدّوما الرّوسي، داخل الكنيست الإسرائيلي، في برلمانات إيطاليا، إسبانيا، بولونيا، البرازيل، وغيرها، من دون أن ننسى الحكومات الصغيرة وحكومات الصغار: في رام اللّه وغزة، في العراق وسط مجالس العشائر ومجالس النّحيب والعزاء، في إيران وسط دوائر آيات اللّه وآيات اللّه العظمى؛ يوجدون في كل مكان هناك، ويوجدون في كل مكان هنا، نعم هنا حيث الصغار يقلدون الكبار في كل أفعالهم، ويقلدونهم أحياناً حتى في صغائرهم، أو حين يصغرون.

وبفعل هذا الهوس الديني الذي حلّ بالعالم بغتة وأخذ النّاسَ على حين غرّة، ازدادت مشاكل العالم تعقيداً، وتفاقمت الأزمات واستعصت المشاكل على الحلول. وهي نفسها المشاكل، الأزمات، النزاعات والخلافات التي كانت بالأمس القريب قريبة

مكتبة الفكر الجديد

من الحلّ العادل والدّائم، دانية من التسوية السلمية. لقد أصبحت اليوم، جرّاءَ التعصب الديني، ليس للصغار فقط، والذين صاروا أكباش فداء على طريقة "الحيوانات المرضى بالطاعون"، وإنّما للكبار أيضاً، أصبحت تلك النزاعات مُستعصية على كل الحلول، مُمتنعة على كل التسويات.

لقد رَفع الجميع سقف المَطالب السياسية وكادت تلك المطالب أن تدرك أكناف السّماء. لم يعد كل مَطلب يشترط لنفسه أن يكون بالضرورة عادلاً، مُنصفاً ومُراعياً للبشر الآخرين. لم تعد للعدالة والإنصاف أية مَعايير خارج التطبيق الحرفي والكامل لأوامر اللّه ووصاياه المقدّسة. ولم تعد طاعة اللّه تعني رأفة بالخلق ورحمة بالعباد. وإنّما تحوّلت إلى سيف مَسلول وقاذفات قنابل مسلطة على كل مُساومة سياسية أو تسوية سلمية؛ تحوّلت إلى فرصة لإشعال النزاع وتأجيج الصراع، سواء تعلق الأمر بالصراع حول الأرض (القدس، الضفة، كشمير، النّجف...)، أو الصراع حول القيم (الإجهاض، الإعدام، الزّواج، الإيدز، حمل السلاح...). ومتى كان متاحاً للبشر أن يساوموا على وصايا اللّه وعلى ألواحه، حتى ولو كان رجاؤهم أن تتركهم الآلهة يعيشون فقط بسلام، أو لمجرّد أن تتركهم يعيشون؟

هنا بالذات، تكمن أزمة العيش المشترك داخل الفضاءات المقدّسة، منذ انهيار برج بابل، جراء انزعاج اللّه من أن تظل البشرية مُجتمعة وأن يظلّ البرج منارة لمن ضلّ منهم طريق العودة إلى حيث البشرية كافة مجتمعة في بابل. ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ في الوصايا العشر غير الشتات والخروج والسبي والفتنة والغدر وحروب يقودها الإله المُنتقم من كل عِباده لفائدة بعض عُبّاده، ثمّ أقدام سارية في الوحل، تشقّ البحار بالعصي والصحاري بالوصايا، وتحمل ألواحاً من بقايا الأسفار التي أثقلت ظهر البشرية من كافة الملل والنحل، ليس آخرها سفر الخروج؛ هو الخروج عن العقل بكل ألوان الطيف، وقديماً قيل: إذا جانبت الصواب فافعل ما شئت. حين يكون العنف مقدّساً فلا أهمية للقضية أن تكون عادلة أم لا، يكفي أن اللّه أراد وهو يريد ما يشاء، ووحدها مشيئته تبرر الثمن كيفما كان الثمن، وتبرر التكلفة أيّاً كانت التكلفة.

ولأنّ إرادة اللّه لا تقبل أي توقع أو تنبؤ، فإن دوائر الدهر تدور، وتعود الأقدام من الشتات وراء الجرّافات الباحثة عن الهيكل والخرافات المسيلة للدماء الآدمية. هل يُمكننا أن نتفق أو نتفاهم حول الأرض، حول السلام وحول التقسيم أو الانسحاب، حين يخشى كل طرف أن يثير عليه غضب اللّه؟ أو على الأقلّ حين يخشى من يملك كلّ شيءٍ أن يمنح أيّ شيء؟ ألم يجد الداعية الإنجيلي بات روبرتسون آلافاً ممن صدّقوه حين زعم بأن غيبوبة أرييل شارون تعبير عن غضب اللّه من رئيس إسرائيلي

مكتبة الفكر الجديد

أراد أن يفرّط في جزء من أرض اللّه؟ ومن ذا الذي يجرؤ اليوم على القول بأنّ أرض اللّه واسعة؟

الحرب طاعة، ولا وُجود لحرب من دون طاعة، ذلك لأنّ المُهمّة الأساس للمُقاتل أن يَفعل ولا يَسأل. إنّه لا يَسأل: لماذا أفعل ما أفعل؟ أما السلام فإنّه لا يكون مُمكناً إلاّ حيثما يغدو السؤال متاحاً والعصيان ممكناً. الحرية عصيان، الحبّ عصيان، العيش المشترك عصيان، بناء برج بابل عصيان، ولكن من يجرؤ اليوم على العصيان؟ من يجرؤ على تكسير الألواح؟

من يجرؤ على ذلك في هذا الزّمن المنتكس إلى طفولة الأزمنة، زمن "انتقام اللّه" من احتفال الأبناء بغيبته، زمن انتقام الخرافة من العقل، وهو في غمرة انتشائه بكأس النصر إلى حدّ الثمالة، وحيث لم يعد بوسع المُواطن الأمريكي اليوم أن يُصبح عضواً في برلمان وطنه إلا بعد أن يُؤدي القسم واضعاً يده اليمنى على الكتاب المقدّس ورافعاً يده اليسرى إلى الأعلى؟ وحيث يجد المواطن الإيراني صناديق الاقتراع موضوعة داخل المساجد في خليط هذياني بين الحرية والقداسة؟ وحين ينتظر المُواطن العراقي الفتاوى والفتاوى المُضادّة قبل الذهاب إلى التصويت، فوق مقبرة جماعية إسمها العراق؟ وحين تضطر كل أحزاب إيطاليا، أرض المافيا والكنيسة، إلى استرضاء رجال الدين لاستقطاب أصوات الناخبين؟... كان احتفال فرنسا، عام ٢٠٠٥، بالذكرى المئوية الأولى لقانون العلمانية، صامتاً، خجولاً ومحدوداً. وكان احتفالها، عام ٢٠٠٨، بذكرى مرور ١٥٠ عاماً عن مُعجزة ظهور مريم العذراء، ضخماً، مدوياً وهائلاً. فهل هي مفارقات المعركة الأخيرة من أجل العلمانية، أم أنّ العلمانية لم تكن أكثر من خدعة بصرية؟

لاَحت، اليوم، عناوين جديدة، تطايرت مثل حمم البركان الغاضب، انفجرت أهداف لا مثيل لها في التاريخ المُعاصر ولا في التاريخ الحديث، وتحت غطاء الحرية الدينية. تسرّبت إلى أرقى مظاهر الحداثة أو ما بعدها، خرافاتٌ لا مثيل لها حتى في الأزمنة الغابرة. فهل هو عياء منتصف الطريق، أم أنّها هواجس النهاية؟

اكتست الخرافات والشعوذة مناعة وتمنّعاً، وأمسى كل نقد أو انتقاد لها ضرباً من التحرّش بالحرية الدينية. امتلأت الدّنيا بشعارات لا غاية لها سوى أن تثأر للأزمنة الباليّة. هو الحنين إذن إلى الماضي، في لحظات انسداد الأفق، وماذا تراه يفعل اللاّشعور الجمعي غير هذا في موضع كهذا؟ هل أخطأنا حين ظننا أن الماضي حينما يمضي فإنّما يمضي من دون رجعة، وأنّ سفن العودة المحروقة والمهجورة هي وحدها التي تحدد وجهة التاريخ وتقرر حتمية التقدم، وأنّ الحداثة لم تكن ولم يكن بمقدورها

مكتبة الفكر الجديد

أن تكون، لولا أنّها لا تحرق سفن العودة مرّة ومرّات، بكلّ العنف المطلوب والقسوة المؤلمة أحياناً؟ وهل يكون التقدّم شيئاً آخر غير القسوة مع الذات ومع الماضي؟ وما عساه يكون التقدم غير الانتصار المؤلم على غرائز الألفة والولاء ؟

بالأمس القريب، كنّا نلاحق الغرب في تحرّره من رتق ماضيه الديني المحافظ، فهل ترانا اليوم نلاحقه في عودته إلى حضن ماضيه الديني المحافظ؟

ـ «**الإسلام هو الحلّ**»، هكذا يقول البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين. ومن سوء طالعهم، فليسوا وحدهم من يرون في ديانتهم حلاً لجميع مشاكل الأرض والبشرية، فآخرون رفعوا سقف المزايدة.

ـ «**المسيحية هي وحدها تقدم طريقاً للحياة مع إعطاء جواب على كل الأحداث التي تواجهنا في الأرض**»، هكذا يصرح توم ديلاي، رئيس الجمهوريين في مجلس النواب الأمريكي عام ٢٠٠٢[١].

ـ «إني مقتنع بأن الروح الدينية والممارسة الدينية، يمكنهما المساعدة على السكينة والنظام داخل مجتمع الحرية»، هكذا تحدّث الرّئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، في أحد مؤلفاته[٢].

ـ «يسُوع المسيح: هو الذي أنقذ حياتي»، هكذا يعترف الرّئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش[٣].

ـ «ليس لنا من ملك آخر غير يسوع»، هكذا يعبّر وزير العدل الأمريكي الأسبق جون آشكروفت[٤].

ـ «حين ألقي دروسي في فصولي عن الإنجيل، أحاول أن أشرح جوهر إيماني وأن ألهم المستمعين أن يربطوا المسيحية بحياتهم الخاصة»، هكذا يتحدث الرّئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، في أحد مؤلفاته[٥].

ـ «أحلم بأن تتمكن العقيدة من أن تحمل المعنى والقيم إلى العولمة»، هكذا يعلن

---

(١) كارولين فوريست وفياميتا فينر: **العلمانية**، ترجمة غازي أبو عقل، رابطة العقلانيين العرب، ٢٠٠٦، ص ٢٦٧.

(٢) Nicolas Sarkozy : *La République, les religions, l'espérance*, les éditions du Cerf, 2004, Paris, p. 20.

(٣) Ibrahim Warde, *le monde diplomatique*, Septembre 2002.

(٤) باربارا فيكتور: **الحرب الصليبية الأخيرة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٦، ص ٥٠.

(٥) جيمي كارتر: **قيمنا المعرضة للخطر**، ترجمة محمد محمود التوبة، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٥٦.

مكتبة الفكر الجديد

الرّئيس البريطاني الأسبق، توني بلير، في إحدى محاضراته[1].

ـ «أنا أومن بقوّة الصلاة»، هذا هو الشعار الذي كُتب على إحدى ملصقات الحملة التمهيدية لفائدة باراك أوباما، من أجل اختياره مرشحاً للحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية.

ـ «نحن نؤمن باللّه»، هذا ما كُتب على أحد جدران مجلس النواب الأمريكي.

بابُ المُزايدة مفتوح والسقف قابل للارتفاع. لا حدود للتعصب حول اللّه ولا مجال للتوقف إذن، لا حدود لغضب اللّه، لا خطوط حمراء في طاعته ولا ضوابط في مشيئته. ثمن المُزايدة بلا سقف، من يدفع الحساب الأخير؟ من يملك الرصيد الأخير ليأخذ كل شيء؟ الجميع في سباق محموم نحو اللّه؛ الجميع يتسابقون لكي يدفعوا الثمن، فالإغراء موجود والمال غير مفقود، وترى الناس أكثر كرماً مع من يبشرهم برائحة الجنة. ليس ثمة ما هو أكثر جاذبية للاقتناء والشراء والإصغاء من مقعد، من بيت أو قصر من قصور جنات الخلد، ولذلك كان بوسع أشهر الدّعاة إلى اللّه أن يصبحوا، وبسخاء زائد عن الحاجة، من بين أثرى أثرياء العالم، من قبيل الإنجيلي التلفزيوني بات روبرتسون أو القرآني التلفزيوني عمرو خالد.

لا يتكفل اللّه بجميع الغرقى من أبنائه، وإلاّ لما كان هناك مَعنى للنجاة. الطريق إلى الآخرة مُنافسة مَحمومة ومُواجهة مَفتوحة يخوضها البعض ضدّ البعض والجميع ضدّ الجميع. لا بدّ من شعب مختار، بمعنى أن هناك دائماً شعوباً غير مختارة، شعوباً ملعونة وتمثل قوى الشر في العالم. لا بدّ من جماعة ناجية، بمعنى لا بد من جماعات لا نصيب لها في النّجاة. لا مَناصّ للغرقى من المنافسة حول يد اللّه الممدودة لغير الجميع، فالخلاص هنا لا يقبل التوزيع العادل أو التسوية المُنصفة. إنك في حروب اللّه إما أن تكون مع اللّه أو يكون اللّه مع الآخرين؛ إمّا أن تنجو أنت أو ينجو الآخرون. الخلاص الإلهي لا يعترف بأي شكل من أشكال القسمة العادلة بين الناس، لذلك يرتفع سقف المزايدة الدينية، يزداد ارتفاعاً، يتجاوز كل قدرات المزايدين على المزايدة، ترتفع التكلفة، تتجاوز إمكانيات الجميع، تتجاوز رصيد الدّم المُخزّن في جسد كل إنسان، وساعة الطوفان يَغرق الجميع، لا ينجو أحد، ولا أحد يخرج سالماً. وفي الأخير، وحدهم المتطرفون الدينيون من يقدرون على تحمّل التكلفة الأخلاقية لتبرير الخسارة. لكنّ، ألم تكن المزايدة تنذر منذ البداية بالخسران؟

هكذا انخرط قادة وزعماء الدّول في المزاد الديني وارتموا في سوق المُضاربات

---

(١) انظر: *Le mode*, 22/7/2008.

مكتبة الفكر الجديد

حول الفوز بالنّجاة والخلاص. صاروا يتكلمون بمعنى واحد وينطقون بألف لسان، يُرددون نفس الشعار، ويقولون لِمن يستهويهم سماع مثل هذا القول: السياسة اليوم تحتاج إلى الدين، الدّولة تحتاج إلى الدين، المواطن أيضاً يحتاج إلى الدين. لا غنى عن الدين إذن، ولا انفكاك عنه؛ إنّه قضية وجودية، ضرورة حياتية، وحاجة حضارية. وإذا كان الأمر كذلك، فمن الأجدر أن يكون الدين مطلباً سياسياً. وهذا جوهر ما يدعونا إليه سادة العالم اليوم. إذ إنهم يعتبرون أوهامنا حقّنا المصون. فقط يشترطون علينا أن نكون في أوهامنا مُعتدلين. وهذا أعزّ ما يَطلبون.

مكتبة الفكر الجديد

علمانية يقظة بعين واحدة

تبدو العلمانية اليوم في مُعظم دول العالم وكأنّها ضعيفة واهنة مثل شمعة صغيرة في مَهبّ رياح الليلة المَطيرة الشاتية. خصومها يترقبون انطفاءها بين لحظة وأخرى، يتربّصون بها شامتين ناظرين ومُنتظرين. لا يعود ضعف العلمانية ووَهَنُها إلى أي خطر قادم إليها من خارج أسوار الحضارة الغربية وفق ما تراه الاستيهامات الاستعمارية لبعض اليمينيين المتطرفين في المُجتمعات الغربية، أولئك الذين لا يرفعون شعار العلمانية إلاّ في مُواجهة الأصوليات الدينية القادمة من الشرق، أو الآتية من ضواحي المُدن الغربية، حيث الأقليات، أو تحديداً ما يسمّى بالأقليات.

لا تتعرّض العلمانية الغربية اليوم لأي خطر خارجي أو مُؤامرة تحاك خيوطها من خارج الحضارة الغربية، وإنما تكمن أزمة العلمانية في عطبها الداخلي، في طبيعة خطابها الذي يُعاني من ازدواجية المعايير. إنها ازدواجية خاضعة لمنطق حسابات القوّة والمصلحة. فمن عادة السادة أن يكونوا أكثر تسامحاً مع أمراضهم، متفهمين لها، وأن يكونوا في المقابل أكثر تحاملاً على أمراض العَبيد رافضين لها.

وعلى هذا النحو فكثيراً ما يبرز الخطاب الغربي ورقة العلمانية ويُشهرها ليضع خطوطاً حمراء أمام الأخطار التي قد تمثلها الأصولية الإسلامية، وقليلاً ما يفعل ذلك حين يتعلق الأمر بالخطر الذي تمثله الأصوليات المسيحية أو اليهودية أو حتى البوذية التيبتية أو غيرها من الأصوليات الأخرى. إنّ الخطاب الغربي اليوم لا يبدو يقظاً وجريئاً كما ينبغي أمام الطوائف الدينية التي نشأت داخل الغرب. فمن عادة الألفة أنها تقتل المعرفة.

إنّه لمن الخطأ الجسيم في حق أخلاق العلمانية وفي حق الحضارة الغربية نفسها، أن لا يتذكّر الغرب علمانيته إلا حين يريد أن يواجه ما يعتقد أنه خطر إسلامي. وغير جدير بنخب التنوير الفرنسي أن تكون يقظة في مُراقبة الرّموز الدينية والتي من بينها ما يسمّى بالحجاب الإسلامي، في المدرسة العمومية، وتتناسى أن مدارس محافظات منطقة الألزاس قد تم استثناؤها من قانون العلمانية، بدعوى أنّها كانت مستعمرة ألمانية، لحظة إقرار قانون ١٩٠٥ حول العلمانية.

مكتبة الفكر الجديد

وإنّه لمن الخطأ أيضاً أن يُثار الحديث عن الخطر الذي يتهدّد العلمانية، فقط حين يُستدعى طارق رمضان إلى فرنسا، أو يوسف القرضاوي إلى بريطانيا، في حين لا أحد يَنبري لحماية العلمانية حين يحظى البابا باستقبال رسمي من طرف فرنسا، الدولة الأكثر علمانية في العالم.

ولعله غير خليق بنخب التنوير الأوروبي، أو ما تبقى منها، أن تنبري فقط لاستنكار غضْبَة المسلمين على الرّسوم "المُسيئة" لرسولهم، في حين لم نسمع صوت أحد يستنكر محاكمة الممثلة الإيطالية سابينا غوزانتي تحت طائلة الإساءة لشخصية البابا، ولولا العفو الذي أصدره وزير العدل الإيطالي في حقها ما درينا كيف ستكون النهاية.

وإن كانت نخب التنوير محقّة في دفاعها المُستميت عن سلمان رشدي وتسليمة نسرين وغيرهما، فإنها غير محقّة عندما تغض الطرف عن انتهاكات حرية الإبداع. فالفاتيكان دان بعض الأفلام قبل أن يهاجمها أصوليون مسيحيون بدعوى التجديف والإساءة لـ"سيدنا المسيح" أو لـ"أمنا مريم".

إننا، بكلمة واضحة، نُسيء إلى قِيم العقلانية حين نتسامح مع خرافاتنا نحن صغار العالم، لكننا نُسيء إلى قيم العقلانية أكثر حين نغض الطرف عن خرافات سادة العالم وحين نكتفي فقط بالاستعاضة عن انتقاد أوهام الكبار بمعارك شرسة ضدّ أوهام الصغار.

إن العلمانية تدعونا، وبكل تأكيد، إلى دعم المقاومة ضدّ السلطة الدينية في إيران، ضدّ منصب ولاية الفقيه وضدّ صلاحيات الولي الفقيه والذي يمنحه الدستور حق تعيين نصف أعضاء مجلس مراقبة الدّستور، وهم ستة من رجال الدين، يُضافون إلى ستة آخرين من القضاة الذين يقترحهم رئيس السلطة القضائية على البرلمان، علماً بأن رئيس السلطة القضائية، هو نفسه مُعيّن من طرف الولي الفقيه. لعلنا مدعوون إلى الاعتراض على وجود مثل هذه السلطات الإلهية، ومع ذلك فإن مقاومة ظلامية العبيد لا يجب أن تحجب عنا أولوية مقاومة ظلامية السادة، لأنّها صاحبة مشروع كبير، مُمكنات واسعة ونتائج حاسمة على مستقبل الحضارة المُعاصرة.

حين نقف ضدّ تعيين المؤسسات الدينية لرجال دين داخل مراكز القرار السياسي، ليتصرفوا كهيئة تقريرية أو استشارية عليا، فالواجب يقتضي أن لا نغفل عن ضرورة انتقاد حالة بريطانيا أيضاً، حيث لا تزال الكنيسة الأنجليكانية تقوم بتعيين ما يفوق عشرين من رجال الدين كأعضاء داخل مجلس اللوردات. لأننا حين لا ننتقد انحرافات السادة وخرافاتهم، وحين لا نبني عقلانيتنا على أساس مجابهة ومقاومة نواقص

مكتبة الفكر الجديد

العقلانية الغربية، فإننا نمنح ألف فرصة لمن اعتادوا منّا على تبرير لاعقلانيتنا بدعوى أن الغرب نفسه لم يسلم منها، إن لم يكن فخوراً بها. والواقع أن المعرفة الدّقيقة بالعديد من التفاصيل تجعلنا نتفهم ـ حتى ومن دون اتفاق ـ وجهة نظر العديد من المُناضلين اليساريين في بريطانيا، الذين يتسامحون مع التطرّف الإسلامي، فقط تحت طائلة أنّه لا وجود لأي امتياز علماني بريطاني يمكن الدفاع عنه.

نعم، لقد شنّ الأصوليون الإسلاميون حملة لا هوادة فيها على سلمان رُشدي وتسليمة نسرين وآخرين، وانبرى المفكرون الأحرار في كل أرجاء المعمور للدفاع عن حرية التعبير والرّأي، لا سيما بعد أن أصدر الخميني فتواه الشهيرة باستباحة دم سلمان رشدي، لكن لم يكترث سوى القليلين بحرية التعبير والتفكير، حين اعتدت الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية، مرّتين، على الكاتب اليوناني نيكوس كازانتزاكيس. فقد قامت في عام ١٩٥٤ بمنع روايته والتي تحمل عنوان: **الإغراء الأخير للمسيح**. ولما توفي في عام ١٩٥٩ لم يجد أصدقاؤه سبيلاً آخر غير دفنه وحيداً وبعيداً عن مقبرة مدينة إيراكليو حاضرة جزيرة كريت، تلك المدينة التي شهدت مسقط رأسه، والتي يعود أصل تسميتها إلى العرب قديماً، حين أطلقوا عليها اسم هيراقليون (إيراكليو). فقد قضت الكنيسة أن يدفن بعيداً عن بقية الأموات، ورفضت أن يوارى جثمانه في ثرى المقبرة، بدعوى أنه خارج عن الملّة. وقد جاء ردّه صادقاً وصادماً، حيث نُقشت وصيته على شاهد قبره وباللغة اليونانية: «لا آمل شيئاً، لا أخاف شيئاً، فأنا رجل حُرّ».

رُبّما وَجد الحزب الاشتراكي اليوناني، خلال مراحل ولايته، فرصة لإنصاف الرّجل من بعض ظُلاماته، حيث أقام له المسؤولون نصباً تذكارياً. وتمّ الاعتناء بقبره المعزول والشامخ في وجه تكالب رجال الدين ومجانين اللّه، وسمي مطار المدينة باسمه: مطار نيكوس كازانتزاكيس. بيد أن هجوم الكنيسة وتهجمها لم يزدد مع مرور السنين إلا ضراوة وقوّة، لا سيما بعد أن تدهور نفوذ الاشتراكيين والقوى اليسارية والتقدمية، ليس في اليونان وحدها، وإنما في سائر الدّول الأوروبية .

بعد مرور حوالى ثلاثين سنة على صدور رواية **الإغراء الأخير للمسيح**، قام المُخرج السينمائي الأمريكي الشهير، مارتن سكورسيزي، بتحويل الرواية إلى عمل سينمائي. تمّ إنجازه في المغرب عام ١٩٨٨. إلا أنه لم يسلم بدوره من حملة الأصوليين المسيحيين، والتي جاءت هذه المرّة أكثر تنظيماً وقدرة على التأثير .

وحين دان البابا السابق، يوحنا بولس الثاني، الفيلم الذي أخرجه المُخرج الفرنسي جان لوك غودار، تحت عنوان، مستوحى من صلاة كاثوليكية، "أسلم عليك يا مريم"، ثم هاجمه الأصوليون القادمون من كل فج عميق، لم يتجرأ سوى القليلين

مكتبة الفكر الجديد

للدفاع عن حرية التعبير، في وجه اعتداء الكرسي الرّسولي والمُنظمات الدينية المتطرفة على أحد مجالات الفنّ والإبداع.

إن الحياد الديني هو إبداع من إبداعات الحداثة السياسية. هو ذلك الجوهر الحداثي الذي يبدو وكأن نخب التنوير قد فرطت فيه حين تلكأت أمام خطر الأصوليات المسيحية واليمين اليهودي سواء في إسرائيل أو خارجها، وحين تعاملت بوهن وتراخٍ مع تدخلات الكرسي الرّسولي في القضايا الطبية، الجنسية، العلمية، وفي قضية توحيد القارة الأوروبية، وحين غضت الطرف عن حماسة المنظمات والشبكات الدينية، مثل الأبوس داي، العائلة، فرسان مالطا، شهود يهوه، الرّؤية العالمية، التضامن المسيحي الدّولي، المحافل الماسونية وغيرها من الشبكات التي باتت تخترق معظم الدّول الصناعية والمؤسسات الدولية، وتهيمن على وسائل الإعلام، ولا تتردّد في طرق أبواب أهم الجامعات والمدارس. بل إنها صارت تطوق مراكز القرار في كل مكان تقريباً، وتساهم في صناعة الرّأي العام داخل أكثر من بلد.

إن الغرب، ومن خلال تساهله أو تراخيه في مسألة الحياد الديني، إنّما يَفسح المجال أمام من يسعون إلى انهيار العلمانية من الدّاخل، أولئك الذين دأبوا على انتقاد مستوى الحرية الدينية داخل الدول التي تدين بالعلمانية، ويرون في مبدأ الحياد الديني للدول وللفضاء العمومي اعتداء على حرية العبادة وحرية مُمارسة الشعائر الدينية لدى الأفراد ولدى الجماعات، وذلك تبعاً لمنطوق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتبعاً لشيوع تصور ضيق لذلك المنطوق.

إن تحييد الفضاء العمومي عن المواقف الدينية، وهي مواقف غير قابلة للبرهان للإقناع والاقتناع، بمعنى أنها لا تخاطب العقل والذي هو المشترك الإنساني الوحيد، يعدّ شرطاً أساساً لتحقيق العدالة. فحين طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من المُلاّ عمر، زعيم الطالبان في أفغانستان، تسليم أسامة بن لادن إليها، فإن الرجل لم يتردد في إطلاق جملته الشهيرة: المسلم لا يُسلم المسلم للكافر. وهنا قد يعكس هذا الردّ درجة التعصب الديني داخل بعض أو مُعظم المجتمعات الإسلامية، لكنّه ليس نشازاً في حقل العلاقات الدّولية الراهنة. ويكفينا مثلاً عن ذلك أن القانون الإسرائيلي نفسه لا يُجيز تسليم أيّ مجرم يهودي هارب من العدالة إلى الدّولة التي تطلبه حتى ولو كانت الدّولة التي تطلبه هي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. هذه الأخيرة التي غالباً ما تضطر إلى تليين مطلب العدالة أمام ضرورة احترام المَواقف الدينية للإسرائيليين والتي تقول بأن اليهودي لا يُحاكم أمام غير القضاء اليهودي.

إن أوّل شيء يقتل الحياد الديني هو التعاطي الانتقائي مع ذلك المبدأ. فالحياد

مكتبة الفكر الجديد

الديني يظل في الأصل والأساس مبدأ لا يقبل ازدواجية المَعايير. فإمّا أن نضمن الحياد الديني للفضاء العمومي، أو أنّنا سنفتح الباب على المزايدات الدينية. وهنا لا مجال للتمييز الإيجابي أو للقول بأنّ الضرورات تبيح المحظورات، وأن للضرورة أحكاماً، وما إلى ذلك من فقه الذرائع. وإنّما نحن أمام مبدأ لا يمكن للتوافق حوله أن يكون غير توافق مبدئي.

والحال أننا نجد داخل المجتمعات الغربية الكثير من مَظاهر الاحتفاء بالتفوق العلماني والعقلاني. لكن المُحتفين عادة ما يبرزون ذلك التفوق ويؤكدونه فقط في مواجهة الوافدين الجدد على الحضارة الغربية، من الأصوليات الدينية الأخرى؛ إنه احتفاء يبدو وكأنه يتّخذ شكل حفلات تنكّرية تخفي العصاب الصليبي الوسواسي الذي يعاني منه بعض سادة العالم الجدد.

ألسنا نرى كيف أصبح خطاب سادة العالم مهووساً بإطلاق اسم "الحملة الصليبية"، حتى حين يُريد أن يصف الحرب على المخدرات أو على الاعتداء الجنسي على الأطفال، فما بالك وهو يصف الحرب على الإرهاب، ويصطلح عليها باسم "الحملة الصليبية على الإرهاب"؟

وفي المُقابل، فمن الخطأ الجسيم أيضاً أن نعتقد من جهتنا بأنّنا قد نتمكن من مواجهة المكبوت الديني الصليبي عبر استدعاء المكبوت الجهادي، كما يرى أيمن الظواهري وبعض مُريديه ومُبايعيه. فحين يتحدّث المنظر الإيديولوجي للقاعدة عن الحرب الصليبية، فالأمر هنا لا يتعلق بأكثر من تبادل للأدوار التحريضية بين العصاب الصليبي لدى البعض هناك، والعُصاب الجهادي لدى البعض هنا. إنّه تحالف يخرج منه الجميع خاسراً ويخرج منه العقل خائباً منكسراً.

حين نُطلق ذلك النّوع من التّحذير، فإننا نحذر في واقع الحال من حلقة مُفرغة قد نكون جميعنا متورطين فيها، وإن بدرجات متفاوتة وبأمزجة متهافتة. فكثيراً ما كان روّاد الجيل الأوّل للحركة الإسلامية يحملون في قلوبهم إعجاباً قوياً بإسرائيل لا يضاهيه إعجاب، ولا يتردّدون في دعوة المسلمين كافة إلى ضرورة استلهام إسرائيل نموذجاً لدولة عرفت كيف تستردّ وجودها وتستمدّ قوتها انطلاقاً من عودتها إلى دينها، علماً بأن دينها محرَّف وعنيف، فما بالكم بديننا الحنيف وقد سلم من كل تحريف، أو هكذا كان يُزايد الرّواد المؤسسون للحركة الإسلامية على إسرائيل، مستلهمين أيضاً نموذجها. في حين زاد انتصار إسرائيل في حرب حزيران من بريق التجربة وجاذبية النّموذج، أمام أعين الحركات الدينية من كافة الدّول والمجتمعات، سواء العربية منها أو الغربية. ألا يحبّ الجيل الحالي للحركة الإسلامية أن يُردد دائماً بأنّ انتصار الولايات

مكتبة الفكر الجديد

المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة وانبثاقها كقوة عالمية مُنفردة، لا يتناقض مع الحضور القوي للدين داخل الخطاب السياسي الأمريكي إن لم يكن من أبرز نتائجه؟

ألسنا، بعد كل هذا، مُجرّد رجع صدى للخطاب الغربي، وأنّنا نكون كذلك حتى حين نرفع شعار: الإسلام هو الحلّ؟

مكتبة الفكر الجديد

مشروعية المقاومة بين العقل والعمامة

الخطابُ الديني خطابٌ قادرٌ على تأجيجِ العواطف وتجييشِ الانفعالات. قادرٌ على استنفار النّاس واستنهاض الهمَم. يَحمل سرّ قوّته حين تلوذ به الشعوب في لحظات ضعفها لكنّه يحمل أيضاً سرّ ضعف الشعوب حين لا تقدر الشعوب على تعقل اندفاعاتها. قد يُطلق شرارة المُقاومة يوم تعزّ المُقاومة، وقد يَصل بالمُقاومة إلى الباب المسدود والأفق المَحدود بعد أن تجتمع عليها الآمال وتلتفّ حولها الأحلام.

يُمكنُ لمآذن التكبير أن تُجيِّش الصدور وتبعث ما في القبور. يُمكنها أن تُخرج الشعوب من مَراقدها فتدفعها لتمشي سائرة، هائجة، مائجة ومُندفعة، كما لو كانت في زحمة يوم الحشر والنشور. لكن المنابر الدينية، وهي قادرة على استنفار الشعوب واستنهاض الهِمم، قد لا تسوق الناس حين تسوقهم سوى إلى الطريق المسدود.

إنه الأفق المسدُود اليوم، في مُعظم البلاد الإسلامية، في غزة وبيروت وقندهار والجزائر وغيرها. فرغم المُقاومة البطولية والثبات على جدار آخر خطوط الرجعة لدى الأمّة، إلاّ أن الحركات الدينية عجزت عن تجاوز الأفق الطائفي، هذا إن لم تساهم في تكريسه.

إن المُقاومة الدينية للاحتلال الأجنبي تُبرهن، في كل مَكان، بأنها قادرة على الصّمود والثبات في خط مُواجهة الاحتلال والعدوان، ومن هنا يقتضي الواجب الاستراتيجي دعمها وحماية ظهرها. لكنها في مُقابل هذا الصّمود البُطولي على آخر خطوط التولي يوم الزحف، تجد نفسها بعد كل نصر أمام الأفق الاستراتيجي المُغلق والمنغلق.

هنا وهناك نرى مَلاحِم المُقاومة الدينية البُطولية، لكننا نرى أيضاً، هنا وهناك، أبواب المقاومة مسدودة. فمن ذا الذي يجرؤ على فتح الباب الأخير؟ من يقدر على نزع عمامة المقاومة، من دون أن يُسقط البندقية من أيدي حامليها؟

تتطوّر العديد من الحركات الإسلامية في مجالات العِلم العسكري أكثر من أيّ مَجال آخر، وتُوفر لها الظروف الدّولية الكثير من الفرص والمناسبات للتّدرب على القتال ولتطوير الخبرة والقدرات القتالية، بما يعني القدرة على حسم النزال العسكري،

مكتبة الفكر الجديد

وهو ما قد يكون إيجابياً، حين يفرض على سادة العالم ردّ الاعتبار للعمل السياسي التوافقي بدل الرهان على الحسم العسكري، كما يوحي بذلك النقاش الدّائر حول أفغانستان. وقد يكون إيجابياً في حالة وُضوح المعركة وجلاء أهدافها، لكن الوجه السلبي يكمن في أن الشجاعة القتالية على خلفية الإيمان من دون ذكاء استراتيجي، قد تنتهي إلى طواحين العنف المَجاني والاحتراب الطائفي، كما توحي بذلك أزمات كل من العراق، الصومال وباكستان.

الخطاب الديني يُنتج مريدين بلا إرادة ويُنشئُ مُجتمع السمع والطاعة، وهو ما قد يكون مُفيداً في مرحلة المقاومة الشرسة حين يغدو السؤال: لماذا أفعل؟ عائقاً أمام صلابة الموقف وسرعة التّصرف وصرامة الفعل. لذلك من طبيعة المُقاتل أن يفعل ولا يسأل لماذا يفعل. لكنّ المُواطن، وهو باني الحضارة، يظل الإبن الشّرعي للسّؤال: ماذا أفعل ولماذا؟

ليس ثمّة من خلاف في أن الدِين كان ولا يزال جزءًا من الحياة السياسة، مِثلما تظلّ العاطفة جزءاً من العقل، ومع ذلك فكما أنّ خطاب العقل لن يكون مجرّد خطاب عاطفي وانفعالي، لا يمكن للخطاب السياسي أن يكون مُجرّد خطاب ديني لشحذ العواطف وتجييش الانفعالات.

ولعلّ الأسباب والدّواعي التي دفعت مُؤسس الفلسفة السياسية أفلاطون، إلى تحييد الشعر والشعراء، هي نفسها الأسباب التي تدعونا اليوم إلى تحييد المشاعر، العواطف والانفعالات الدينية عن مجال صناعة القرار السياسي.

ذلك أن الانفعالات تقتل السياسة وتُحطم أسس المدينة والدّولة، لذلك كان أفلاطون حريصاً على أن يقوم بُنيان الجمهورية على أساس النفس العاقلة، وتحديدًا على أساس تفوق هذه الأخيرة على كل من النفس الغضبية والنفس الشهوانية، بمعنى أن أبا الفلسفة السياسية كان حريصاً على ضمان هيمنة سلطة العقل على سُلطة الانفعالات والغرائز.

الخطاب الديني حُجّة من لا حُجّة له؛ خطاب يُبررُ مَواقف يعجز العقل عن تبريرها ويسوغ سلوكاً لا تقبل الأخلاق تسويغه. وبهذا المعنى يُعد الخطاب الديني خطراً على الديمقراطية، على الفضاء العمومي وعلى مدينة السياسة، والتي هي مدينة النفس العاقلة بالمعنى الذي تصوره مؤسس الفلسفة السياسية، أفلاطون.

قبل بضعة عقود، لم يكن بإمكان أيّ زعيم سياسي في دولة مُتقدمة أن يستحضر الحُجج الغيبية أو الدينية لتبرير اختياراته. لم يكن من المُمكن أن يتجرأ أي رئيس دولة عظمى على انتهاج سلوك سياسي معين بدعوى أن اللّه من أمره بذلك. أمّا اليوم فقد

مكتبة الفكر الجديد

أصبح من الشائع أن يستعين قادة وزعماء الدّول بالحجج الدينية بالأدعية والصلوات قبل أن يحددوا اختياراتهم أو يُدافعوا عنها أمام الملأ.

وبالعودة قليلاً إلى الوراء، فإننا نجد أن الخطاب السياسي لرجال ونِساء الدّولة كان يُمثل حقلاً مستقلاً عن معتقداتهم، قناعاتهم ومشاعرهم الدينية؛ كان الحقل السياسي يستدعي حدّاً أدنى من القدرة على تحييد المشاعر والانفعالات.

لم يكن الدين بالتأكيد غائباً عن الحياة السياسية، لكن تحييد الدين عن سلطة القرار السياسي، ولو في الحدود الدنيا المُمكنة، كان ينبع من احترام المبدأ الأول للسياسة، كما حدّده أبو الفلسفة السياسية، وهو المبدأ الذي يقوم على أساس أن استقرار الجمهورية يستدعي تفوق النفس العاقلة على كل من النفس الغضبية والنفس الشهوانية.

وإذا كان الخطاب الديني، أسوة بالشعر الذي همّشه أفلاطون لدواع سياسية، يُؤجج المشاعر الحماسية ويجيش الانفعالات العاطفية، الدينية والرّوحية، فلعلّ تحييد الخطاب الديني عن سلطة القرار السياسي يعدّ الشرط الأساس لضمان استناد القرار السياسي إلى حسابات العقل والمعرفة.

إلى حُدود العقود القليلة الماضية، ظلّ الخطاب السياسي يحترم المَعايير الأفلاطونية للممارسة السياسية. ولذلك فحين نعود اليوم إلى ما كتبه هرتزل واختطّه ضمن دفتي كتابه الشهير **دولة اليهود**، فإننا نجد أنّ الدّولة التي دعا إليها هرتزل، وعلى الرّغم من أنها تجسد إحدى فرضيات الدين، إلاّ أن الرجل لم يكن يشعر بالحاجة للاستعانة بأية حجة من الحجج الدينية، ولم يتضمن الكتاب أي رمز أو مفهوم يحيل إلى اليهودية ولا إلى أي دين آخر. وفوق هذا وذاك، كان الرّجل واضحاً وصريحاً في دعوته إلى أن لا يكون لرجال الدين اليهود أي نصيب من السلطة داخل دولة اسرائيل[١]. كما أنه اقترح علماً وطنياً لا يتضمن أيّ رمز ديني، عدا أن يكون أبيض اللون وبسبعة نجوم تحيل إلى ساعات العمل اليومية[٢].

ومع كل هذه الاحتياطات الأفلاطونية التي اعتمدها داعية تأسيس دولة إسرائيل، إلا أن النفس العاقلة لم تصمد أمام النّزوات والانفعالات الدينية لعامة العائدين إلى أورشليم. كانت الكلمة الأخيرة لصوت الردّة عن قيم العقل والقدرة على التعقل، أي

---

(١) Theodore Herzl : *l'Etat des juifs*, traduction de l'allemand par Claude Klein, La Découvert, Paris, 2003, pp. 94 - 95.

(٢) *Ibid.*, p. 96.

مكتبة الفكر الجديد

عن النفس العاقلة؛ كانت الكلمة الأخيرة لأصوات الحماسة الدينية، للمبشرات وللأنماط الجديدة من نظرية الحق الإلهي.

لطالمَا لاحظنا كيف أنّه، وحتى من أجل تحقيق أهداف يُفترض أنها دينية أو سماوية، لم يكن الخطاب السياسي يحتاج إلى دَغدغة المشاعر وتجييش الانفعالات الدينية، كما هي الحال اليوم. ومن باب المقارنة، نشير إلى ملاحظة سبق أن أدلى بها جورج قرم، **حين قال بأن ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية، عام ١٩٤٥، قد تجاهل** تجاهلاً تاماً الرابط الديني الذي يفترض وجوده بين الدول العربية[١].

تتجلى إحدى أبرز وجوه المفارقة اليوم في أنّنا وحتى حين يتعلق الأمر بأهداف **غير دينية، من قبيل الديمقراطية، حقوق الإنسان أو الحرب من أجل النفط، فإنّنا نجد الخطاب السياسي لا يتردّد في الاستعانة بالحُجَج والمُبررات الدينية والغيبية.**

ففي مرحلة قيادته للمشروع الإصلاحي الإيراني، كان الرّئيس الإيراني السابق، محمد خاتمي، يحتاج إلى أن يشحذ أكبر قدر من الحجج الدينية، وكان يحتاج إلى **الظهور بمظهر ديني أكثر ممّا كان يحتاجه قادة ومنظرو الثورة الإيرانية، وقد كان العديد** منهم يدعمون الثورة بحجج غير دينية.

وكذلك هي الحال بالنسبة لجورج دبليو بوش، والذي يعدّ الرئيس الأميركي الذي استخدم أكبر قسط من الحُجج الدينية، حتى وهو يقود حرباً تتعلق بالنّفط والاقتصاد.

حين حجّ نيكولا ساركوزي إلى حاضرة الفاتيكان، في زيارة رسمية يوم ٢٠ كانون الأول/ دجنبر ٢٠٠٧، هي الأولى من نوعها لرئيس فرنسي، منذ إقرار قانون العلمانية عام ١٩٠٥، فلكي يدعو بذلك إلى القطيعة مع «العلمانية التي لا تستطيع أن تجتث فرنسا من جذورها المسيحية، تلك العلمانية التي حاولت أن تفعل ذلك، وما كان عليها أن تحاول»، بحسب منطوق الخطاب الذي ألقاه في اليوم ذاته، أمام رجال الدين داخل الفاتيكان.

وهل كانت الثورة الإيرانية تقصد أن تقول شيئاً آخر، عدا أن آخر ملوك إيران قد حاول أن يجتث إيران من جذورها الإسلامية، وما كان عليه أن يفعل!

إن القادة والزّعماء الذين يشقّون طريقهم نحو السلطة من خلال تأجيج المواقف الرّوحية وتجييش المشاعر الدينية للشعوب، للناخبين وللجماهير، قد يحققون نجاحاً في جعل الناس أكثر انقياداً لأوامر يرونها ترضي اللّه. قد يحرّضون الناس على الثورة

---

(١) جورج قرم: **المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧٣.

مكتبة الفكر الجديد

الغاضبة والمقاومة الشرسة، لكن الرهان مؤقت ومرتهن بظروف العنف والمواجهة. وفي الأخير إذا فاق الرهان حجم أهدافه وممكناته، فقد يرتدّ سلاحه إلى نحره، وذلك حين تتوارى قوى العقل، وإرادة الحياة أمام مُغامرات كبرى، يعتقد القائمون بها أنّها تلبي المشيئة الإلهية حتّى الرّمق الأخير. وهكذا تنهار كل إمكانية للتفاوض، للمُساومة، للتوافق، للتعاقد وللعيش المشترك، أمام سلطة الوصايا المقدّسة، فتتحوّل السياسة من فنّ الإقناع والاقتناع إلى واجب الطاعة والانصياع.

مكتبة الفكر الجديد

العنف الكبير في العشق الأخير

سُئل متصوّف قديم: «ما لنا لم نسمعك تذكر اللّه؟» فردّ قائلاً: «وكيف لي أن أذكره إذا كُنتُ لا أنساه»!

كثرة الذكر إذاً تفيد النسيان وتستنفد الذاكرة. فهل بتنا نسّائين للّه إلى الحد الذي صرنا نكثر فيه من ذكره، سواء في إعلامنا أو مناهج تعليمنا أو برامج أحزابنا وخطب ساستنا؟ هل هو عنف اللحظات الأخيرة من العشق قبل الوداع الأخير؟

من باب الدّعاية أو الدّعابة أو كليهما، أن أحدهم كتب على جدارية حملته الانتخابية: "الإسلام هو الحلّ". وفي الصباح لاَحظ بأنّ أحد المارّة المتهكمين قد أضاف إلى تلك العبارة جملة أخرى تقول: لكن أين المسألة؟

وكما هي أحوال الخطاب الديني ومآلاته، عادة ما يأتي الجواب ليستبق السّؤال ويحتجز إمكانياته، وعادة ما لا يعرض الجواب إلاّ من أجل تفادي معصية السّؤال، ومن أجل عدم الاقتراب من القطوف الدّانية للشجرة المُحرّمة على إنسان تعاليم الألواح. الجواب الديني يعدم السؤال ويبعده عن دائرة وعي الإنسان.

ومع ذلك، وبعيدًا عن أحكام القيمة المسبقة، يحقّ لنا أن نتساءل عن السؤال الافتراضي للجواب الذي ينتهي إلى القول بأنّ الدين هو الحلّ، ولنقترف معصية طرح السؤال: الدين يحلّ ماذا بالضبط؟ لا ننوي القول بأنّ الأديان عاجزة أمام جميع مشاكل العالم المعاصر مثل عجز الناس القدامى، وإنّما غايتنا القول بأنّ إقحام الأديان في مشاكل العالم المعاصر يُفسد مقاصد الأديان قبل أن يُعقد المشاكل. وهل صارت مشكلة الشرق الأوسط، بعد صعود اليمين الديني في كل من إسرائيل وغزة وإيران والعراق، أقرب إلى الحل الدّائم أو التسوية العادلة، أم أنّ المشكلة دخلت في نفق الجدل الظلامي النازل إلى الحضيض، حتى إشعارٍ آخر؟

يَظنّ الإخوان المُسلمون في مصر بأنّ الإسلام هو الحلّ. ويُجمع الإنجيليون البروتستانت في الولايات المتحدة الأمريكية على أنّ يسوع المسيح هو الحلّ. وتتوقع الأحزاب الدينية في إسرائيل بأن تكون وصايا موسى وهيكل سليمان هما الحلّ. وأمّا الهندوس، فأنهم يؤكدون، مرّة تلو المرّة، بأنّ الهندوسية هي الحلّ. وهو نفس ما

مكتبة الفكر الجديد

يرويه الأصوليون التيبتيون عن البوذية التيبتية. وآخرون كثيرون يرون عن دياناتهم نفس الرأي ويذهبون نفس المذهب، وكلٌّ بما لديهم من أوهام فرحين مستبشرين!

وفي المُقابل، يتمتع الناس داخل المجتمعات الديمقراطية بالحرية الدينية، وصاروا يغيرون دياناتهم بسهولة لم يسبق لها مثيل. يتنقلون بيُسر ومُرونة بين مُختلف الديانات والمُعتقدات. ينتقون بعضها ويتركون بعضها الآخر. يفعلون ذلك أحياناً لمُجرّد المزاج أو المزاح، وأحياناً أخرى بدافع المُغامرة أو المكابرة. أمسى الناس أحراراً في اختياراتهم الدينية. صاروا أكثر حرية في إعلان مُعتقداتهم الدينية والتعبير عنها. صاروا أقلّ خشية على أنفسهم من أحكام الردّة أو مَحاكم التفتيش. لكنهم ما أن يختاروا حتى يبدون أكثر تعصّباً وأقلّ تسامحاً مع الخيارات المغايرة لهم. ما عاد الناس يَشترطون يقين العقل، أو دليل الحس، في ما يؤمنون. أصبحوا يقبضون بعنف على الحلول الدينية، كما لو أنهم يقبضون بقوّة على الماء الهارب من بين أصابع قبضة اليد؛ يقبضون على حلول ما تنفكّ تتبدّد سريعاً لمشاكل تدوم طويلاً.

يتعصب الكثيرون لهوياتهم الدينية والطائفية. لا ينجم تعصّبهم عن متانة الواقع الذي يتعصبون له، ولا ينتج عن قوّة الأديان التي بها يؤمنون وإليها ينتمون، ولا هو دليل على قدرة المعتقدات الدينية على أن تعمر طويلاً. وإنما وبخلاف ذلك، ينجم التعصب الديني عادة عن الإحساس بالتلاشي الوشيك للخطاب الديني، أو بالأحرى للتوظيف السياسي للدين. هذا ما تستشعره إسرائيل في حروبها التوراتية حين يحمل جنودها معهم التوراة ليقصفوا الأطفال والشجر. وهو ما تستشعره السلفية الجهادية في حروبها الجهادية حين يحمل مقاتلوها معهم القرآن، وهم ينفجرون وسط سوق شعبي أو ينفجر مجهول منهم في جنازة كائن مجهول مثله. هل هو غليان نهاية الطريق، إذ إننا نزداد تعلقاً بالأشياء حين تكون هذه الأشياء في طور الانسحاب عنّا؟ فهل يكون للخطاب الديني نفس المآل، نتعلق به بقوّة فقط لأنّه في طور الغروب الأخير؟ ندرك بالخبرة أنّ آخر الليل يكون أكثر حلكة، وأن آخر قطرات الماء أشدّ بريقاً، وأقوى لحظات الحب تشعّ فقط حين يدنو الفراق. فهل صار فراقنا مع الخطاب الديني وشيكاً إلى هذا الحد من التعصب للخطاب الديني؟

أصوات تراهن على الإصلاح الديني باعتباره البوّابة الرّئيسية لنهضة الشعوب وتقدّمها، وأصوات تراهن على الحوار الديني باعتباره الحلقة المركزيّة للسلام العالمي، وأصوات تراهن على الحرية الدينية باعتبارها أوجب الواجبات وأولى الأولويات، وأصوات تراهن على الدين باعتباره الباب الخلفي للوصول إلى السلطة، وأصوات كثيرة تؤكد بأنّ الشعوب في حاجة إلى أن تمكث في الأوهام، لكي تتآخى

مكتبة الفكر الجديد

وتتضامن، أو لمجرّد أن تمكث بسلام.

يقول العديد من المفكرين السياسيين بأنّه، وبصرف النظر عن حقيقة الأديان، فلا يزال للديانات وظائف بالغة الأهمية بالنسبة للشعوب. إننا حتى وإن اعتبرنا الدين من أوهام النفس الواهنةّ، فإنّ الشعوب لا تزال تحتاج إلى الوهم من أجل التوازن النفسي والحضاري، وفق اعتقاد كل من المحلل النفساني كارل يونغ، والفيلسوف الأمريكي ليو شتراوس، ومنظر الثورة الإيرانية علي شريعتي، وآخرون كثيرون وكثيرون جدّاً. هكذا يبدو، وكأنّه بعيداً عن مسألة الحقيقة العلمية، أصبح الكثيرون يعتبرون أنّ الأوهام تصلح لأن تكون حلاّ وبديلاً عن مشاكل الواقع.

يَرى كثير من الأمريكيين في يسُوع المسيح مُلهماً لحل مشكلة العنف في العالم؛ ويَرى كثير من البوذيين في بوذا مُلهِماً لحل مشكلة تدهور البيئة في العالم؛ وآخرون يرون في القرآن ملهماً لحل مُشكلة الفوائد البنكية في النظام المالي العالمي... ورغم ثراء الكثير من النصوص المقدّسة وشهامة الكثير من الأنبياء، ففي بلدان بوذا تسوء البيئة، في بلدان يسوع تزدهر الصناعات الحربية، وفي بلدان الإسلام يعاني الاقتصاد من الريع والرشوة والفقر.

أمامنا الخيار التالي: أن نعتبر بأن الدين ليس الحلّ لأنه ليس المشكلة.

مكتبة الفكر الجديد

هل العقلانية مجرّد خدعة بصريّة؟

حين نطلب من الشعوب أن تنتظر قليلاً من الوقت فإنّها ستصغي لأهل السياسة والسياسيين. وحين نريدها أن تنتظر كثيراً من الوقت فإنّها ستصغي لأهل الفكر والمفكرين. وأمّا حين يكون عليها أن تنتظر طوال الوقت أو خارج الوقت فإنّها ستصيخ السمع لرجال الدين والأصوليين.

صار أفق الانتظار اليوم محجوباً عن الأنظار، والشعوب عليها أن تنتظر كلّ الوقت ومن دون أفق للانتظار. فقد تلاشى المستقبل وامحى أمل التقدّم وما عاد أمام الأنظار من أفق للرؤية. لم يعد هناك من يتحدّث عن البرامج طويلة الأمد أو عن معارك النفس الطويل. وأمّا الزّمن فمثل الزّبد يمحو بعضه بعضاً ويذهب الكل جفاء.

في هذا المناخ الثقافي الذي ترسم فيه العدمية ابتسامتها الماكرة، تشتدّ أزمة العقلانية، تضيق ممكناتها، ويتوقع الكثيرون دنوّ أجلها وأفول نجمها. أصبحنا نرى أبرز رجال الدّولة والسياسة وهم يتحوّلون إلى واعظين دينيين ومُرشدين رُوحيين. ويكفي أن نقرأ أو نستمع لجيمي كارتر، توني بلير، جورج دبليو بوش، علي خامنئي، حين يُصرحون أو يتحدّثون أو يكتبون، إذ لا يتردّدون في استعارة حُجَجهم من الكتب الدينية وقصص الأنبياء والنّصوص المقدّسة.

في هذا الغسق الليلي لعصر الحداثة لم يعد للزّمن من معنى، فقد أضحى على غير عادته مجرّد استعارة تزدحم فيها الصور والأحداث من دون أي مسار ولا اتجاه.

قليلون هم الذين يجرؤون اليوم على الاستشهاد بنصوص الفلسفة السياسية، مثلما كان يفعل الآباء المُؤسسون للولايات المتحدة الأمريكية، أو مثلما كان يفعل آباء الثورة الفرنسية. لا أحد من الأبناء المؤسسين للاتحاد الأوروبي المعطوب اليوم، يستشهد بقيم الفلسفة السياسية. وفي المقابل لم يعد أحد يخجل من الاستشهاد بقصص الأنبياء والكتب المقدّسة. وهكذا هم صاروا يفعلون ولا يخجلون في الجنوح إلى الخرافة من لومة لائم.

تحوّل أبرز رجال الدّولة إلى رجال دينٍ، وأمسى أبرز الوُعّاظ والواعظين الدينيين زعماء سياسيين بارزين ومستشارين لرجال الدّولة. ويكفي أن نصغي لما يقوله بيلي

مكتبة الفكر الجديد

غراهام، بات روبرتسون، الدّلاي لاما، وغيرهم، وأن ننصت لما يُقال عنهم، لنرى كيف صار هؤلاء وأمثالهم يتحلّقون حول أهم مراكز القرار السياسي في العالم. إنهم لا يتردّدون في التدخل في كل تفاصيل الحياة الخاصة للساسة وقادة الدّول، تحت طائلة أنّهم سادة الرّوح في زمن عودة الرّوح إلى أجساد أنهكتها الثورات الثقافية المغدورة للستينات والسبعينات من القرن المنصرم.

وإنّ المرء حين يقوم اليوم، بالإطلاع على أسماء من يكتبون أهمّ التقارير التي تصدرها سنوياً وزارة الخارجية الأمريكية، حول حالة الحريات الدينية في العالم، فقد يستشعر الخيبة والرّيبة، لأنّه نادراً ما يجد من بين كتاب تلك التقارير من لا ينتمي إلى إحدى الطوائف الدينية أو إلى كنيسة من الكنائس الموجودة هنا أو هناك.

حسبُنا أننا نقف اليوم أمام حقائق مُريبة ومذهلة، ومن بينها أن من كانوا متهمين باضطهاد العلماء والمفكرين في الماضي، لم يكتفوا بانتزاع صكوك البراءة لأنفسهم عنوة وتزويراً، وإنّما احتلوا مقاعد القضاة، وأصبح قادة مَحاكم التفتيش بالأمس مُطالبين اليوم بالحقّ المدني، ومعهم صار أولئك الذين انتهكوا حرية الفكر والرّأي في الماضي يطالبون اليوم بالحرية الدينية لأنفسهم وللآخرين. إنّها صورة من صور العلمانية المغدورة في أوضح تجلياتها.

لقد انهار جدار برلين ومن بين أنقاضه خرج عالمٌ جديدٌ، وهذا الأمر مَعلوم للجميع. لكن جداراً آخر انهار لا نحكي شيئاً عن انهياره، ورُبّما لم ينتبه إلى انهياره سوى القليلين. لكنّه وكما في الجدار الأوّل، من بين أنقاضه ينبعث اليوم عالمٌ جديدٌ. هذا الجدار المنهار ليس سوى جدار الفصل بين الدين والسياسة، وهذا العالم المنبعث من الغبار ليس سوى عالم الثورة الدينية المحافظة.

العلمانية: انسحاب الدين أم إعادة انتشاره؟

خلال الانتخابات الرئاسية والتي أوصلت أنجيلا ميركل إلى رئاسة ألمانيا (٢٠٠٥)، لم تكن هذه الأخيرة تتردّد في الاعتزاز بنشأتها الدينية وكانت تتباهى بكونها ابنة قسّ ألماني. وعلى هذا المنوال فكثيراً ما كانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس تعتزّ بأنّها ابنة قسّ أمريكي، في حين أن مُجمل المواقف المُعلنة من المسألة الدينية قد لعبت دوراً أساسياً في حسم نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية (٢٠٠٧) لصالح نيكولا ساركوزي.

ومن بين شعائر الانتخابات الأمريكية أن يختار المرشحون كنائسهم أوّلاً، وأن يعلنوا عن تلك الاختيارات. عليهم أيضاً أن يختاروا قساوستهم على المقاس

مكتبة الفكر الجديد

المطلوب، قبل أن يعرضوا أنفسهم للتسويق السياسي والمُنافسات الانتخابية. إنّها نظرية الحق الإلهي المتنكرة بقناع الديمقراطية والانتخابات الحرّة والنّزيهة.

هكذا توحي لنا مُجمل المَظاهر بأننا أمام ظاهرة عودة الدين، ولربّما لا يكون مثل هذا الانطباع هو التعبير الدقيق عن واقع الحال، ذلك لأنّنا أمام ظاهرة تتجاوز مجرّد عودة للدين، كما لو كان الأمر يتعلق بدورات الحياة وتقلبات الزّمن.

لقد بدا الدين وكأنّه انسحب فعلاً من ملعب السياسات الغربية، إلاّ أنّ انسحابه لم يكن سلِساً، انسيابياً، كاملاً وحاسماً، وربّما يَجْدُرُ بنا الحديث عن إعادة الانتشار بدل الانسحاب الكامل والنهائي. فالقوانين والتشريعات الأساسية حقق فيها الدين مستويات منخفضة من الانسحاب، وإلى اليوم لم يُثر أيّ نقاش جدي حول ضرورة الانسحاب الكامل منها، وأمّا في المجالات الاجتماعية والسياسية فلم يُحقق الدين إلاّ انسحاباً متفاوتاً في القوة والدرجة.

تكشف القوانين والتشريعات الأساسية لمختلف المجتمعات الغربية أنّ العلمانية لم تكن تعني انسحاب الدين انسحاباً قطعياً ونهائيّاً من الحقل السياسي، أكثر مما كانت عبارة عن إعادة انتشار الدين داخل الحقل السياسي. وهو الأمر الذي سيمنح للقوى المحافظة إمكانيّة خوض معارك مضادّة من أجل استرداد مواقعها وسلطتها، من دون أن تعترضها أيّة عوائق تشريعية أو حواجز قانونية. وهو ما يحيلنا إلى مفارقة صارخة ومدوية، ذلك أن القوى المُضادّة للحداثة عادة ما تجد من التسهيلات القانونية والتشريعية داخل العديد من المجتمعات المتقدمة، أكثر ما تجده داخل العديد من الدّول الأقل تقدماً.

إنّ الحداثة لم تشمل بعد كافة القوانين والتشريعات، ولربّما هذا ما يُبرر أطروحة يورغين هابرماس من أن الحداثة مشروع لم يكتمل. ففي دول مثل النّرويج والدّنمارك، يفرض القانون على الملك أن يكون منتمياً إلى الكنيسة الإنجيلية اللّوثرية، وفي اليونان يلزم القانون كلاً من الرّئيس ونائبه بأن يكونا من الأرثوذكس، وقضى العُرف الأمريكي أن يكون المرشح للانتخابات الرئاسية منتمياً إلى إحدى الكنائس المعروفة والقويّة.

كما أنّ دساتير الدّول الأوروبية ظلت تتراوح، في غالبيتها، بين إعلان تبني ديانة رسمية للدّولة أو لرئيس الدّولة، مثل النرويج، الدنمارك، بولونيا، اليونان... إلخ، وبين العمل وفق اتفاقيات لاتران، التي تحفظ للكنيسة بعض الصلاحيات السيادية، كما في إيطاليا، اسبانيا وغيرهما.

أمّا في الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث يلتزم الدّستور بالصّمت عن المسألة

مكتبة الفكر الجديد

الدينية، فإنّ الحياة الأمريكية العامّة مليئة بالرّموز الدينية، بدءًا من العملة والنشيد الوطني، مروراً بقسم الولاء وانتهاء بالصلاة في المدارس الحكومية.

إنّ الذي يطبع عالمنا اليوم ليس عودة الدين، الذي لم يسبق له أن انسحب، لا سيما من مَجال التشريعات والقوانين، حيث ظلت هناك ثلمٌ وشقوق تطبع جدار الحداثة الغربية، وإنّما يتسم عالم اليوم بعودة سلطة رجال الدين، تلك السلطة التي لم تجد في طريق عودتها أيّة معيقات تشريعية أو قانونية، هذا إن لم تجد في قوانين الدّول دعماً وسنداً.

وهُنا لا بدّ من التمييز بين مفهوم عودة الدين بحسب نبوءة البعض وتشخيص الكثيرين، وبين واقع عودة سلطة رجال الدين. ذلك أنّ عدم التمييز بينهما لا يعبِّر عن واقع الحال، فضلاً عن أنّه يقودنا إلى نتيجتين مُجحفتين:

الأولى، أنّه يقودنا إلى الخلط بين مفهوم الحرية الدينية، من حيث دلالته التنويرية على حرية الضمير الإنساني، وهي الحرية التي وضعتها الثورة الفرنسية وفلسفة التنوير في مُواجهة السلطات والتسلط الدينيين، وبين مفهوم الحرية الدينية، من حيث دلالته الجديدة على حقّ رجال الدين في أن يمارسوا وظائفهم، وعلى حقّ الجماعات والمجموعات الدينية في استقطاب الأفراد. إنّنا حين نخلط بين هذا وذاك، فإنّنا نفرغ مفهوم الحرية الدينية من مضمونه التّحرري، ونحوّله إلى مجرّد حقوق لرجال الدين، وواجبات للدّولة والمُجتمع إزاء كل من رجال الدين، السلطة الدينية والمنظمات الدينية.

الثانية، أنّ مثل ذلك الخلط، يقودنا إلى اختزال النضال ضدّ سلطة وهيمنة رجال الدين إلى مُجرّد نضال ضدّ الدين نفسه، كما يفعل الكثيرون من الذين يقعون في نقيضة محاولة البرهنة على خطأ ما لا يمكن البرهنة على صحّته. وفضلاً عن ذلك، فهو اختزال من نتائجه السياسية أنه يفقر معسكر النضال ضدّ سلطة رجال الدين وضدّ الحركات الأصولية، وذلك حين يقصي بالضرورة المُجحفة أولئك المتدينين والمثقفين الدينيين الذين قد يكون الكثير منهم في طليعة النضال الأممي ضدّ كافة الأصوليات الدينية.

الأصولية: عودة الدين أم ثورة دينية؟

كانت القيم اليهودية ـ المسيحية تتمتع بحضور قوي، فاعل وحاسم داخل أوروبّا، كما يُؤكد ميشيل أونفراي[1]، لكنها لم تكن تتجاوز حدود اعتبارها مكوناً من مكونات

(١) Michel Onfray : *Traité d'athéologie*, Grasset, Paris, 2005, p. 77.

مكتبة الفكر الجديد

الحضارة. ولذلك فإنّ ما نعيشه اليوم ليس مُجرّد عودة أو رد الاعتبار للمكوّن الديني ضمن بناء الحضارة، وإنّما نشهد بداية اختزال الحضارات في مجرّد بُعد واحد ووحيد، وهو البُعد الديني. فقد توارى الحديث على ما يسمّى بالجذور اليونانية ـ الرّومانية لأوروبّا، لفائدة حديث متنام عمّا بات يعرف بالجذور اليهودية ـ المسيحية... وأصبحت الحضارات تتخذّ مُسمّيات دينية: الحضارة الإسلامية، الحضارة الكونفوشيوسية، الحضارة الهندوسية، الحضارة اليهودية ـ المسيحية... وهكذا قفز رجال الدين إلى ناطقين رسميين باسم حضارات يعيشون عالة عليها.

ولعلّ اختزال مَفهوم الحضارة في مُجرّد بُعدها الديني هو ما فتح الباب أمام تحوّل مفهوم حوار الحضارات، من حوار بين الشرق والغرب ثم بين الشمال والجنوب، وأخيراً إلى مُجرّد حوار بين الأديان، بين القادة الدينيين، وبين الطوائف الدينية، وأصبح الحوار بين الأديان مُجرّد مظهر استعراضي، سمر ليليّ يمحوه كلام الصّباح، ويعود بعده كلّ بما لديهم فرحين.

في خضم هذا الاختزال الديني للحضارة، اتجهت الأنظار فجأة إلى حياة المسيح، كمادّة تشويقية وسجَالية لأشهر الأفلام والروايات. بموازاة ذلك فلأوّل مرّة منذ انطلاق سيرورة التنوير الأوروبية، عاد المنع لأسباب دينية ليطال العديد من الكتب والروايات، ودان الفاتيكان العديد من الأفلام التي اعتبرها مُسيئة ليسوع أو لمريم العذراء. في حين شنّ أنصار الكنيسة هجوماً عنيفاً على قاعات تعرض أفلاما مُتّهمة بالتّجديف أو بالإساءة لشخصية المسيح. وفي مُقابل ذلك، تتّجه دول أوربية عديدة إلى تشديد قوانين احترام الرّموز الدينية داخل مؤسّسات الدّولة. وأمّا عن العلمانية الفرنسية، فقد دخلت في مرحلة نقاش قد تخرج منه، إن هي خرجت، أكثر وهناً وإنهاكاً.

إنّ ما يُميز عالم اليوم ليس عودة الدين كما يردد البعض، ليس عودة اللّه كما يقول آخرون، وإنّما هو الثورة الثقافية المضادة: ثورة عالمية، ثورة دائمة ويقودها السادة في الغالب.

مكتبة الفكر الجديد

المجتمعات الغربية أمام المشكلة الدينية

في التّفاصيل تسكن الشياطين. مثل هذا القول يصدق على مواقف الدّول الغربية من المسألة الدينية، وهو ينطبق أيضاً على ما تقترحه تلك الدول من مقاربات مؤسساتية، دستورية وتربوية لعلاقة الدين بالفضاء العمومي وبمؤسسات التنشئة الاجتماعية، وهنا ثمّة الكثير من التفاصيل التي قد تبدو مستفزّة لنا بقدر ما يجب ان تكون مستنفرة للعقل التنويري العربي والذي ينبغي أن يكون يقظاً وناقداً.

رُبّما تحملنا النظرة الإجمالية والمتفائلة إلى الاعتقاد بأن الدّول الغربية قد أفلحت في العثور على الردّ الكافي والجواب الشّافي لما كان يُعرف بالمسألة الدينية، وبأنّ الغرب أبدع الصيغة المناسبة للحلّ النهائي، حين تبنّى صيغة القول المأثور: "الدين لله والوطن للجميع". وبذلك تحوّل الدين من مشكلة عامّة إلى مُجرّد مسألة شخصية لا تتجاوز حدود الحياة الخاصة للأفراد، ويتكفّل كلّ فرد بتدبيرها وفق قناعاته وبحسب مزاجه وهواه.

يبدو في ظاهر الأمر وكأنّ الحياد الديني أمسى خاصية أساسية للدّولة داخل المجتمعات الغربية، وقد جرى الاعتقاد بأن هذا الحياد الديني هو الصّدى المُتردد في الأزمنة الحديثة لمقولة قديمةٍ تعود إلى المسيح، وفق رواية إنجيل متّى: "أعطوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله". لكنّ السؤال المُعلق هو أنّ لا أحد يعرف على وجه التحديد ما الذي لم يمنحه الإنجيل لله وما الذي لم يمنحه الإنجيل لقيصر. وهنا تكمن التفاصيل.

تضعنا التّفاصيل أمام صعوبات جديدة تحرمنا من بعض البداهات الباعثة على الاطمئنان. وما قد يشفع لنا مثل هذا الحرمان، أنّ البناء العلماني، باعتباره ثمرة العقلانية السياسية، لا ينبت في أرض تقيم فوقها أنفس مطمئنة إلى حتمية الانتصار النهائي والأخير للعقل على الخرافات. فمعركة العقلانية هي معركة مفتوحة ودائمة، على نحو ما هي الثورة عند تروتسكي، والحداثة عند هابرماس.

إننا اليوم حين نعمد إلى إثارة بعض الصّعوبات التي يواجهها الفكر العقلاني الرّاهن، فليس القصد أن نبعث الشكّ لمجرّد هوى الشكّ والرّيبة وإثارة التشاؤم حول مستقبل العقلانية وقيم التنوير، فهذا الشكّ واقع يعتري الفكر الفلسفي الغربي نفسه

مكتبة الفكر الجديد

ويعترف به، لكنّ القصد أن نوجّه موجة ذلك الشك نحو إثارة القلق القادر على استنهاض العقل من فراش النّفس المطمئنة بحتمية النصر الوشيك، وذلك دعوة منّا إلى تجديد أركان الفكر العقلاني ودعم قدراته على المقاومة والصمود في زمن لم تعُد فيه الظروف الاقتصادية تمنحنا أيّ تفاؤل حول مستقبل العقلانية.

هل كان عصر التنوير مجرّد لحظة عابرة أو خاطفة في تاريخ الغرب، كما يقول المُحلل النفساني الشهير كارل يونغ؟ ربّما لا تكفينا المعطيات التي نتوفر عليها لتأكيد صحّة فرضية يونغ، لكن التفاصيل تكفي لعدم إهمال الفرضية.

فلنحتفظ بالفرضيّة ولندخل في بعض التفاصيل.

تضعنا مُختلف القوانين والتشريعات الغربية أمام واقع أنّ المسألة الدينية لم تعرف بعد طريقها نحو الحلّ النهائي، وأنّها بفعل المناخ الاقتصادي والثقافي الرّاهنين، تحوّلت إلى معضلة أكثر استعصاءً وأبعد ما تكون عن التّسوية. فالغرب ما زال لم يعثر بعد على الطريق الذي يسير به في اتجاه واحد نحو حلّ عقلاني ومتوافق عليه للمسألة الدينية.

إنّ ما تقدمه قوانين الدّول الغربية من مقاربات واقتراحات لحلّ المشكلة الدينية لم يؤدِّ سوى إلى تكريس الأزمة وتفاقمها من دون إحراز التقدم الذي كانت تأمله فلسفة التنوير نحو حلّ نهائي للمعضلة الدينية.

إنّ أولى الملاحظات التي تفرض نفسها على ذهن المراقب للتفاصيل هي أنّ عدد المقاربات القانونية والتشريعية المقترحة للمشكلة الدينية يُقارب عدد الدّول نفسها، إن لم يتجاوزها، وذلك بالنّظر إلى اختلاف الرّؤى والمنظورات ليس فقط بين الدّول، وإنّما داخل الدّولة الواحدة، في حين أن تلك الأجوبة المُقدّمة هي نفسها تظل أقرب إلى محاولات للتسوية ولتحقيق التوازن بين أطراف مُتضاربة ومتناقضة.

والواقع أن النقاش في السّنوات القليلة الماضية حول مشروع الدّستور الأوروبي والنقاش الحالي حول مسألة علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي وحول حوار الحضارات وقضايا القيم والجيل الأخير لحقوق الإنسان، كلها مناسبات ظهرت فيها العديد من تفاصيل المعضلة الدينية داخل المجتمعات الغربية الرّاهنة.

ومن أجل توضيح حجم الاختلاف حول المسألة الدينية، فإنّنا سنعرض وباقتضاب لمجالين أساسين وحاسمين، هُما النّظم الدستورية والنّظم التّعليمية:

أولاً: النّظم الدّستورية:

لعلّ النّظرة الفاحصة والمُمحصة إلى مُختلف الدّساتير الغربية، تجعلنا نقف أمام حجم التّفاوت في المعايير والتّباعد في المقاربات. فالدّستور الأمريكي يلوذ بالصمت

مكتبة الفكر الجديد

عن تحديد أيّة علاقة بين الدين والدّولة. ويُشير الدّستور الألماني إلى كلمة اللّه، من غير إحالة لأيّ دين من الأديان. ويؤكد الدّستور النرويجي على أن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الديانة الرّسمية للدّولة. وإذ يعترف الدستور الإيطالي بانفصال الدّولة عن الكنيسة، إلاّ أنّه يحتفظ للكنيسة بصلاحيات سيادية واسعة تبعاً لاتفاقية تاريخية بين الطرفين (اتفاقية لاتران). في حين أن الدّستور اليوناني يعترف بهيمنة الكنيسة الأرثوذكسية للمسيح. وأمّا الدّستور البولوني فإنه يعترف بالديانة الكاثوليكية مع تنصيصه على التسامح مع اللاّدينيين ومع أتباع الديانات الأخرى. ويؤكد الدّستور الفرنسي، كما هو معلوم، على مبدأ العلمانية، لكنّ النقاش يحتدم اليوم حول مفهوم العلمانية ودلالاتها، ويدعو الكثير من حرس الجمهورية إلى مراجعتها. وهكذا يختلف تدبير المسألة الدينية من بلد لآخر، وأحياناً من مجرد منطقة أو مقاطعة لأخرى.

ملخّص القول أنّنا أمام تضارب كثيف في المواقف الدّستورية من مكانة الدين في الحقل السياسي، إذ تختلف الدساتير بين من يلوذ بالصمت عن المسألة، ومن يكتفي بذكر اللّه، ومن يُحدد ولاء الدّولة لكنيسة محدّدة، ومن يحدد ديانة رئيس الدّولة، ومن يترك للكنيسة صلاحيات معيّنة تختلف بدورها من بلد لآخر.. وهكذا تختلف النّظم الدّستورية وتبلغ أحياناً حدّ التضارب والتعارض.

ثانياً: النّظم التعليمية:

على مِنوال النّظم الدستورية، فإن النّظم التعليمية في الغرب تشهد بدورها اختلافات حادّة في الموقف من المسألة الدينية، إذ إن هناك دولاً تمنع تدريس المواد الدينية، مثل فرنسا، والتي رغم ذلك فإنّها تستثني مُقاطعتين اثنتين في شمال فرنسا من قانون العلمانية، بدعوى أنهما كانتا تابعتين لألمانيا وقت إقرار قانون العلمانية. وفضّلت دول أخرى تدريس المواد الدينية، لكن مع فتح المجال أمام التلاميذ وآبائهم لاختيار نوع الدين الذي يرغبون في دراسته، أو لاختيار مادّة بديلة في حالة رفض المواد الدينية، من قبيل إمكانية اختيار الفلسفة العملية في ألمانيا، أو مادّة الأخلاق العلمانية في بلجيكا. وتفرض إيطاليا التعليم المسيحي في مرحلتي الرّوضة والابتدائي، على أنها تمنح الأقليات الدينية الحقّ في مواد دينية خاصة بها، لكن مع إغفال كلي لأيّة حقوق لغير المتدينين، بخلاف ما عليه الأمر في كلّ من بلجيكا وألمانيا... إلخ.

وهكذا نرى كيف تختلف المقاربة التعليمية والتربوية للمسألة الدينية من بلد لآخر اختلافاً يصل إلى حدّ القول بأن ثمّة رؤى متضاربة وأن المشكلة الدينية لا تزال أبعد ما تكون عن الحلّ النهائي، وأن العلمانية معركة لا تزال في منتصف الطريق. لكن هل

مكتبة الفكر الجديد

يكون لهذا الطريق اتجاه واحد، أم أن له اتجاهاً آخر معكوساً؟

لقد كان الرّئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي، أثناء الحملة الانتخابية التي أوصلته إلى قصر الإليزيه، يُردد الدّعوة إلى ما بات يعرف بـ"العلمانية الإيجابية"، والتي تعني من بين ما تعنيه الحاجة إلى مراجعة قانون العلمانية لعام ١٩٠٥، بما يمنح الدّولة الحقّ في تمويل المؤسسات الدينية، بدعوى ـ يقول ساركوزي ـ قطع الطريق أمام جهات خارجية وغير فرنسية، تسعى إلى تمويلها ومن ثم التأثير فيها. ولذلك كان ساركوزي، والذي يفهم الحكمة الفرنسية التي تقول: "من يمنح يقترح"، يدعو إلى إسلام فرنسي بدل إسلام في فرنسا. بيد أن حجج الرّجل كانت تتجاوز الوظيفة التدبيرية للديانات إلى مستوى الوظيفة التبريرية، فقد كان، أسوة بالفيلسوف الأمريكي المحافظ ليو شتراوس، يعتبر بأنّ حاجة الناس إلى الدين، حاجة وجودية، وأنّ الديانات تكفل "الأمن الرّوحي". هذا الأخير الذي هو أساس وأصل الأمن العام وضامن استقرار الدّول والمجتمعات.

محصلة القول: ليس هناك أي بلد من البلدان الغربية يقدم لنا نموذجاً كاملاً ومكتملاً لما يجب أن تكون عليه صورة العلمانية في العالم. لكل مشهد إذا ما اكتمل نقصان، وكل النماذج تعتورها شوائب وتحفظات. لم يبقَ أمامنا سوى طريق واحد: مجاوزة النموذج الغربي.

هل هذا الأفق ممكن؟ إنه ممكن طالما أن النموذج الغربي تراجع عن أفقه الذي كان، وعن وعوده التي كانت.

مكتبة الفكر الجديد

داروين وسِفْرُ التّكوين

يَحتفل العالم هذه السّنة بالذكرى المِئوية الثانية لمِيلاد عالم البيولوجيا الإنجليزي الشهير: تشارلز داروين. مناسبة تصادف أيضاً ذكرى مرور قرن ونصف على صدور كتابه الشهير **أصل الأنواع**. وقد حلت الذكرى في أجواء يشهد فيها العالم عودة السجال القديم ليحتدم مجدّداً بين أنصار نظرية الخلق وفق الرواية الدينية، وبين أنصار نظرية التطور بحسب الرّؤية الدّاروينية.

هذه المرّة، لا يقف السجال عند حدود المُستوى العلمي والأكاديمي، حيث يجوز مبدئياً التّساؤل حول الصلاحية العلمية لكل فرضية من الفرضيتين، وإنما انتقل السجال ليحتدم داخل المجالين السياسي والتربوي. فقد أعادت السياسة التعليمية في أكثر من بلد، ذلك النقاش الأخلاقي القديم والمتواصل حول الصّلاحية التربوية لما يجب على الأطفال معرفته وتعلمه. وهنا يُصرّ معظم أنصار نظرية الخلق على التأكيد بأنه لا يليق بنا أن نقول للطفل بأن جدّه الأوّل كان من سلالة القردة العُليا.

من هذا المنظور "التربوي"، شرع أنصار نظرية الخلق يستعيدون الكثير من مظاهر الجرأة في الحديث ليجهروا بمواقفهم، داعين إلى طرد داروين من المدرسة، حيث الأطفال "الأبرياء"، أو على الأقل تدريسه في مُوازاة مع تدريس نظرية الخلق، وذلك من أجل أن يتمكن المُتعلم من المقارنة بنفسه ثم الاختيار بينهما. وطبيعي أنه سيفضّل أن يرى جده الأول جالساً على الأريكة ويرتشف القهوة، على أن يراه قرداً ينط ويتقافز بين الأشجار.

مثل هذا السجال القوي والحاسم، لا تشهد منه المُجتمعات العربية والإسلامية إلاّ جولات محتشمة وبلا أثر يُذكر. فهو سجال لا يمثل فيه المسلمون إلاّ طرفاً ضعيفاً وهشاً، ومع ذلك ثمة من يتحوّط من شغب بعض العرب أو المسلمين المُقلدين لأسيادهم أكثر ما يتحوّط من اجتهاد الأصولية الغربية والقادرة قولاً وفعلاً على التأثير في مَسرى ومجرى الحضارة المُعاصرة .

ففي مَطلع شهر شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٧، انتبهت الصُحف الفرنسية إلى أن إحدى الموسوعات قد اجتاحت فجأة أسواق النشر والتوزيع، وقد كانت آلاف النسخ

مكتبة الفكر الجديد

المَجانية لتلك الموسوعة كافية لإغراق العديد من الجامعات ومُؤسّسات التعليم ومراكز التوثيق، ثمّ أنّ العديد من النسخ المجّانية وصلت إلى البريد الخاص لبعض أساتذة الجامعات ورؤساء تحرير الصّحف والمَجلاّت.

لم تمرّ سوى أيّام معدودة حتى اكتشفت دول أخرى مثل بلجيكا، سويسرا، ألمانيا، هولندا وبريطانيا، أنها بدأت تتعرض هي الأخرى لغزو مُماثل.

يتعلّق الأمر بموسوعة ضخمة وذات جودة عالية من حيث الطباعة، الورق والصّور، موسوعة ألّفها تركي يُدعى هارون يحيى وتحمل اسم **أطلس الخلق**.

كانت المُناسبة فرصة حاول من خلالها البعض أن يُثير المخاوف القديمة من الغزو الإسلامي العثماني لأوروبا، خاصة وأن السجال حول اندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي كان لا يزال يلقي بثقله على النقاش داخل الفضاء الأوروبي.

وإذا كان الواجب يقتضي أن نتساءل عن الجهة التي تحملت مصاريف الطباعة والنشر، وكذلك عن الجهات الموَّزع عليها وشبكات التوزيع، فلا شكّ في أن الأمر يتجاوز إمكانيات أيّة مؤسسة تركية، مَهما بلغت قدراتها المالية، العلمية والفنية. وهو ما يضعنا أمام فرضية، لم يتمّ تداولها في حينها، حول وجود جهات داعمة لنظرية الخلق داخل الاتحاد الأوروبي.

نحن إذن أمام فرضية مُثيرة للقلق، لكنها فرضية تدعمها مواقف العديد من رجال ونساء الدّولة البارزين، ممن لا يحجبون تعاطفهم بل وحتى دعمهم ودعوتهم إلى تدريس نظرية الخلق ضمن موادّ البيولوجيا.

ففي عام ٢٠٠٤، صرّح وزير التعليم في إيطاليا بضرورة التخلي عن تدريس نظرية التطور داخل التعليم الابتدائي والإعدادي[١].

وفي نفس العام وداخل أربع ولايات أمريكية، تقدم عدد من البرلمانيين بمقترح قانون يقضي بإلزامية تدريس نظرية الخلق[٢].

وفي العام التالي نادت وزيرة التعليم في هولندا بضرورة فتح نقاش حول نظرية التطور[٣]، ثم صرح نائب وزير التعليم البولوني في عام ٢٠٠٦ بأن «نظرية النشوء والتطور مجرّد أكذوبة»[٤].

---

(١) *Le monde*, 26/6/2007.

(٢) Guy Sorman, *Made in USA*, Fayard, Paris, 2004, p. 46.

(٣) *Le monde*, 26/6/2007.

(٤) *Le monde*, 26/6/2007.

مكتبة الفكر الجديد

وقد تحدثت العديد من الصحف الألمانية عن دعوة أطلقتها وزيرة الثقافة والتعليم في ولاية هيسن الألمانية، كارولين وولف، حين دعت عام ٢٠٠٧ إلى ضرورة تدريس المواقف الدينية ضمن مادة البيولوجيا.

داروين لم ينتصر بعد في معركته ضدّ سِفْر التكوين، فلا تزال أمامه جولات أخرى، قد تكون هي الأصعب بالنظر إلى مواقع وإمكانيات خصومه اليوم. أعداء داروين ليسوا مجرّد أشخاص متعصبين وهامشيين؛ لم يعودوا كما كانوا بالأمس مُجرّد رجال دين منزوين في المعابد والكنائس والزّوايا والمساجد والكُنُس، وإنما استطاع خصومه وأعداؤه أن يضعوا أقدامهم في أرقى الجامعات ومواقع القرار السياسي، سواء في المُجتمعات المتقدمة أم في غيرها من المُجتمعات التابعة.

مكتبة الفكر الجديد

الإعجَاز والبيان فِي التوراة والقرآن

"هذا مذكور في القرآن"! .. رُبّما لن يتمكّن المرء من إحصاء عدد المرّات التي سمع فيها دجالاً يعلّق على حدث علمي بالقول: إن هذا مذكور في القرآن. وقد أصبح لدينا خبراء متخصصون وتقنيون جاهزون لالتقاط كل إشارة شاردة أو واردة من عالم الاكتشافات العلمية وجعلها علامة ودليلاً على حجية القرآن وحقيقته التي لا يأتيها الباطل من أمامها ولا من خلفها.

ليس في نيتنا أن نجادل أهل الذكر المذكور حتى ولو بالتي هي أحسن، ولكننا نودّ أن ننبّه أمثال هؤلاء إلى سؤال لا يُكلفون أنفسهم عناء الالتفات إليه:

لقد أصبحنا منشغلين بهاجس إثبات صحة القرآن والاستدلال على صدقيته، وأصبحنا نهتم بكل ما جدّ واستجدّ داخل مجالات العلوم والاكتشافات العلمية، ليس من أجل أي شيء آخر سوى الاستدلال على حقيقة القرآن وعلى مصدره الإلهي. لكننا، في الواقع، نسينا أن القرآن إنّما جاء من أجل أن نستدل به وليس عليه؟ فكيف أصبح المستدّل به يحتاج إلى الدّليل عليه؟ أليس في هذا دليل على أن ما يعتقد به الناس دليلاً إنما يعوزه الدليل؟

ومع ذلك فإن عبارة "هذا مذكور في القرآن"، ما هي في واقع الحال سوى ترجمة، لا تعدو كونها رديئة ولا تبدو بليغة، لعبارة "كل هذا مذكور في التّوراة والتّلمود"، وهذا ما نودّ أن نبسط فيه بعض القول.

قد يذهب ظنّ أحدهم إلى أننا نقصد الحديث عن طائفة الآميش، وهي طائفة تتواجد داخل العديد من مناطق الولايات المتحدة الأمريكية، ويقاطع معظم أعضائها المؤسّسات التعليمية والإعلام، وهم يفعلون ذلك «تحت طائلة أن كل شيء موجود في الكتاب المُقدّس»[1]، فالأمر هنا لا يتعلق سوى بطائفة مغلقة وتعيش، في ما يبدو، على هامش الحضارة المعاصرة. لكننا نقصد الحديث عن تيّار فاعل، قوي ومُندمج داخل أهم المراكز والمؤسسات التعليمية المُعاصِرَة، تيار يضم بين ظهرانيه عُلماء

(١) Bernard-Henri Levy: *American Vertigo*, Grasset, Paris, 2006, p. 93.

مكتبة الفكر الجديد

رياضيات بارزين وتظهر عليهم كل علامات الجدية والوقار.

ربّما كان العام ٢٠٠٥ مناسبة للفت الانتباه إلى قوّة هذا التيار، وذلك حين مُنِحَت جائزة نوبل للاقتصاد إلى عالم الرياضيات "القبالي" روبير أومان، مُناصفة مع أحد علماء الاقتصاد الأمريكيين. ويعنينا هنا أن نتحدّث قليلاً عن بعض خصال الرّجل.

يَحمل الرّجل مظهراً دينياً قوامه القلنسوة اليهودية واللحية المسترسلة، ورُبّما كان بالإمكان اعتبار المظهر الخارجي شأناً خاصاً لولا أنّ الرّجل ينتمي إلى طائفة تسمي نفسها: "علماء الرياضيات القباليين".

يتعلق الأمر بطائفة دينية دأبت على افتراض وجود رموز مُشفّرة في التوراة والتلمود والتوراة، رُموز تخبرنا عن كل ما وقع وجميع ما سيقع، منذ بدء الخليقة إلى يوم يرث اللّه الأرض وما عليها.

يقوم اليوم روبير أومان، ومن ضمن ما يقوم به، بتنشيط العديد من البرامج الإذاعية، يعرض من خلالها بعض بهلوانياته في فكّ شيفرات التوراة والتلمود، وذلك من خلال تقنية اعتماد بُنيات رقمية محدّدة، وعبر إعادة تركيب الحروف داخل الكلمات المكتوبة من أجل الحصول على كلمات جديدة، ومع مُراعاة الرمز العددي لكل حرف من الحروف وفق الأبجدية العِبرية. وهنا الكثير من التفاصيل التي قد لا تعني القارئ، ولا طائل من عرضها، طالما ينطبق عليها قول القائل، "إذا جانبت الصواب فقُلْ ما شئت".

يَعتقد علماء الرياضيات القباليين أن كل شيء مذكور في التوراة والتلمود، ويُحاولون جهد الإمكان البرهنة الرقمية على أن جميع الأحداث الجسيمة التي شهدها القرن العشرين، وأحداث أخرى طالت مطلع القرن الحادي والعشرين، مثل اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، هذه الأخيرة التي حاول بعض التابعين عندنا فك طلاسمها في القرآن، وكذلك قضية اغتيال إسحق رابين، وهو الاغتيال الذي ادّعى أحد أشهر المتخصصين في نظرية المجموعات، إلياهو ريبس، قدرته على التنبؤ به، وهي جميعها، وكما يزعمون، أحداث مذكورة في الكتاب المقدس والذي لا يعرف تأويله سوى الرّاسخين في العلم.. غير أن العلم هذه المرّة، هو علم الرياضيات!

هؤلاء السّادة الأفاضل، سادة العالم اليوم، متفوقون علينا في كل شيء، حتى في الخرافة والشعوذة والدجل؛ لم يتركوا لنا في كل ذلك أي سبق أو امتياز!

مكتبة الفكر الجديد

الباب الثاني

مطارحات في نقد الغرب الإلهي

مكتبة
الفكر الجديد

أزمة المال بين القرآن والفاتيكان

حين اندلعت شرارة الأزمة المالية العالمية وأعلنت العديد من المؤسسات المالية العالمية عن إفلاسها، وجد الكثير من فقهاء المسلمين الفرصة سانحة ليجعلوا من أنفسهم ناقدين للرّأسمالية العالمية وناقمين عليها، في ما يبدو وكأنها نقطة تحول حاسمة في موقف علماء الدين المسلمين من الرّأسمالية العالمية والتي كانت دائماً علاقة تحالف بلا ود وتواطؤ بلا صدق.

في ذروة الأزمة المالية العالمية مطلع العام ٢٠٠٧، حمل العديد من علماء الدين وزعماء الحركات الإسلامية لواء مناهضة الرّأسمالية العالمية ومعارضتها، أو اعتبروا أنهم صاروا كذلك، فقدّموا أنفسهم وكأنهم الزّعماء الجديرون بمناهضة الرّأسمالية المتوحشة، طالما أن الإسلام حمل إلى العالمين، قبل عدّة قرون، الحلّ النهائي والحاسم لمشاكل رأسمالية القرن الحادي والعشرين. ومرّة أخرى دعا بعض المسلمين إلى تحكيم القرآن، لكن أين؟ داخل أسواق المال العالمية! أي داخل وول ستريت والبنك المركزي وصندوق النقد الدّولي... وهلم جرّا وجهراً!

عاد الزمن بهؤلاء إلى وقت كان النّاس فيه يجادلون ويتجادلون حول وجود حلّ سري وجواب سحري على كل المشاكل والأزمات، وكان النّاس ينافسون بعضهم بعضاً حول من يمتلك هذا الحلّ السحري. لم تكن الحلول السياسية مُحصلة توافق واتفاق، وإنّما كان الحلّ السياسي نتيجة تدافع بين حلول كثيرة، كل واحد منها يدعي لنفسه أنه الردّ الكافي والجواب الشافي على كل ما استعصى حله على أهل الحلّ. لقد وجد البعض الحلّ السحري لكافة مشاكل رأسمالية القرن الحادي والعشرين، في كلمة سر واحدة، هي الربا. والمقصود أن تحريم الربا هو الكشف الإلهي للإعجاز الاقتصادي في القرآن. لكن كيف يُطبَّق هذا التحريم، هل بالموعظة الحسنة، أم أن هناك مقترحات نظام مالي عالمي جديد؟ هنا يَصدق ما قالته الأشاعرة عن الذات الإلهية: الوجود معلوم والكيف مجهول والسؤال بدعة...

هل هذا كل ما في برنامج النظام الاقتصادي البديل عن الرّأسمالية العالمية؟ إنصافاً لأشاعرة القرن الحادي والعشرين، لن ننكر وجود عنصر آخر أكثر عبقرية ضمن

مكتبة الفكر الجديد

البرنامج الاقتصادي الإسلامي، ألا وهو العناية الإلهية.

في طهران خطب الرّئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عبر التلفزيون الإيراني، يوم الأربعاء ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، محللاً الأزمة المالية العالمية، مفسراً أسبابها باعتبارها علامة على تحقيق وعد اللّه الذي يقول بأنّ الطغاة والفاسدين سيحلّ محلهم أشخاص أتقياء ومؤمنون.

وفي مساء نفس اليوم صرّح المشرف العام على "رسالة الإسلام" السعودية، في مُقابلة مع قناة **المجد** الفضائية، بأنّ الأزمة المالية هي بسبب حرب أمريكا على الإسلام.

وأمّا في غزة فقد انتظر "رئيس الوزراء" إسماعيل هنية خطبة الجمعة ليوم ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، لعرض تفسير للأزمة باعتبارها عقاباً إلهياً لأمريكا، حيث أكد بأنّ الأمريكيين «حرموا شعبنا من المال، فحرمهم اللّه من المال؛ حاصروا شعبنا فحاصرهم العقاب الإلهي».

والسؤال: لو كانت هذه الأزمة المالية قد أرادها اللّه إنصافاً للمظلومين في هذا العالم القائم على القوّة والمصلحة، ألم يكن أمام الذات الإلهية حلول أفضل وأنفع للمظلومين، من أزمة تأتي على أغنياء العولمة وعلى فقرائها على حد سواء، بل وإلى حد أسوأ!؟

فجأة عادتْ إلى المسلمين قريحة التبشير والتلويح بأن "الإسلام هو الحلّ"، وتناسلت التصريحات بدءاً من شيخ الأزهر نفسه سيد طنطاوي، ومروراً بالقرضاوي والمُلقب في الغرب بـ"بابا السُنّة"، وانتهاء بالرئيس الإيراني أحمدي نجاد... هكذا، وبقدرة قادر، تحوّل الشعار المركزي لحركة الإخوان المسلمين، فجأة، إلى شعار يتبناه الجميع.

ومرّة أخرى، ولأن الكثير من أوهامنا بالنصر صنعتها عواصم الغرب، فلم يكن الشخص الذي استفزّ في المسلمين قريحة التبشير بأن الديانة الإسلامية هي الحلّ، سوى الصحفي بوفيس فانسون، رئيس تحرير أسبوعية **شالينج**، فقد كتب افتتاحية عدد ٢٠٠٨/٠٩/١١ من نفس المجلّة، تحت عنوان: "البابا أو القرآن"، دعا فيها البورصات وأسواق المال إلى أن تأخذ بتعاليم الشريعة الإسلامية وأن تعمل على تحريم ما حرّمه القرآن من محرمات، وعلى رأسها تحريم الربا. لكنّه قدّم في المقابل تعريفاً اقتصادياً وغير فقهي للربا، باعتباره المال الذي يفرز المال من دون إنتاج. ومع ذلك فربّما لا يعلم كاتب الافتتاحية بتجربة انهيار العديد من البنوك الإسلامية في مصر خلال التسعينات من القرن الماضي، بسبب تطبيق الشريعة، وقد لا يعلم شيئاً عن طرق

مكتبة الفكر الجديد

الالتفاف على تحريم الفائدة عبر اعتماد وسائل قد لا يتحمّلها الزبون أو البنك أو كلاهما معاً.

في أثناء صُدور الافتتاحية وإثارة النقاش الصاخب حولها، تجاهل الجميع، بما في ذلك فقراء العولمة، مُقترحات أكثر واقعية، علمية وإجرائية، من قبيل مُقترح فرض ضريبة على المضاربات المالية. تجاهل الجميع مُقترح إلغاء الجنّات المالية وتجريم مبدأ السر المصرفي. تناسى الجميع مقترح إنشاء محكمة دولية للجرائم الاقتصادية، فضلاً عن عشرات الاقتراحات التي لا يمكن الحديث عن أي نظام اقتصادي عالمي عادل، منصف وقابل للحياة أيضاً من غير أن تؤخذ بعين الاعتبار. لكن ألم يكن تناسي تلك المقترحات العلمية والعملية هو المقصود حتى من طرف أولئك الغربيين الذين دعوا إلى تبني الحلّ القرآني، لا سيما وأن المنطق كان يقتضي أن يتحوّل هؤلاء إلى الإسلام، وهو ما لم يفعلوه؟

لقد أفلح من زكّى التشويش على المُقترحات العملية لإصلاح أسواق المال والتجارة العالمية وقوانين المُنافسة والاستثمار، ومرّة أخرى كاد النقاش يحيد إلى جهة الدين والشريعة والمسلمين. فمن كان صاحب المصلحة في الالتفاف على النقاش الحقيقي حول دور الدّولة في الاقتصاد، وتحويله إلى نقاش فقهي وتمويهي حول فوائد الإسلام أو مخاطره؟

مَنِ المُستفيد من إثارة مَشاعر المسلمين وانفعالاتهم، بالغضب الكبير أو بالحَماسة الزائدة، كلما كان القصد التمويه على الأسئلة الحقيقية وتحريف الاتجاه الحقيقي للنقاش؟

تُرجمت الافتتاحية إلى العديد من لغات العالم، وتحوّلت من رأي "اقتصادي" قد يُراد منه الشهرة أو الإثارة، إلى فتوى فقهية دينية، ما انفك يروج لها المسلمون على نطاق واسع؛ فتوى هتف لها الكثيرون، كبّر لها البعض، وجعلها آخرون دليلاً على عظمة الاقتصاد المالي الإسلامي، لا سيما وأنّ بوفيس فانسون تنبأ في افتتاحيته بأنّ المصارف الخليجية لن تطالها الأزمة.

لكن من سُوءِ طالع الفتوى والعاملين بها وعليها، أن الأزمة لم تتأخر قبل أن تعصف برخاء أسواق المال الخليجية نفسها، وكان السبب هذه المرّة مسألة لا تتعلق بفوائد السلفات، وإنّما بانخفاض أسعار النّفط. ومرّة أخرى أطبق الجميع فمه، فلا أحد هنا يملك الحلّ أو يتحكم فيه. وبدا أخيراً أن المسألة أبعد ما تكون عن وجود حل سحري في مكان ما، وإنما قضية الإصلاح الاقتصادي هي مثل كل قضايا الإصلاح، محصلة توافق بشري ومصلحي من دون حقائق سحرية، مطلقة وقطعية.

مكتبة الفكر الجديد

لقد سقطت الدّعوى من بين يدي صاحبها، غير أن مترجميها والمبتهجين بها ازدادوا إصراراً وعناداً على أنّ الحلّ يمتلكه المسلمون، وأن الإسلام، إذا كان صالحاً لكل زمان ومكان، فلأنّه قادر على حل مشاكل كل زمان وكل مكان.

وإذا كانت وسائل الإعلام الغربية قد تناولت بالنّقد أحياناً وبالتهكم أحياناً أخرى فتوى القرضاوي والذي اعتقد بأنّه أرشد العالم إلى الحلّ الوحيد والأوحد لضائقته المالية، فلعل المثير للشك والارتياب أنّ لا أحد تناول الفتوى التي صدرت منذ بداية الأزمة وقبل أن يصرح بها أي من المسلمين، عن كل من الرّجلين الأوّل والثاني داخل مؤسسة الفاتيكان.

ففي يوم ٣٠ أيلول/ شتنبر ٢٠٠٨، صَرح الكاردينال طارسيزيون بيرتون، وهو الرّجل الثاني للفاتيكان، بأنّ الأزمة المالية الأخيرة تؤكد بأن السياسة تحتاج إلى الدين. وفي يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ صرّح البابا بنديكتوس السادس عشر بأن كلمة اللّه وحدها من ستنقذنا من الأزمة المالية.

حِين نجعل اللّه مسؤولاً عن إنقاذ البشر من الفقر والجُوع والبطالة فإنّنا نعفي الإنسان من المسؤولية، وتحديداً نعفي الدُّول والحكومات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية من كافة المسؤوليات الاجتماعية، وعلى الأرجح فإننا نعفي سادة العالم من حاجات العبيد. . هؤلاء الذين قدرهم أن يظلوا شركاء في كل أزمة من دون أن يكونوا شركاء في أيّ رخاء، حتى إشعار آخر.

مكتبة الفكر الجديد

زيت الفاتيكان لإغاثة اللّهفان

في بداية تربعه على الكرسي الرّسولي، ألقى البابا بنديكتوس السادس عشر محاضرته الشهيرة داخل جامعة راتيسبونغ بألمانيا يوم ١٢ أيلول/ شتنبر ٢٠٠٦. المحاضرة كما هو معلوم، أثارت عليه احتجاجاً كبيراً سواءً من طرف المسلمين أو من طرف نخب التّنوير الأوروبي، وذلك بسبب زعمه بأنّ المسيحية أكثر عقلانية من الإسلام.

إذا كان قداسة البابا، والذي لديه بعض المشاكل مع المسلمين والعازل الذكري، قد قصد أن يسوّق لنفسه صورة البابا العقلاني، فإنّنا سنتفادى كل نقاش حول ما إذا كان هناك تفاضل عقلاني بين الأديان، وسنعمد إلى المقارنة بين "عقلانية" الحبر الأعظم، وبين قناعاته الرّاسخة، وكما يُمارسها قولاً وعملاً بسيرة الباباوات السابقين، وسنكتفي ببعض النّماذج:

في ليلة يوم ١٢ أيلول/ شتنبر ٢٠٠٨ حطّت طائرة البابا بنديكتوس السادس عشر بمطار أورلي الدّولي في باريس عاصمة فرنسا، ولدى وصوله إلى فرنسا "العلمانية"، وَجَد البابا "العقلاني" في استقباله الرّئيس الفرنسي ساركوزي، ذلك المُؤمن الكبير بتعاليم "العلمانية الإيجابية"، وهي العلمانية التي يقصد بها عدم الاعتراض على دور الأديان ورجال الدين في النشاط السياسي وفي إشغال الفضاء العمومي. وقد حظيت الزيارة البابوية لموطن ومعقل العلمانية الغربية بتغطية إعلامية واسعة.

إذا كانت الزيارة في حد ذاتها شيئاً مُتوقعاً، منذ الزيارة الرّسمية التي قام بها الرّئيس ساركوزي إلى دولة الفاتيكان، وهو الذي لم يكف يوماً عن الدّعوة إلى ردّ الاعتبار للدين ووظيفته داخل الجمهورية. إلاّ أنّ المُثير للانتباه، أنّ زيارة البابا الرّسمية لفرنسا كانت بغاية المشاركة في احتفالات ذكرى مُرور ١٥٠ عام على مُعجزة ظهور مريم العذراء داخل إحدى مغارات مدينة لورد الفرنسية، وكذلك من أجل إقامة قدّاس ضخم في الهواء الطلق وقرب المغارة التي شهدت المعجزة، والتي يجري الاعتقاد بأنّ بركتها تشفي المرضى. ولسنا ندري إن كان الأمر يتعلق بقناعات إيمانية أم بمجرّد اعتبارات دبلوماسية، حين راح رئيس الجمهورية الفرنسية يؤكد بنفسه حقيقة الإعجاز

مكتبة الفكر الجديد

الطبي لمزار لورد المَريمي، وذلك في كلمة استقباله للبابا، هذا الأخير الذي حضر بالمناسبة على أمل أن تلتقي بركته مع بركة مزار لورد المريمي. فقد قام بنفسه، يوم ١٥ أيلول/ شتنبر ٢٠٠٨، بمسح جباه بعض المرضى الآملين في الشفاء على يديه بالزّيت المقدّس، وفقاً لتقليد راسخ لا تزال تنتهجه الكنيسة الغربية إلى اليوم، وبمساعدة العديد من الأطباء والمُمرضين ومن تخصُّصات مُختلفة.

القليلون في فرنسا من انتقدوا مَشاهد العلاج بالإعجاز والتي أشرف عليها الحبر الأعظم، بحضور عشرات الآلاف من المرضى اليائسين والمؤمنين الساذجين، إلى ساحة القدّاس العظيم بمدينة لورد صبيحة يوم الأحد ١٤ أيلول/ شتنبر ٢٠٠٨. بعضهم قضى ليلته السابقة في العرَاء، ومعظمهم حضروا منذ الساعات الأولى للصباح وقبل انبلاج الفجر، أملاً في شفاء سحري من مرض مُزمن أو عِلّة مُستفحلة، هذا مع العلم بأنّ الطفلة بِرناديت سوبيروس، التي ارتبطت مُعجزة الاستشفاء بذكرى رؤيتها لمريم العذراء، ولم يكن سنّها وقتها يتجاوز الرّابعة عشرة، قد أمضت حياتها وهي تعاني من مرض الربو. فكيف يتحوّل من هو عاجز عن شفاء نفسه إلى مَصدر لشفاء الآخرين؟ أفلا يتعلق الأمر، وفي مثل هذه الحالات، بعُصاب جماعي، وفق مقاربة فرويد للمسألة الدينية؟ لكن دع عنك المقاربة الفرويدية الآن، فهي متهمة بعدم احترام الأديان وبخرق الحرية الدينية والحقوق الدينية للإنسان. وذاك حديث له أحواله وأهواله.

لقد سبق لصحيفة **لوفيغارو** الفرنسية في عدد ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، أن أوردت خبراً طريفاً يُفيد بأنّ البابا "العقلاني جدّاً" بنديكتوس السادس عشر، قد قام بتوجيه رسالة تشجيعية إلى بعض رجال الدين الذين أكملوا للتو تكوينهم في مجال طرد الجن والشيطان، فالأمر، كما قُرر له أن يكون، يحتاج إلى دورات تكوينية. وتحكي العديد من الوثائق الرّسمية للفاتيكان، أن طرد الجنّ هو أيضاً من اختصاص الباباوات، وثمّة اليوم داخل الفاتيكان مدير عام للمتخصصين في طرد الجن، هذا شأن المسيحية الغربية التي زعم البابا بأنها أكثر قدرة من ديانات أخرى على استيعاب العقلانية.

فهل هو نفاق الأديان أم أنها أزمة حقوق الإنسان!؟

الحمار الصغير ليسوع:

لقد اشتهر أحد آباء الكنيسة في كندا يُدعى إميليان طاغديف، قبل وفاته عام ١٩٩٩، بقدراته الخارقة على شفاء المرضى، العاجزين عن العلاج أو اليائسين منه، وذلك بواسطة الصلاة ومسح جباه المرضى بالزيت المُقدس، تماما كما يفعل البابا بنديكتوس السادس عشر. كان بوسع الأب طاغديف أيضاً، أن يملأ ملعبا لكرة القدم

مكتبة الفكر الجديد

بعشرات الآلاف من الآملين في الشفاء ببركته، بعد أن زعم للناس بأنه قادر على شفائهم من مرض السلّ، بواسطة بركة المسيح. وبسبب ذلك، نذر نفسه للمسيح، مردداً قولته الشهيرة: "إنني الحمار الصغير ليسوع"! ومتى كان الحمار أوفر نعمة من صاحبه!؟ لم يكن في الأمر ما يُريب المثقف الأوروبي، والذي ظنّ بأنّ الحداثة، مهما كثر الحمير الصغار، تظلّ بحكم طبعها، غير قابلة لأيّة انتكاسة، ومن ثمّ، فقد وطن نفسه على أن الحرية الدينية، شأنها شأن اقتصاد السوق، تعني: دعه يمرّ، دعه يعمل، دعه يخدع وينخدع، دعه يوهم ويتوهم، دعه يقول أيّ شيء، دعه يُصدق أيّ شيء، دعه يهذي، يوسوس ويهلوس، دعه يكن مواطناً حرّاً إن شاء، أو مُجرّد حمار صغير ليسوع ابن مريم أو لسواه. ألسنا، بعد كل هذا، في عصر ما بعد الحقيقة وما بعد التاريخ وما بعد الدّولة وما بعد العقل...!؟

في ماضيها، وعندما كان ذلك الماضي مجيداً عتيداً تليداً، لم تتردّد حضارتنا في التأثر بالحضارة الغربية، لكنها لم تتأثر، حينها، سوى بالجوانب العَقلانية من الغرب القديم، وكان الغرب نفسه قد أهمل تراثه العقلاني اليوناني وطوَته دهاليز وأقبية الكنائس والأديرة والنسيان، ثم دخل في سبات طويل من الكآبة والتثاؤب. وقتها كانت حضارتنا قد قرّرت أن تسترجع رسالة العقلانية الغربية والمهجورة، من مغارات النسيان، فترجمت التراث العقلاني اليوناني، وجعلته مكوّناً أساساً من مكوّنات العقل العربي. أمّا اليوم، فقد أمست العديد من نُخبنا، مرّة أخرى، عُرضة للتأثر بالحضارة الغربية، إلا أنها هذه المرّة، لا تتأثر سوى بمَظاهر مُعاداة العقلانية والابتهاج بمَوضة إعلان إفلاس الحداثة والعقلانية؛ بمعنى أن من لا يملك شيئاً، يعلن إفلاسه مجاراة وتقليداً لمن يملك كل شيء!

مكتبة الفكر الجديد

الدول المتقدمة وسحر الدّلاي لاما

الدّلاي لاما الرّابع عشر، الزّعيم الديني والقائد السياسي لشعب التيبت منذ كان عمره لا يتجاوز أربعة عشر ربيعاً، يحظى بالتبجيل وحفاوة الاستقبال في الكثير من المنابر الغربية، كثيرة هي الصحف والجرائد والمجلات الغربية التي تتابع أنشطته حتى في أدق تفاصيلها المملة، وهو يملك في العديد من تلك الدّول شبكات للدعاية الإعلامية. الدّلاي لاما حاصل على جائزة نوبل للسلام وقد منحته بعض الجامعات الغربية شهادات الدّكتوراه الفخرية. يحمل في جعبته قضية شعب التيبت والذي يملك "الحقّ في تقرير مصيره"، أو "الحقّ في الاختلاف" عن الصين، أو "الحقّ في الحرية الدينية"، أو الحقّ في سلطة غريبة عن روح العصر، وفق تفويض إلهي موروث عن روح السلف الصالح، منذ الدّلاي لاما الأوّل.

غير أن ذلك الإغراء الساحر الذي يجعل الدّلاي لاما ضيفاً مبجّلاً ومدلّلاً في الغرب، ليس مجرّد حالة تعاطف غربي مع حقوق الإنسان التيبتي، ولا هو مجرّد تعبير عن رغبة سرية في تفكيك جمهورية الصين. قد يكون هذا الأمر صحيحاً في مستوى النوايا الاستعلائية داخل الوعي الغربي، ومع ذلك فإن جاذبية الدّلاي لاما تتمثل في قدرته على ملء فراغ مخيف داخل منظومة الحداثة الغربية، فراغ بات يستشعره الجميع، لا سيما النخب الفكرية والسياسية.

هذا الفراغ في الوعي الغربي المعاصر، صادف أن لاحظه عقلان مختلفان، وأقرّا بوجوده، وفي نفس التوقيت تقريباً؛ أولهما هو أحد أكثر فلاسفة فرنسا إشكالية: جاك دريدا، والثاني هو أحد أكثر رؤساء الجمهورية الفرنسية إشكالية: نيكولا ساركوزي، ولنستمع إلى كل واحد منهما:

في عام ٢٠٠٤، وقبيل وفاته، أقرّ دريدا عبر حوار مع يومية **لوموند** الفرنسية، وكان المرض قد اشتدّ عليه: أعترف بأنه «لم يسبق لي أن تعلمت الحياة... فأن نتعلم أن نحيا معناه أن نتعلم كيف نموت، كيف نأخذ الموت بعين الاعتبار وأن نتعوّد على تقبل الوفاة المطلقة (الوفاة بلا خلاص ولا انبعاث ولا قيامة)... التفلسف يعني امتلاك القدرة على الموت»، ولذلك أعترف بأني «لم أتعلم كيف أتقبل الموت»[١].

(١) J. Derrida, *Le monde*, 19 Aout 2004.

مكتبة الفكر الجديد

وفي نفس العام وأثناء فترة توليه لوزارة الداخلية الفرنسية، تحدث الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، في إحدى المناسبات، عن تفكير الإنسان في ما بعد الموت قائلاً: إن «مجرّد الشك يصعب تحمله، أما اليقين بأن ليس هناك غير العدم، فهذا ما لا يمكن تحمله»[١].

هذا الاعتراف الحاد والموجع، يحيل إلى الفراغ الكبير الذي تعيشه منظومة الحداثة الغربية، في خلفياتها الثقافية والتربوية. هذا الخلل حاول دريدا أن يعالجه من خلال الحديث عن "الحق في الفلسفة" و"تعلُّم الموت"، وحاول ساركوزي أن يعالجه من خلال الحديث عن "الحق العالمي في الرّجاء".

لكن ماذا يفعل الدّلاي لاما في مثل هذا النقاش الشائك؟

قبل أن يصدر الدّلاي لاما كتابه **الانتصار على الموت**[٢]، الذي تُرجم إلى أغلب اللغات الأوروبية، وقد كتبه أساساً للقارئ الغربي، فقد كانت الكثير من الروحانيات البوذية وتقاليد اليوغا، قد سبقته إلى اختراق بعض مستويات المجتمعات الغربية، في محاولة منها لملء الفراغ الذي أكده جاك دريدا حين اعترف بأنه لم يتعلم كيف يتقبل الموت.

هذا الفراغ في منظومة الفكر المعاصر يعترف به معظم رجال الدّولة في الغرب اليوم، فالرّئيس الفرنسي ساركوزي يؤكد في حوار معه قائلاً: «الجمهورية ليست غاية في ذاتها... فليست هي التي ستجيب أطفالك عن السؤال حين تكون أنت في نعشك وهم يسألون: لماذا مات؟»[٣].

ابنة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، هي بالذات من سألت أباها تقريباً نفس السؤال، ووضعت أباها أمام تجربة قلق الجواب، وحول ما إذا كان عليه أن يهتم بالحقيقة أثناء صياغة جوابه، أم أنه سيكتفي بالجواب الذي سيبقي على "الحق في الرجاء"؟

باراك أوباما، الذي لا يخفي في كتابه **جرأة الأمل**، بأنّ إيمانه الديني مسكون بنزعة الشك والنسبية، يروي في ذات الكتاب عن ابنته قائلاً: «تذكرتُ ساشا وهي تسألني ذات مرّة عما يحدث لنا حين نموت، وقالت ومن دون مبالاة: "لا أريد أن أموت يا أبي"، فعانقتها وقلت: "أمامك طريق طويل طويل قبل أن يقلقك هذا

---

(١) Nicolas Sarkozy : *La République, les religions, l'espérance*, les éditions du Cerf, Paris, 2004, p. 40.

(٢) Sa Sainteté le Dalai Lama: *Vaincre la mort*, éditions Plon, Paris, 2003.

(٣) N. Sarkozy, *l'Expresse*, 1 novembre 2004.

مكتبة الفكر الجديد

الأمر"، وبدا الجواب قد أرضاها. تساءلت هل كان يجب أن أخبرها الحقيقة، وأني لست واثقاً مما يحدث حين نموت، مثلما لا أعرف أين تذهب الرّوح أو ماذا كان يوجد قبل الانفجار الكبير...»[1].

حين يكتب الدّلاي لاما عن "الانتصار على الموت"، مستوحياً أهم التقاليد البوذية التيبتية، فلكي يقوم بتمكين عامة الناس والغربيين أيضاً من ذلك الشيء الذي اعترف جاك دريدا بأننا لا نتعلمه وقد كان يجب علينا تعلمه، طالما أننا لكي نتعلم كيف نعيش يجب أن نتعلم كيف نموت أيضاً.

مبدآن أساسيان اقترحهما الدلاي لاما: أن نعيش من أجل الآخرين، وأن نسمو على ذواتنا في لحظة الاحتضار. وفي ذلك يقترح وصايا وتفاصيل دقيقة يتعرض إليها في ذات الكتاب، وهي تفاصيل يمكن الأخذ بالكثير منها حتى من وجهة نظر علمانية، لا سيما وأن الكثير منها مستوحى من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، في شقها المتعلق بحقوق المرضى والمحتضرين، مثل احترام معتقد الإنسان المحتضر، وإسماعه ما يحب سماعه، وما إلى ذلك.

مشكلة واحدة أمام درس الدّلاي لاما: أن البوذية التيبتية لا تؤمن في آخر المطاف بالوفاة المطلقة وبالعدم الأبدي، لا تؤمن بهذا النوع من الموت الذي يكاد يكون ابن الحداثة بالتبني. وأما الدّلاي لاما الحالي فإنه هو نفسه مجرّد حلول لروح الدّلاي لاما السابق، وحين يموت ستحلّ روحه في الدّلاي لاما اللاّحق.

هذا يعني أن انتصار الدّلاي لاما على الموت هو مجرّد نصر وهمي على خدعة بصرية اسمها الموت. هذا الموت لا علاقة له بالموت الحداثي، فوحده هذا الذي علينا مواجهته عند نهاية الحياة.

هناك درس آخر قد نجد فيه بعض البذور الأولية لمفهوم الموت الحداثي؛ إنه درسُ روسو الذي نكاد ننساه، ماذا يقول هذا الدّرس؟

سأعلمك كيف تمرض. هكذا قال جان جاك روسو لإميل. فالتعلق بالمعجزات والآمال الكاذبة والتقرّب إلى الدجالين والمشعوذين بالتضحية بالمال والكرامة والحرية هو الثمرة المرّة لعدم تعلم كيف نمرض، كيف نواجه المرض من دون أن نضحي بالحرية والكرامة، وكيف نواجه الحقيقة، طالما أن "الحقيقة تحرّركم"، كما ورد في إنجيل يوحنا، وأنها تحرر الإنسان حتى حين يكون عليه أن يواجه المرض والألم والموت.

---

(١) باراك أوباما: **جرأة الأمل**، ترجمة معين الإمام، الناشر العبيكان، الرياض، ٢٠٠٨، ص ٢٣٢.

مكتبة الفكر الجديد

في المزار المريمي بمدينة لورد الفرنسية، يأتي في كل يوم عشرات من الحجاج المرضى، المشهد يشبه أحياناً أهوال القيامة، أموات وأشباه أموات، مدفوعون فوق محفات طبية، أجسادهم منشورة فوق أسرّة مجرورة، بعضهم معلق وسط الأجهزة الطبية بين الحياة والموت، يحيط بهم رجال الدين والأطباء والمشعوذون، آخرون فوق الكراسي المتحركة، عيون ناظرة راجية متوسلة، المشهد كما لو أنه مصّحة في الهواء الطلق لمرضى لا ينتظرون سوى وهم المعجزة، ومن أجل ماذا؟ من أجل هوس البقاء فقط.

هنا للمشهد شجون مفعمة بقلق حداثة ابتغت أن تعلم الناس العيش بلا أوهام من غير أن تعلمهم الموت بلا أوهام، وهو درس آخر من دروس نيتشه.

وحدها الحقيقة تحتاج إلى الشجاعة، أما الأوهام فتنبع من الخوف. هذا ما أدركه الحكماء القدامى وأدركته الفلسفة العقلانية منذ سقراط. الانتصار على الخوف من المرض والألم والموت هو طريق الحقيقة والحرية والكرامة. لذلك نفهم لماذا ابتغى روسو أن يعلم إميل كيف يمرض، وربما كيف يموت أيضاً.

كنا في تحديدنا لأهداف التربية والتكوين نتحدّث عن حُسن التواجد savoir-être، وعن حُسن التصرّف savoir-faire، ثم بدأنا نضيف إليهما حُسن الصيرورة savoir-devenir، ويبدو أننا اليوم، يجب أن نضيف، حُسن الختام savoir-mourir!

مكتبة الفكر الجديد

رُؤى الصالحين
في القرن الحادي والعشرين

قبل أن يَصير رئيساً لجمهورية السودان، كان جعفر النميري قائداً عسكرياً في منطقة الجنوب. وبينما هو يتجوّل يوماً في إحدى الطرقات، إذ تراءى له شيخ خارج نحوه من أدغال غابة مجاورة. ارتاب للأمر لكنه عاد ليتمالك نفسه وقد لاحظ بأنّ الشيخ لا يحمل بين يديه سوى عصى خشبية مصنوعة من غصن شجرة. وبخطوات ثابتة وواثقة تقدّم الشيخ نحو القائد العسكري الشاب وسلّمه عَصَاه. ثم أعلمه بأن يظلّ بها محتفظاً وعليها حريصاً، لأنّ اللّه سيفتح عليه بها أبواب العاصمة السودانية الخرطوم!

آمن النميري بالبشرى، عضّ عليها بالأسنان والنّواجذ وراح يعمل على تحقيقها مصداقاً للوعد الإلهي. وبالفعل، فبعد بضع سنوات، وبمشيئة من اللّه وعون من الانقلاب العسكري أيضاً، أمسى النميري رئيساً للسودان، فزاد إيمانه إيماناً ورَسُخَ تديّنه رسوخًا ودعا إلى تطبيق الشريعة تطبيقاً حرفياً كاملاً، بدءاً من قطع اليد اليمنى للسارق والسارقة وانتهاءً بقطع كلتا اليدين.

وقبل أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، كان جورج دبليو بوش قد التحق منذ عام ١٩٨٦ بإحدى الجماعات الدينية البروتستانتية، فأقلع عن مُعاقرة الخمرة، وذلك بفعل بركة القس الأمريكي الشهير بيلي غراهام، وهي البركة التي أعانته على استعادة توازنه وثقته في نفسه وهدته إلى الصراط المُستقيم.

ولأنّ الرّجل كان صادقاً في توبته صادحاً بها، فإنّه لم ينس أن يُواظب على الصلاة إلى حد الإفراط في الخشوع والتخشّع. وذات مرّة، وعندما ما كان منزوياً في إحدى صلواته، تراءت له مبشرة من المبشرات (والمبشرات رؤى الصالحين)، فسمع صوتاً هاتفاً من الغيب ينبئه بأنّ اللّه قد نذره لقيادة الأمة الأمريكية، وهو الأمر الذي لم يتردّد في الاعتراف به أمام مسامع الكثير من المقرّبين منه والمبعدين.

ومرّة أخرى صدقت النبوءة، وبعون من اللّه وصناديق الاقتراع وبقرار أيضاً من

مكتبة الفكر الجديد

المحكمة العُليا، أصبح بوش الإبن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد يبدو لافتاً للأنظار ومريباً للأفكار أن تنتقل عدوى المبشرين بالسلطة إلى البلد الأوروبي الوحيد الذي يتبنى العلمانية على مستوى الدّستور، إذ إنه في يوم ٢٠ كانون الأول/ دجنبر ٢٠٠٨ وخلال محاضرة ألقاها داخل الفاتيكان، وقف الرّئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أمام جمع من رجال الدين مدلياً باعترافاته قائلاً: «أدرك أنكم شعرتم في يوم ما بقوّة الصوت الذي ينبع من داخلهم ويصعب إسكاته، لأنني أنا بدوري لا أحتاج لأن أجلس وأتساءل حول ما إذا كنت سأقدم على فعل شيء قبل أن أفعله، أفهم أيضاً حجم التضحيات التي بذلتموها من أجل الاستجابة لذلك الصوت الداخلي، لأنني بدوري أعلم حجم ما بذلته لأستجيب لذلك الصوت».

سؤال: ما هو هذا الصوت الذي يصدر من داخل الإنسان؟

الجواب: سوف لن يترك ساركوزي المجال للتكهنات، إذ إنّه وبعد أقلّ من شهر واحد، زار الرياض وهناك ألقى عرضاً يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ ليعترف قائلاً: «اللّه في قلب كل إنسان». وهو، بالمناسبة أو المصادفة، عنوان كتاب أصدره القس الفرنسي الأب روني لوك في نفس العام. والمقصود أن اللّه في قلب رئيس الجمهورية الفرنسية أيضاً.

سؤال آخر: هل اللّه يتكلم؟

الجواب: نعم. إذا صدّقنا جملة عريضة كانت مكتوبة داخل كنيسة المسيح المتحدة للثالوث، يوم خطب داخلها باراك أوباما ليعلن عن بَدء حملته للانتخابات التمهيدية في ولاية ساوث كارولينا. فقد كان مكتوباً في خلفية المِنَصّة التي وقف عليها أوباما: "الرّب ما زال يتكلم".

سؤال أخير: اللّه يتكلم، مع من؟

الجواب: فيما مضى كان اللّه يتكلم مع الأنبياء، وكان ينتقي هؤلاء من بين بسطاء الناس، ومن الرّعاة (ليس من بينهم رعاة البقر)، ومن صِغار التجار وعابري السبيل والمستضعفين في الأرض. لذلك كانت كلمته تتأخر وتتعثر وتتبعثر، قبل أن تصل أو لا تصل إلى سادة العالم، أمّا اليوم وفي عصر العولمة الرّأسمالية، فقد ارتأى اللّه أن يبلغ صوته مباشرة إلى سادة العالم.

قد لا تكون ثمّة أيّة مشكلة في حاجة الأفراد أحياناً إلى بعض المبررات الدينية، وذلك بقدر ما يُساعد التبرير الديني الإنسان على تقبل ما لا يُمكن تفاديه، لكن المشكلة هي حين ينتقل هذا المنطق من المجال الخاص إلى المجال العام، وحين

مكتبة الفكر الجديد

تعتمده الدّولة لكي تبرر انسحابها من رعاية الأفراد وتحمّل مصائرهم، تاركة المواطنين للرعاية الإلهية، أي رعاية رجال الدين والحركات الدينية، وهذا ما كان ثمنه مكلفاً في دول مثل باكستان والولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ليست المشكلة في أن يحتاج بعض الناس أو جميعهم إلى الاعتقاد بوجود حياة بعد الموت، لكن المشكلة أن من يقول بذلك هو نيكولا ساركوزي، سيد مجتمع علماني دأب على اعتبار المسألة الاجتماعية في جوهر الصراع السياسي. هذا السيد يحاول اليوم أن يبرر انسحاب الدولة عن حقل الرعاية لفائدة أوهام الرعاية الإلهية، إذ يقول في إحدى مؤلفاته: «المسألة الروحية هي مسألة الرجاء: الرجاء في وجود حياة خالدة بعد الموت... وعلى الرغم من أهمية المسألة الاجتماعية، إلا أنها في الأخير ليست أكثر ارتباطاً بالوجود الإنساني من المسألة الروحية»[1].. هكذا إذاً!

أحياناً يلجأ بعض الأسياد إلى الدين لتبرير اختيارات قد يعوزها التبرير الأخلاقي، أو لتبرير الكلفة الإنسانية لاختيارات قد يعوزها التبرير الإنساني.

المشكلة أننا لا نستطيع أن نحمّل مسؤولية الأخطاء لشخص نعتقد أن أفعاله وأقواله مُقدّرة عليه منذ الأزل، أو أملتها عليه قوّة غيبية تتحكم في مصائر الناس. لا نستطيع أيضاً أن نحمّل الدولة أعباء الرعاية والخدمات الاجتماعية إذا اعتبرنا أن المسألة الاجتماعية هي أقل أهمية من "المسألة الروحية"، و أن الحقوق الاجتماعية أقل أهمية من الحقوق الدينية، وأن قضايا الأجور والأسعار والدخل والضرائب لا ترقى إلى أهمية مسائل العبادة والشعائر والصلاة .

الآن فقط نفهم عبارة ماركس التي طالما خجلنا من ترديدها: "الدين أفيون الشعوب".

(١) Nicolas Sarkozy : *La République , les religions, l'espérance*, op. cit., p. 14..

مكتبة الفكر الجديد

فرسان مالطا:
دولة إلهية بمشروعيّة دوليّة

ربما تكون في المغرب، وأنت تتجوّل في إحدى شوارع حي سويسي بمدينة الرباط، فتحملك قدماك إلى زنقة بني مطير، وهناك قد تكتشف وجود بناية لسفارة دولة أجنبية، ولعلك تتساءل عن هذه الدّولة التي رُبّما لم تسمع عنها من قبل، قد تتساءل ما إذا كان الأمر يتعلق فعلاً بدولة كاملة السيادة، وفق الاسم الذي تقرأه على اللّوحة التي تحمل اسم السفارة: "الهيئة السيادية لمالطا"! وقد تبحث عن أي مسؤول أو عارف بالأحوال لتسأله عن دلالة كلمة السيادة إن لم يتعلق الأمر بدولة ذات سيادة كاملة وفعلية.

ربما تريد استكشاف الأمر، فتدخل إلى المَوقع الإلكتروني الرّسمي لوزارة الخارجية المغربية، تُطالع لائحة السفارات الأجنبية المُعتمدة بالمغرب، فتجد من بينها سفارة الهيئة السيادية لمالطا. قد تشكّ في أن المقصود هو دولة مالطا. لكنك ستجد أن سفارة دولة مالطا موجودة هي الأخرى، ولا علاقة لها بالهيئة السيادية لمالطا.

ربما تكون في الأردن فتحملك قدماك إلى شارع المدينة المُنوّرة بمدينة عمّان، وقد تدخل إلى مُجمع الخازندار، وهناك ستصادف سفارة تُسمى بسفارة "مُنظمة فرسان مالطا"، وهكذا يحقّ لك أن تتساءل عن هذه الدّولة التي لم يسبق لك أن صادفت وجودها على أيّة خريطة. ومرّة أخرى، فحين تدخل إلى موقع وزارة الخارجية الأردنية، تجد السفارة ضمن مجموع السفارات المُعتمدة في الأردن. ثم تتساءل عن العلاقة بين كل من سفارة منظمة فرسان مالطا بالأردن، وسفارة الهيئة السيادية لمالطا بالمغرب، وحول ما إذا كان الأمر يتعلق بنفس السفارة لنفس الهيئة الدبلوماسية.

ربما تكون في مدينة القاهرة بمصر، وقد تتجوّل بشارع هُدى شعراوي، ومرّة أخرى تصادف هناك سفارة لا تحمل عَلماً كبقية السفارات، لكنها تحمل على بابها، لوحة كتب عليها: "سفارة فرسان مالطا". وهنا تزداد حيرتك حول سرّ هذه الدولة، التي يكاد يعترف بوجودها الجميع، من دون أن يعرف وجودها سوى القليلين. وتتساءل

مكتبة الفكر الجديد

ما إذا كان الأمر يتعلق فعلاً بدولة ذات سيادة.

وقد تذهب إلى العاصمة الإسبانية أو العاصمة الإيطالية، فتجد نفس السفارة، لكن بمُسَميات تختلف من دولة لأخرى.. فما هي حقيقة هذه الدولة التي تبدو وكأنها قادمة من قصص الأطفال؟

إن دخلت إلى لائحة الدّول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة فستجد من بينها "دولة فرسان مالطا"، بصفتها مُراقب دائم داخل الأمم المتحدة، وقد تكتشف أيضاً أن هذه الدّولة تصدر جواز سفر، تطبع الطوابع ويحكمها رئيس مدى الحياة، لا يعيش في المنفى كما قد يخطر ببال من يظنون أن الأمر يتعلق بجمهورية في المنفى، لكنه يعيش داخل المجتمع الذي يحكمه، يطلق عليه اسم السيد الأعظم، يُعامَل كرئيس دولة، تمنحه الفاتيكان صفة كاردينال، ويحظى بكل الصلاحيات والحَصانات الدبلوماسية التي ينص عليها القانون الدّولي، وهو اليوم ليس شخصاً آخر غير الأمير البريطاني الأصل المدعو: بيريتي.

الاسم الكامل للدّولة، وبحسب اللغة الإيطالية، والتي هي اللغة الرّسمية لدولة فرسان مالطا، وبحسب سائر اللغات الأوروبية، هو كالتالي: "المنظمة السيادية العسكرية والاستشفائية للقديس يوحنا لأورشليم، رودوس ومالطا".

نتحدّث، بالذّات والصفات، عن دولة موجودة في الواقع، لكن وجودها خارق للعادة؛ دولة لها مُواطنون مُتطوعون من مُختلف الدّول، لكنهم ليسوا من ديانات مختلفة. مواطنوها يحملون بالفعل جنسيتها، ويحملون جوازات سفرها، لكنهم لا يقطنون أرضاً محصورة المكان ومرسومة الحدود، ولا هُم يُطالبون بأيّة أرض أو مَوطن، ومع ذلك، لهم عَلَمٌ وعُملة ونشيدٌ.

كان لهم موطن قديم، لكنه تلاشى بسبب انتصار وانتشار الثورة الفرنسية، إلا أنّهم لا يُطالبون اليوم بالعودة إليه، ولا يبدو أنهم سيفعلون، ربّما لأنهم، على الأرجح، يملكون ما يعتقدون بأنه الأجدى والأهم في زمن العولمة والعوالم الافتراضية.

يتعلق الأمر بدولة دينية مسيحية مُتطرفة، دولة كانت، قبل عصر التنوير الأوروبي، تبسط نفوذها على بعض الأراضي في جزيرة مالطا، بمُوافقة ومُباركة من الباباوات القدامى، قبل أن تندثر عقب انتصار الثورة الفرنسية.

فما هو أصل ومنشأ هذه الدّولة، والتي تقول عن نفسها بأنها تحوّلت من الأهداف العسكرية القديمة إلى الأهداف المَدنية والأعمال الخيرية الحديثة؟

مكتبة الفكر الجديد

بعد هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي، انشقت جماعة من المُقاتلين الصليبيين عن الجماعة التي كانت تعرف باسم "فرسان الهيكل"، واستقر بهم المقام في شبه جزيرة مالطا، حيث نسجوا هناك خيوط الحلم الصليبي، وباتوا على خط التماس مع الإمبراطورية العثمانية، يقومون بغزوات خاطفة بين الفينة والأخرى. وقد أثاروا مَتاعب جدية لنخبة التنوير الأوروبي، وهي النّخبة التي سعت إلى التعاون بين الحضارتين الغربية والإسلامية، على اعتبار أن قيم الثورة الفرنسية هي قيم عالمية أكثر ما هي غربية، لا سيما وأن الخطر الذي كان يتهدد آنذاك مستقبل الثورة الفرنسية، كان نابعاً من داخل الإمبراطوريات الأوروبية المحافظة. وهكذا شنّ رجال الثورة الفرنسية هجوماً كاسحاً على فرسان مالطا، وانتهى الأمر مع نابليون بونابارت وعندما كان في طريقه نحو مصر، إلى إبادتهم وإفناء دولتهم. إلاّ أنّ ظروف الحرب الباردة أتاحت لهم فرصة أن يُبعثوا من رمادهم خلال الثمانينات من القرن العشرين، من دون أن يُطالبوا بالعودة إلى "أرض الميعاد": مالطا أو أورشليم. أو على الأقلّ، ليس بعد.

وعموماً فإنهم يطالبون بالأهم: السيادة، من دون أي تحديد لأرض السيادة.

عَقب الهزيمة في الحُروب الصليبية تحوّل الحنين الصليبي لدى الفُرسان المُنهزمين، إلى هَوَس عُصابي بدأ يتكلس ويتكدس في اللاّوعي الجَمْعي لبعض محاربي الصليب القدامى، قبل أن تنفجر حِممه مؤخرًا، مع مَوجة الخطاب الديني؛ عُصاب يتخذ أحياناً مظاهر دول أو منظمات أو مؤسسات، يبدو وكأنها متناغمة مع خطاب الحداثة.

إن دولة فرسان مالطا تتوفر اليوم على سفارات داخل عَواصم أزيد من ثمانين دولة، وهي الدّول التي قرّرت أو ارتأت الاعتراف الرّسمي بهذه الدولة، من بينها حوالى خمس دول عربية، وهو ما يعني في آخر التحليل أننا عادة ما نتغاضى عن ظلامية السادة فقط لأنّ الأمر يتعلق بالسادة، وكثيراً ما نوجه أنظارنا ونسلط أضواءنا صوب ظلامية العبيد فقط لأنّ الأمر يتعلق بالعبيد. وهنا نخطئ في حق العلمانية بالذات قبل أن نخطئ في حق نفوسنا، لأن الذين يستطيعون تهديد العلمانية هم من يمتلكون الوسائل والإمكانات لتهديدها، وهم من يسيطرون على أهم مراكز القرار الدّولي.

كان فرسان مالطا يمتلكون أرضاً، وظلوا يُباغتون المُسلمين بحملات خاطفة إلى أن حلّ عليهم زمن انتصار الثورة الفرنسية فزال أثرهم وبَعُد خطرهم وقد أبادهم نابليون بونابارت عن آخر رجل منهم، لِعِلمه بالمشاكل التي يثيرونها بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية، وهكذا أزالهم ومَحا ذكرهم إبان حملته على إيطاليا، وقد كان ذاهباً وقتها إلى مصر.

مكتبة الفكر الجديد

بيد أن الوضع الدّولي والذي تميز منذ ثمانينات القرن الماضي، بالهجوم الشرس ومن قبل كثير من الجهات والنزعات، على تراث الثورة الفرنسية، وتميز أيضاً بالتراجع عن قيم ومبادئ التنوير، قد أضعف كل أشكال الرقابة الحديثة على المكبوت الديني المسيحي القروسطي.

دَولة فرسان مالطا هي اليوم مَمْلكة بلا أرض ولا نراها تُطالب بأيّة قطعة من الأرض محصورة، ومع ذلك فإنّها تطالب بكل شيء، أو تبتغي الحصول على كل شيء. إنّها دولة تتوفر على مقر رئاسي في روما يُسمى قصر مالطا، وتتوفر على بضع آلاف من المواطنين من مُختلف الجنسيات، وهم يَحملون جواز سفر هذه الدّولة الفريدة من نوعها، دولة تحظى أيضاً بولاء عشرات الآلاف من المُتطوعين مِن مُختلف الجنسيات، بيد أن الوظائف التي تضطلع بها هذه المَمْلكة الغريبة في مجال العلاقات الدّولية تعدّ بالغة الأهمية.

إذا كان الفاتيكان يَحظى هو الآخر بصفة الدّولة العضو في الأمم المتحدة، ولدَيْه سفارات في غالبية دول العالم، من بينها دُولٌ يَنُص دستورها على مبدأ العلمانية، مثل فرنسا، فإنّ الأمر هنا لا يتعلق بدولة بالمعنى الحديث للدّولة، وإنما بمنظمة دينية يوجد مَقرّها المركزي في حي وسط العاصمة الإيطالية، حي غالبية مواطنيه ذكور ويَحظى بصفة الدّولة المُستقلة. وهو ما تنتقده قلة من المُناضلين العلمانيين في العديد من دول العالم. ومع ذلك فنادراً ما يجد المرء مناضلاً ينتبه إلى اعتراف الأمم المتحدة ومُعظم دول العالم بدولة اسمها المُنظمة السيادية العسكرية والاستشفائية للقديس يوحنا لأورشليم، رُودوس ومالطا؛ دَوْلة دينية صليبية وتتدخل في أهم مَناطق التوتر وبُؤر النزاع في العالم.

الكثيرون يسمّون هذا تسامحاً. الكثيرون يسمّونه حرية دينية أو حقوقاً دينية. لكن الأصوب أن نسمي هذا باسمه: دولة إلهية يرعاها الغرب تحت سماء الشرعية الدولية.

مكتبة الفكر الجديد

ساركوزي بين اللّه والإليزيه

في سياق الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠٠٧ والتي أوصلت نيكولا ساركوزي إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية، أصدر الحزب الاشتراكي الفرنسي كتاباً وزّع منه مئات النسخ ونشره في موقعه الإلكتروني، وذلك حرصاً منه على توسيع دائرة النقاش حول أفكار ساركوزي ومن أجل بيان خطر تلك الأفكار على قيم الجمهورية الفرنسية.

يَبلغ الكتاب الأبيض حول ساركوزي حوالى ١٤٠ صفحة من الحجم المتوسط، ويحمل عنوان: **القطائع المزعجة للسيد ساركوزي**. وقد اختار مؤلفوه أن يستهلوه بسؤال صادم وصريح: "**هل فرنسا مستعدّة للتصويت في عام ٢٠٠٧ على محافظ** جديد يحمل جواز سفر فرنسي؟".

إن صياغة السّؤال من طرف الحزب الاشتراكي الفرنسي بلغة استنكارية يكشف أمراً بالغ الأهمية: وهو أن فوز نيكولا ساركوزي الرئاسة الفرنسية، كان يبدو منذ افتتاح الحملة الانتخابية وكأنه الاحتمال الأكثر رجحاناً. والواقع أنه، وكما أكدت جميع التوقعات ومعظم استطلاعات الرّأي، فقد جاء فوز نيكولا ساركوزي في الانتخابات الرئاسة الفرنسية يوم ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٧، ساحقاً بالفعل.

إنه الحزن، الإخفاق، الإحباط! بمثل هذه الكلمات حاولت يومية **ليبراسيون**، في افتتاحيتها لليوم التالي لوصول السيد ساركوزي إلى قصر الإليزيه، أن تبسط مشاعرها ومشاعر نخبة التنوير بفرنسا. "إننا حزينون"؛ هكذا جاء تعبير قائد "انتفاضة مايو ٦٨" في مقال وقّعه مع آخرين في عدد نفس اليوم من يومية **ليبراسيون**... إلاّ أن ذلك الإحساس بالخيبة والألم لم يمنع الصحيفة من أن تحيي المستوى الحضاري والمحترم الذي ساد أجواء الحملة الانتخابية، وهو اعتراف يُحسب ضمنياً لفائدة المنافس الأقوى في الرئاسة الفرنسية. ثم أن معظم وسائل الإعلام قد حيت ما اعتبرته مصالحة الفرنسيين مع السياسة من خلال نسبة المشاركة التي بلغت في الدّور الثاني حوالى ٨٦٪.

أحد أبرز قادة الحزب الاشتراكي الفرنسي، دومنيك ستراوس خان، لم يتردّد في وصف النتيجة بأنها إخفاق خطير جداً. معظم الحركات اليسارية دعت إلى تنظيم

مكتبة الفكر الجديد

الصفوف من أجل مقاومة أفكار كان يبدو وكأنها لن تتأخر قبل أن تدخل إلى حيز التنفيذ. الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي شهد تراجعاً كبيراً خلال هذه الانتخابات، وجّه هو الآخر نفس الدّعوة. وكذلك فعلت مجلة **لوموند ديبلوماتيك** الشهرية في افتتاحية عدد حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، حين دعت اليسار إلى تنظيم الصفوف من أجل المقاومة. بيزانسينو ذلك الزّعيم التروتسكي الشاب (كان عمره وقتها ٣٣ سنة)، والذي خاض هو الآخر غمار المنافسات الرئاسية، وجّه نفس الدّعوة إلى اليسار الفرنسي... ومنذ وقت مبكر عن إعلان نتائج الانتخابات بدأت تتشكل حركة لمناهضة مشروع رئيس الجمهورية، بنحو لم يسبق له مثيل في تاريخ نتائج الرئاسيات الفرنسية. ومع ذلك، لم تمر سوى أشهر قليلة على بداية حكم ساركوزي، حتى تلاشت المقاومة الموعودة، لا سيما وأن الرّجل لم يتردد في استمالة العديد من كفاءات اليسار الفرنسي ممن استقطبهم لمحيطه السياسي، من بينهم بيرنارد كوشنير والذي عينه وزيراً للخارجية، وستراوس خان والذي رشّحه لمنصب مدير صندوق النقد الدّولي، ثم صار كذلك.

عدا كُل هذا، فإن الأمر، بالنسبة لنيكولا ساركوزي، كان يتعلق بتحقيق حلم جميل، حلم نسج خيوط صاحبه منذ عمر طويل، لم تعوزه في ذلك الحنكة ولا خذله الصبر والقدرة على مغالبة الإحباط والإخفاق. ولعلّ في ذلك عبرة من رجل تثير أفكاره الخوف والانزعاج لكن شخصيته تظل جديرة بالاحترام.

عَرف الرّجل إخفاقات حادّة وعلى أكثر من مستوى سياسي وشخصي: فلقد ذاق مرارة الهزيمة والإخفاق في الانتخابات الأوروبية لعام ١٩٩٩، حين تزعم لائحة "التجمع من أجل الجمهورية"، ولم يحصل إلاّ على نسبة ضئيلة من الأصوات. تكالب عليه أنصار الرّئيس جاك شيراك من أجل التخلص منه. ثارت عليه الضواحي وهو وزير للداخلية. وقبل أسبوع واحد من الاستفتاء الفرنسي على الدّستور الأوروبي، تلقى الرّجل صفعة مؤلمة من زوجته سيسيليا. فبعد أن ساعدته على النجاح، باعترافه، وجعلته قريباً من الهدف الذي نذر له حياته، تخلت عنه في لحظة نزوة مفاجئة، ورحلت إلى نيويورك من أجل رجل آخر. وإن عادت إليه في غمرة الإعداد لحملته الانتخابية، فليس ذلك سوى من أجل ترتيبات توافقيه لطلاق لم يرده أن يشوش على حملته.

مثل هذا الخُذلان سبق أن قاسى منه خلال طفولته، يوم تخلى عنه أبوه وتركه برفقة أمه واثنين من إخوته، لذلك نفهم كيف تخرج الكلمات من أعماق الرّجل صادقة، حين كان يردد في بعض لقاءاته الإذاعية عبارة إنّ الحياة صعبة.

رُبّما هذه الجراح المتكررة هي ما يرتسم في عينين غائرتين وغارقتين في حزن

مكتبة الفكر الجديد

قديم. إنها أيضاً الجراح التي أومأ إليها في خطابه الافتتاحي لحملته الانتخابية يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، حين تم ترشيحه رسمياً من طرف حزبه، "الاتحاد من أجل حركة شعبية"، مرشحاً للانتخابات الرئاسية، فلقد وقف بكل ثقة في النفس ليعترف بأنه قد خبر الفشل، عرف الإخفاق وعاش التمزق، وليُؤكد بعد ذلك بأنه لا يمكن لمن لم يعرف مثل ذلك أن يمدّ يديه لمن يعاني من ذلك.

اتهمه خصومُه بأنّ الرّجل الذي أخفق في المحافظة على قلب زوجته لن يقوى على استمالة الفرنسيين، لكن الرّجل فعلها. اتهموه بأن الرّجل الذي رعته الإدارة الأمريكية لن يقوى على استمالة ناخبي اليمين الفرنسي المتطرف، لكنه فعلها. اتهموه بأنّ الرّجل الذي بدا شرساً في مواجهة انتفاضة الضواحي، سيفتقد إلى لباقة منافسة وهزم مرشحة رشيقة وجميلة مثل سيغولين روايال، لكنه فعلها. هذا الرّجل إذن يستحق الاحترام، لكن مشروعه الفكري يستدعي الحيطة والحذر.

المعادلة الإيديولوجية:

بالرّغم من المظهر البرغماتي الذي حاول المحافظة عليه طيلة الحملة الانتخابية، إلاّ أن مفتاح قوّة شعبيته يتمثل في قدرته على حل معادلة إيديولوجية صعبة تتمثل في التوليف بين نقيضين أساسيين: فمن جهة **أولى**، نجده قد وظّف أهم هواجس خطاب اليمين الفرنسي المتطرف القومية والشعبوية، ومن جهة **ثانية** فإننا نجده مسايراً لمتطلبات العولمة الرأسمالية والمتمثلة في تبنيه لإيقاع يساير تراجع دولة السيادة الوطنية والرعاية الاجتماعية.

لقد نجح ساركوزي في استمالة ناخبي اليمين الفرنسي المتطرف، من غير أن يقدم أيّ تنازل على مستوى إيمانه بالمثل والقيم الثقافية الأمريكية، وبذلك استطاع أن يقدم نموذجاً ليمين فرنسي جديد متحرر من عقدة العداء لأمريكا.

في أوّل كلمةٍ ألقاها عقب إعلان فوزه، بادر نيكولا ساركوزي إلى بعث رسالة إلى الإدارة الأمريكية، مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها أن تعوّل على صداقة فرنسا، ولم يكن في المقابل مفاجئاً أن تأتيه أوّل تهنئة من واشنطن بالذات. وهنا يحقّ للمرء أن يتذكر كيف أن ساركوزي لم ينخرط في الحملة الفرنسية، والتي تزعمها جاك شيراك، ضدّ الحرب الأمريكية على العراق، بل إنه لم يكن يخفي تأييده لتلك الحرب، وإن حاول في إحدى المرّات أن يبدو في صداقته لأمريكا نزيهاً بعض الشيء، حين انتقد أسلوب إعدام صدّام حسين، في مقالة اختار أن ينشرها في يومية **لوموند** (٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، بيد أن عنوان المقالة كاف لإظهار ما لم يقله،

مكتبة الفكر الجديد

فحين يحمل المقال عنوان يقول إن إعدام صدام حسين خطأ، فهذا يعني أن إعدامه ليس جريمة، وأن الحرب عليه ليست خطأ!

لم يَقف مَشروعُ ساركوزي فقط عند حدود التطبيع السياسي مع الإدارة الأمريكية، وذلك بُغية طي صفحة مرحلة قصيرة من الحرب الباردة الجديدة بين واشنطن بوش وباريس شيراك، وإنما نجد أن رؤية الرّجل لا تجانب فلسفة المحافظين الجدد واليمين الديني في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّه بذلك يُمثل حالة انقلاب على تقاليد اليمين الفرنسي، منذ ديغول إلى شيراك، ومروراً بجسكار ديستان.

تغيير يقوده اليمين:

خلال زمن طويل، ظلّ التغيير عنواناً بارزاً لبرامج اليسار ومطلباً أساسياً للحركات الاجتماعية اليسارية، في حين لم يبرح اليمين المنافحة عن الثوابت الوطنية والهوية القومية. أما مع ساركوزي فلعل الأمر يتعلق بنمط جديد من اليمين. إذا كان اليسار واليسار الجذري في فرنسا قد رفع، منذ صدمة انتخابات أيار/ مايو ٢٠٠٢، شعار تغيير اليسار من أجل تغيير الجمهورية، فربما يكون ساركوزي قد نجح في إقحام المطلب اليساري للتغيير ضمن عناصر معادلته، وبذلك تمكن من الظهور بمظهر رجل المرحلة.

مع ساركوزي، نجح اليمين في الانتقال من موقع المدافع التقليدي عن النموذج الجمهوري الفرنسي إلى موقع الهُجوم على أنصار المحافظة على ذلك النموذج، وهو بالتأكيد يعرف كيف يغلف كلامه بغلاف يبدو تحررياً، فقد وقف في خطاب ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ ليقول: «الجمهورية ليست ديانة، الجمهورية ليست عقيدة، الجمهورية مشروع لا يكتمل أبداً». بيد أننا سنرى بعد حين كيف أن الرّجل الذي يدعو إلى عدم التعامل مع الجمهورية كدين جامد، هو نفسه الذي يدعو إلى حاجة الجمهورية إلى ما هو مطلق وإطلاقي في الديانات، فالعلمانية كما يقول ليست بالشيء المحرّم (تابو).

المنافسة اللطيفة:

خلال مناظرة ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٧، والتي تقابل فيها ساركوزي ومنافسته على الرئاسية سيغولين روايال، بَدا أن الرّجل الذي اصطلحت عليه الإدارة الأمريكية برجل فرنسا القوي، قد نجح إلى حد بعيد في أن يظهر بمظهر أقل عدوانية من امرأة يسارية وجميلة مثل سيغولين روايال، أظهر شخصية واثقة من نفسها وهو ينتقي جملاً تأكيدية

مكتبة الفكر الجديد

وإثباتية. في المقابل، فإن روايال افتتحت ما يكاد يقارب نصف مداخلاتها بأدوات النفي: لا، ليس... إلخ، الأمر الذي أظهرها وكأنها تنطلق من أطروحات مضادّة من دون أن تمتلك لنفسها أصالة أطروحات معينة. ومن ثمّ فإنها أعطت الانطباع الذي طالما ساد خلال الحملة الانتخابية، الذي يرى بأن ساركوزي حظي بموقع محور السجال السياسي والمنافسة الانتخابية.

لم تنته المُناظرة من دون نقاط لصالح ساركوزي، لاسيما حين اتهمته روايال بالكذب وانعدام الأخلاق، ولم تفلح في الالتفاف على غضبتها. وبالجملة، فقد أفلح ساركوزي في تعطيل آخر أسلحة امرأة كان يجب أن تبدو أكثر لطفاً واحتراماً من وزير الدّاخلية السابق.

لا نَدري إن كانت روايال هي الشخص المناسب، داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي، لاستدراج ساركوزي إلى ساحة المنازلة الفكرية، على الأقل لتنكشف مكامن الخطر في مشروعه. ذلك أن وراء المظهر البرغماتي الذي اكتساه ساركوزي، هناك فرضيات إيديولوجية وعقائدية لا يمكننا أن نغفلها متى أردنا أن نتبين معالم التغيير الذي ظل يحلم به ساركوزي لفرنسا. وبإمكاني أن أعرض أربعة نماذج أساسية لتصريحات تستند إلى مرجعيات إيديولوجية وخلفيات عقدية، كان لابدّ من مواجهتها ومواجهة الرّجل بها :

ـ فالرّجل سبق له أن صرح بأن الانتحار والاعتداء الجنسي على الأطفال هما من السلوك المرتبط بالحتمية الجينية للأفراد الذين يقومون بتلك الأفعال.

ـ سبق له أن صرّح بأن قانون ١٩٠٥ حول العلمانية في فرنسا ليس بـ"التابو" الذي لا يُمسّ، ودعا إلى التراجع عن مبدأ عدم تمويل الدّولة للمؤسسات الدينية.

ـ كان من أبرز الدّاعين إلى ضرورة تضمين مشروع الدّستور الأوروبي في ديباجته، الإشارة إلى الإرث الديني الأوروبي.

ـ ساهم بقوّة في إخراج "المجلس الفرنسي للعقيدة الإسلامية" إلى الوجود، وهو مجلس سيمثل المسلمين على أساس ديني وطائفي وليس على أساس المواطنة والمساواة والعيش المشترك، الأمر الذي استدعى احتجاج العديد من المسلمين والذين لا يريدون من الجمهورية الفرنسية أن تعاملهم على أساس ديني أو عرقي.

لقد كان نيكولا ساركوزي طيلة الحملة الانتخابية في موقف إيديولوجي مُريح، أو على الأقل أن منافسته الأبرز لم تنازعه فيما يثير الانزعاج والقلق داخل مشروعه. في حين أن اليسار الجذري هو الآخر يتقاطع مع أهم أفكار ساركوزي حول المسألة

مكتبة الفكر الجديد

الدينية وحقوق الأقليات، فضلاً عن مقولة الحتمية البيولوجية والتي تتبناها بعض الحركات الحقوقية.

جمهورية ساركوزي:

حين نتحدّث عن نيكولا ساركوزي، فإننا لا نتحدّث عن مجرّد رئيس يميني على غرار اليمين الذي اعتادت عليه فرنسا منذ مطلع الجمهورية الخامسة، وإنما يتعلق الأمر بمدرسة جديدة تريد أن تغيّر اليمين الفرنسي من أجل أن يقود هذا اليمين عملية تغيير الجمهورية برمتها.

لم يتوان رجل فرنسا القوي عن ترديد: "لقد تغيّرتُ"، كلمة ردّدها في خطاب ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، لأكثر من عشر مرّات؛ أعاد قولها بعبارات مختلفة ولغة نافذة، لأنه أراد، على وجه التّحديد، أن يقنع الفرنسيين بأن فرنسا التي يجب عليها أن تتغير، لا يمكن أن يقودها إلى التغيير إلاّ رجل عرف كيف يتغير وكيف يصنع التغيير لنفسه أولاً. لكن إلى أين يريد ساركوزي أن يقود التغيير؟

هنا بالذات ننتقل من الجوانب المحترمة من شخصية ساركوزي إلى الجوانب المخيفة في أفكاره، فالرّجل يمتلك رصيداً من القيم التي تمثل تهديداً لأهم قيم الجمهورية الفرنسية والمنحدرة من الثورة الفرنسية ومن فلسفة التنوير.

يتساءل ساركوزي في واحد من أشهر كتبه قائلاً: «هل للأديان أهمية خاصة لأجل تحقيق توازن مجتمعنا؟» ثم يجيب: «لن أتردّد في الإجابة بنعم مرتين»[١].

يُعتبر ساركوزي صريحاً في القول بقصور العلمانية كما بلورتها الجمهورية الفرنسية منذ قانون ١٩٠٥. لقد تحدّث خلال الحملة الانتخابية عن "أزمة النموذج الجمهوري"، بَيد أنه يؤكد بأن الأزمة هي قبل كل شيء أزمة أخلاقية (خطاب ١٤ كانون الثاني/ يناير٢٠٠٧)، وأن الأزمة الأخلاقية هي في أصلها وموردها، أزمة روحية ناجمة عن انسحاب الدين، وتراجع المؤسسات الدينية عن الفضاء العمومي، فقد كتب يقول: «الحاجات الرّوحية والرجاء، لا يمكن تلبيتهما من خلال النموذج الجمهوري. الجمهورية هي طريقة في تدبير المجال الدنيوي. إنها الطريقة المثلى من أجل العيش المشترك، لكنها ليست غاية الإنسان، إذ هناك أيضاً حاجات روحية لا يجب على الجمهورية أن تنكرها ولا يمكنها في نفس الوقت أن تلبيها»[٢].

---

(١) Nicolas Sarkozy, *la République, les religions et l'espérance*, op. cit., p. 18.

(٢) *Ibid.*, p. 25.

مكتبة الفكر الجديد

الجمهورية في حاجة ماسة إلى الاعتراف بما يسميه ساركوزي بـ"الحق في الرجاء"[1]، ما يعني حق المواطنين في أن يأملوا في وجود حياة خالدة بعد الموت.

المشكلة ليست في هذا الاعتراف في حد ذاته، وإنما المشكلة تبرز حين نريد أن نترجم ذلك "الحق في الرجاء"، إلى داخل مناهج التعليم وبرامج الأحزاب ومشاريع التنمية البشرية.

(١) *Ibid.*, p. 17.

مكتبة الفكر الجديد

بين المسجد والماكدونالد

خِلال عام ٢٠٠٦ تلقيتُ الدّعوة للمشاركة في برنامج تلفازي مغربي. كان موضوع الحلقة يتعلق بكتاب كُنتُ أصدرتُهُ في نفس العام تحت عنوان **ما وراء الإرهاب**. وقد أثار انتباهي أحد الضيوف الذين حضروا للمشاركة في النقاش، فقد كان شاباً في مُقتبل العمر، متوقد الحماسة، مُتوهج الحركات. كان يرتدي سروال جينز من النّوع الممتاز و"تيشرت" صيفي؛ شاب يبدو بعد كل هذا، وكأنّه قادم لتوّه من الديار الأمريكية، وهكذا كان الأمر بالفعل. ولذلك فقد توقعت منذ البداية أن أسمع منه مرافعات مدوية عن أسلوب الحياة الأمريكي، وخلت أني سأواجه خلال حلقة البرنامج دفاعاً مستميتاً عن بعض الاختيارات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية.

بَدَا التوقع راجحاً حين شهدت غرفة التسجيل سجالاً غير مُسجل بين الطّاقم التقني للبرنامج، وبين ذلك الشّاب الذي أصرّ على أن يشارك في البرنامج بالتيشرت والجينز، رافضاً الإذعان لأوامر الطاقم التقني بعد أن دعاه إلى تغيير بدلته قبل بدء التّسجيل، مؤكداً له أن الظهور في برنامج من طبيعة ثقافية لا يجوز أن يكون بمثل تلك الثياب.

كان من بين ما احتجّ به ذلك الشاب على طاقم البرنامج أن الأصل في لباس الناس هو أن النّاس أحرار في لباسهم، وإلا فإنّ تدخل الإعلام لتحديد شكل اللباس هو بمثابة تضييق على الحريات الفردية، وهو ما لم يعد مقبولاً حتى في دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي قال عنها إنه يعرفها حقّ المعرفة، فردّ عليه أحدهم بأن فرنسا التي يعرفها بدوره حقّ المعرفة، يحترم الناس فيها مبدأ اللباس المناسب للمكان المناسب!

هكذا وقبل انطلاق تسجيل البرنامج، عرف أستوديو التسجيل من أطوار مناظرة حادة غير مسجلة بين النموذج الفرنسي للحريات الفردية والنموذج الأمريكي. وبعد أن استنفد الطرفان القليل من الأسلحة التي كانت في حوزتهما، اهتديا إلى حل وسط وافق عليه الطرفان من دون أن يرضي أيا منهما، بموجبه أمكن لذلك الشاب أن يضع فوق التيشرت قميصاً لا يبدو أنه أوفى بالمطلوب، وإن كان قد أنهى السجال.

مكتبة الفكر الجديد

وعندما ذهب أحدهم ليبحث عن القميص "المُناسب"، انتهزتُ الفرصة لأستطلع خلفيات ذلك الفتى المشاكس. لم يكن من النوع الذي لديه ما يخفي، فقد أخبرني بأنّه عاد للتو من الولايات المتحدة الأمريكية، عقب دورة تكوينية تدخل في إطار سلسلة الدّورات التكوينية التي اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية على تنظيمها لفائدة الجيل الجديد من القادة الشباب للحركات الإسلامية، وهو ما يترجمه البعض عندنا بلغة تكتسي لبوساً تحررياً حين ترفع شعار "التشبيب".

قبل البدء بتسجيل حلقة البرنامج، أصبتُ بالذهول لما سمعت الاسم الكامل لذلك الشاب؛ لم أكن أجهله، فقد كان معروفاً بسبب بعض أنشطته الإعلامية والسياسية، سوى أنّه لم تتح لي فرصة لقائه قبل ذلك اليوم؛ إنه أحد أبرز المناضلين الشباب لإحدى الحركات الإسلامية المغربية.

لم يكن ذلك "المناضل الإسلامي" والذي احترمتُ منذ البدء صراحته ووضوح قناعاته، أوّل ولا آخر مناضل إسلامي يذهب إلى الديار الأمريكية من أجل التكوين السياسي والتأطير الإستراتيجي، فقد ذهب الكثيرون، بعضهم كانت تكفيه بضعة أيّام من التأطير السياسي والسياحي معاً، حتى يعود إلينا رافعاً رأسه معتدا بالنموذج الأمريكي في مجال الحريات الدينية. حرية لا تبدو، في آخر المطاف، سوى حرية ارتداء أي شيء: العمامة، القلنسوة، الصليب، يد فاطمة، الجينز، الحجاب، الخمار، التيشرت، الرقية الشرعية، صور غيفارا، صور بن لادن... الخ. وليس ثمّة حصانة أقوى من الحصانة التي تضمنها السفارة الأمريكية لعدد من القادة المرتقبين لبعض الحركات الدينية، سواء تلك المصنفة ضمن الحركات المعتدلة بحسب شبكات تنقيط خاصة، أو تلك التي تقع ضمن الإسلام الصّوفي.

خرجتُ من تلك الحلقة الحوارية بأسئلة مُقلقة، أسئلة كانت قد بدأت تراودني منذ بضع سنوات، خلالها كنتُ غالباً ما لا ألتقي ببعض الأصدقاء من الحركة الإسلامية إلاّ وهم في الطريق من أو إلى موعد مع السفير(ة) الأمريكي بالرباط، حتى أني كنت أخال السفير الأمريكي مراراً مُجرّد "صديق" يقطن في حي من أحياء الرباط. هل كان الأمر يتعلق بمجرد لقاءات بروتوكولية لتبرئة الذمة من تهمة الإرهاب والإرهاب العالمي؟ لست أدري، إنما أذكر أني قد رويت لأحدهم حكاية طريفة، رويتها من باب قصدتُ به التحذير المرح. إنّها حكاية أحد السلفيين اللبنانيين في بيروت، والذي عثرت الشرطة داخل حقيبته، عقب خروجه من السفارة الأمريكية، على حفنة من الدّولارات، فقيل له ما هذا؟ فقال: دخلت عند السفير الأمريكي وخيَّرته بين الجزية والإسلام، فاختار الجزية! صادفتُ آخر في إحدى المرّات، فأخبرني بأنّ لديه موعداً

مكتبة الفكر الجديد

مع السفير الأمريكي. لم أخف أمامه توجسي من ذلك، فقلت له إن بعض الاستراتيجيات الأمريكية تريد أن توظف الحركات الدينية من أجل أهداف تتجاوز الجميع، وأن كل شيء بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية يصلح للتوظيف، بما في ذلك مقاصد الشريعة الإسلامية نفسها، فما كان منه إلا أن ردّ عليّ بجواب شعرت إزاءه ببؤس الخطاب الديني حين يكون مرتعاً لأخلاق العبيد، فقد ردّ عليّ بدم بارد: «يمكرون ويمكر اللّه واللّه خير الماكرين».

هل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي في حربها على بن لادن والظواهري، إلى استعادة نفس الأسلحة الإيديولوجية التي سبق لها أن استخدمتها ضدّ المعسكر الشيوعي، وعلى رأسها الدين والحركات الدينية المعتدلة، التقليدية، بل وحتى المتطرفة في بعض الأحيان؟

هُنا، بالذات، نصطدم بسؤال استنكاري: إذا كانت النزعات الدينية من كافة الديانات قد أسعفت الولايات المتحدة الأمريكية لكسب المعركة ضدّ المعسكر الشيوعي وضدّ الفكر الاشتراكي، وهُما معاً يُمثلان إيديولوجية إنسانية ووضعية، فإلى أي حد يمكن لتلك النزعات الدينية أن تسعف الولايات المتحدة الأمريكية لكسب المواجهة ضدّ الإرهاب العالمي، والذي يمثل إيديولوجية غيبية وإلهية هذه المرة؟

لم يمض على اللقاء الإعلامي الذي جمعني بذلك الأصولي المرح أكثر من بضعة أشهر حتى كانت "مؤسسة راند" Rand الأمريكية، والتي تحظى برعاية وتمويل المؤسسة العسكرية، قد أصدرت في آذار/ مارس ٢٠٠٧، تقريراً شهيراً تحت عنوان: "بناء شبكات المسلمين المعتدلين"، تقرير يعدّ الأهم من نوعه منذ صدور التقرير الشهير الذي سبق أن صاغته "مؤسسة مشروع قرن أمريكي" عام ٢٠٠٠، قبل أن يحمل المشروع نفس اسم المؤسسة.

يَقترح تقرير مؤسسة راند لعام ٢٠٠٧ مقارنة تحليلية بين مرحلة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للحرب الباردة ضدّ المعسكر الشيوعي، ومرحلة قيادتها اليوم للحرب العالمية على الإرهاب. ليخلص إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتصر في حربها على الشيوعية إلاّ بعد أن نجحت في استنفار الأبعاد الرّوحية والدينية في المعركة، ومن ثمّ فإن الخيار الأكثر صواباً لكسب المعركة التي تقودها الإدارة الأمريكية على الإرهاب، يتجلى في إعادة توظيف نفس الأسلحة الرّوحية والدينية في المواجهة. وعلى رأس تلك الأسلحة توجد الحركات الدينية والتي تصطلح عليها الإدارة الأمريكية بالإسلاميين المعتدلين، أولئك الذين يحددهم التقرير في الحركات الدينية العصرية، التي تقبل بقواعد الديمقراطية والتعددية، فضلاً عن الحركات الدينية التقليدية

مكتبة الفكر الجديد

مثل الزّوايا والطرق الصوفية والتي تبدو وكأنها أصبحت لعبة يتسلى بها الجميع.

لا يقتصر الرهان الأمريكي اليوم فقط على الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، ولا يطال فقط الأقليات الإسلامية في أوروبّا، روسيا والصين، ولا يقتصر على الأقليات المسيحية بالعالم الإسلامي، وإنّما يتعدى ذلك إلى جميع الحركات الدينية البروتستانتية والكاثوليكية، فضلاً عن الطوائف في الغرب والأقليات الدينية في الصّين وغيرها.

لقد أعادت صحيفة **التجديد** الإسلامية الصادرة في المغرب (عدد ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، وبكثير من الفخر والاعتزاز، ما سبق أن ردّده أحد المفكرين الأمريكيين المقربين من الدّوائر الفكرية للإدارة الأمريكية وللمحافظين الجدد، ويُدعى جون فول، وذلك حين كتب يقول: «إذا كنّا نسعى لبناء وتقوية الركائز الأخلاقية للحرية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا لا نبحث بالضّرورة عن حلفاء لنا من أشباه المَلاحدة أو الدّهريين. وإذا كنّا لا نفعل ذلك في الولايات المتّحدة الأمريكية ذاتها، فلماذا نفعله حين نتعامل مع العالم الإسلامي؟». وأردف قائلاً: «الصدام المهمّ في الحقيقة هو بين من يرون أن الدين لا دور له في المُجتمع ومن يرون أن له دوراً». وبهذا الشكل نفهم طبيعة الدّورات التكوينية التي تستفيد منها بعض القيادات الشابة، فيما يُسمى أيضاً بالتشبيب، والذي يعني وفق المعادلة الأمريكية، منح كل الصلاحيات القيادية لأجيال ما بعد الإيديولوجيات الستينية والسبعينية، بمعنى منح القيادة لجيل الثورة الدينية المحافظة. إنها ثورة يُراد لها أن تكون هادئة، معتدلة وواقعية من غير أن تتخلى عن قيمها، أحلامها وأوهامها.

بالأمس كان المُناضل اليساريّ والتقدمي المغربي المهدي بن بركة يلقي بعض المُحاضرات في الولايات المتحدة الأمريكية. كان يُحاضر أحياناً بالجلباب المغربي، هذا ما كان يفعله سليل الحركة الوطنية والتّقاليد الرّشدية المغربية. أمّا اليوم فقد أصبح المناضل الإسلامي يذهب إلى دورات تكوينية في الديار الأمريكية، فيظنّ أنّه وجد مبتغاه حين يجدُ بيتاً للصلاة داخل مقهى الماكدونالد.

مكتبة الفكر الجديد

حرية الأديان ضدّ كرامة الإنسان

بدعوى مواجهة بعض مظاهر "الإساءة إلى الإسلام"، تخوض منظمة المؤتمر الإسلامي حملة عالمية، تهدف من ورائها إلى إقرار قانون دولي يُجرم "الإساءة إلى الأديان". وأثناء مؤتمر مناهضة العنصرية الذي عقدته الأمم المتحدة في جنيف بين ٢٠ و٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، دعت مختلف الدّول الإسلامية إلى أن يتضمن البيان الختامي الدّعوة إلى تجريم "الإساءة للأديان" باعتبارها نوعاً من أنواع العنصرية.

ويدعم الأصوليون من كافة الديانات الأخرى، معركة منظمة المؤتمر الإسلامي لتجريم "الإساءة للأديان"، على أمل أن يتمكنوا في الأخير من حماية رموزهم ومقدساتهم الدينية من موجة حرية النقد الإبداعي لا سيما في مجالات الرواية والمسرح والسينما.

سؤال دقيق: حين تسيء أية ديانة، من خلال بعض ممارساتها أو شعائرها أو قيمها، إلى كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، فهل يصبح نقدها إساءة لها واعتداء على حقوق الإنسان؟

ثمّة أمثلة ونماذج كثيرة تحكي عن حالة التعارض التي قد تقوم بين مبدأ احترام الأديان ومبدأ احترام حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي يعتبر فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنّ الزّواج حق أساسي من حقوق الإنسان، تقوم الكثير من الطوائف ولاعتبارات دينية، بتحريم الزواج من خارج الطائفة الدينية، بل إن دولة إسرائيل نفسها من لا تعترف بحق أي يهودي أو يهودية في الزّواج من خارج دينهما، في حين تعمد معظم الدّول الإسلامية إلى منع المرأة المسلمة من الزّواج بغير المسلم، حتى ولو كان قبطياً أو مارونياً أو نحوهما.

وعلى الرّغم من أن هذه المواقف ذات الخلفية الدينية تمثل اعتداءً صارخاً على أهم مبادئ حقوق الإنسان، أعني الحقّ في الزواج، إلاّ أنّ مبدأ احترام أديان ومعتقدات الشعوب يقف عقبة كأداء أمام بعض القيم الأساسية لحقوق الإنسان.

حين يتناقض مبدأ احترام الأديان مع حقوق الإنسان، تجد المنظمات الحقوقية نفسها في موضع تعارض بين مبدأين تريد أن تأخذهما على قدم المساواة، فتجد نفسها

مكتبة الفكر الجديد

أمام معادلة صعبة: حرية الناس في أن يعتقدوا بما يشاءون، وحريتنا في أن ننتقد ما يعتقد به الناس. والسؤال: هل الحرية الدينية تعني حرية الأديان أم أنها تعني بالأولى حرية نقد الأديان؟

ظهر مفهوم الحرية الدينية خلال الأزمنة الحديثة من أجل خلع ثوب الحصانة الدينية على الجرائم التي يقترفها الإنسان ضدّ أخيه الإنسان فيدعي في ذلك أن له تفويضاً إلهياً بالجريمة.

تمّ ترسيم هذا المفهوم في بادئ الأمر، من خلال كل من إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن (المادة ١٠) ووثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيتحدّد مفهوم الحرية الدينية في الدلالة على حرية الأفراد في مواجهة السلطات والمؤسّسات والجماعات الدينية.

ومنذ منتصف القرن العشرين شهد مفهوم الحرية الدينية تحوّلاً جذرياً، حيث لم يعد يدلّ على حرية الأفراد في مواجهة المؤسسة الدينية، وإنّما أمسى يدلّ على حرية المؤسسة الدينية في مواجهة دول وإيديولوجيات ومؤسّسات قد لا تكون دينية.

يُمكننا أن نرصد اللحظة الأساسية لهذا التّحوّل، من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادّة ١٨)، وهو الإعلان الذي جاء في سياق مواجهة دول "العالم الحرّ" لدول لم تكن بالضرورة دولاً دينيّة (ألمانيا النازية وروسيا الستالينية)، دول تحوّل فيها بعض رجال الدين وبعض الجماعات الدينية إلى موقع الضحية، في مواجهة جلاّد يبدو وكأنه اتخذ لبوس الحداثة والعقلانية، وكان من نتائج هذا التحوّل، انتقال مفهوم الحرية الدينية من الدّلالة على حرية المواطن في عصيان الأوامر الدينية، والتي قد تفرضها عليه السلطة أو المؤسسة أو الجماعة الدينية، إلى الدّلالة على حق الأفراد والجماعات في الامتثال للأوامر الدينية.

منذ نهاية المرحلة التي انطلقت مع كل من إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان (١٧٨٩) وإعلان استقلال الولايات المتّحدة الأمريكية (١٧٧٦)، وانطلاق المرحلة التي ابتدأت مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، نكون قد انتقلنا من عصر الدفاع عن الحرية الدينية، أي حرية الناس في مواجهة المعتقدات، إلى عصر الدفاع عن حقّ الناس في التعبير عن المعتقدات والامتثال للأوامر الدينية التي يعتقدون بها، سواء فعلوا ذلك في الإطار الشخصي أم في الإطار العام، وفق منطوق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن احترام الأديان وسواء تعلق الأمر بالإسلام أو المسيحية أو اليهودية أو أية ديانة

مكتبة الفكر الجديد

من الديانات، لن يخدم بأي حال من الأحوال مطلب العدالة الدولية لا سيما حاجة ضحايا الظلم العالمي إلى نظام عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً. وإذا كان الكثير من المسلمين يعتبرون أنفسهم ضحايا عالم غير عادل، فلعل معركة تجريم "الإساءة للأديان" لا تمثل أية مصلحة إستراتيجية لهم، فهؤلاء معركتهم هي كرامة الإنسان، خاصة وأن احترام الأديان يضع كرامة الإنسان في دائرة النسيان.

مكتبة الفكر الجديد

نحو ديمقراطية إلهية

تبيَّن لنا التجارب الانتخابية في كل من العراق ولبنان وأفغانستان وغيرها، كيف أصبحت فتاوى رجال الدين عاملاً من عوامل التأثير في نتائج الانتخابات. في حين أن بعض اللوائح الانتخابية أصبحت تحتاج إلى مباركة الفقهاء ورجال الدين. وفي الوقت الذي تعتبر فيه الإدارة الأمريكية أن صناديق الاقتراع بوابة رئيسية نحو الإصلاح السياسي والثقافي في المنطقة العربية والإسلامية، يرى الكثيرون أن تدخل أصحاب العمامات والقلنسوات في العملية الانتخابية، هو بمثابة انحراف يميّز الديمقراطية الفتية في المنطقة العربية والإسلامية. إنه انحراف تعاني منه شعوب لا تزال في طور تعلم الديمقراطية من سادة الديمقراطية، هؤلاء السادة الذين قدِموا من ما وراء الصحاري والبحار، فاتحين، مبشّرين وحاملين رسالة الديمقراطية المتحررة من أي تأثير لرجال الدين.

ومع ذلك ليست الأمور على هذا النحو. فالديمقراطية الإلهية، والتي يتحكم فيها رجال الدين، ليست خصوصية تميّز إيران والعراق وباكستان وغيرها من المجتمعات المتأخرة، وإنما أمست خاصية تطبع بشكل أساسي راعية الديمقراطية في العالم، أي الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبدو ديمقراطيتها اليوم وكأنها خليط غريب من التفويض الشعبي والتفويض الإلهي. ولنعد إلى استعراض بعض المشاهد المُعبّرة والمحيِّرة.

في يوم السبت ١٦ آب/ غشت ٢٠٠٨ وقبيل الانطلاق الرّسمي لسباق المُنافسات النهائية نحو الرئاسة الأمريكية، كان المُرشحان، باراك أوباما وجون ماكين، على موعد مع أحد أهم اللقاءات والمواجهات، وذلك استجابة لدعوة (أو استدعاء) من طرف رايك وارين؛ يتعلق الأمر بالقس الأكثر شهرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، كونه يتمتع بسمعة جيدة في أوساط رجال المال والأعمال. ثمّ إنّه رجل الدين الوحيد الذي يتمّ استدعاؤه لتناول الكلمة داخل المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، وهناك يُستقبل بحفاوة من طرف أعضاء ناد دولي، يضم في عضويته زهاء ألف مدير لمنشآت لا يقل رقم معاملات كل واحدة منها عن الألف مليار دولار، من دون أن ننسى بأنّه مؤسس

مكتبة الفكر الجديد

لإحدى الكنائس الأربع الأكثر أهمية بالولايات المتحدة الأمريكية وتدعى كنيسة ساديلبارك بولاية فلوريدا.

لقد قام بدعوة (أو استدعاء) كِلاَ المُرشحين لمقابلته، أمام حضور بعض وسائل الإعلام، والتي تمّ انتقاؤها بعناية، وذلك من أجل تغطية الاستجواب الذي قرّر أن يعقده مع كل واحد منهما على انفراد؛ استجواب ارتأى، أو ارتأت الكنيسة، إجراءه مع كلا المتنافسين، قبل أن يتم إعلانهما رسمياً من طرف حزبيهما مرشحين للانتخابات الرئاسية الأمريكية، وهو ما اعتبره العديد من المراقبين، سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الولايات المتحدّة الأمريكية.

حضر المُرشحان، وقد ظهرا لأوّل مرّة، منذ بداية خوضهما لغمار الانتخابات التمهيدية، من دون ربطة العنق، فربما المقام الديني يقتضي عدم ارتدائها، على نحو ما يفعله عادة رجال الدّولة والدبلوماسيون الإيرانيون، احتراماً لرجال دينهم.

لمدّة ساعة كاملة، استجوب القسُ المسيحي المرشحَ الديمقراطي باراك أوباما، وفي تلك الأثناء كان المرشح الجمهوري جون ماكين في قاعة أخرى، بحيث لم يتمكن من متابعة الاستجواب، بعد ذلك عاد القس الشهير إلى استجواب المرشح الجمهوري حول القضايا نفسها.

لم تتطرّق تلك الأسئلة إلى المواضيع المتعلقة بالسياسة الداخلية أو الخارجية، لم يشمل أيّ سؤال من الأسئلة المطروحة مواضيع الاقتصاد أو البيئة، ولا حتى مُعضلة الاحتلال الأمريكي للعراق، وإنما انحصرت تلك الأسئلة في مجال القيم الدينية، من قبيل المواقف من الإجهاض، الزّواج المثلي، الموت الرّحيم والتجارب حول الخلايا الجذعية... إلخ. لقد كان القصد توجيه كافة السجالات الانتخابية القادمة نحو مسألة القيم الدينية، لولا أنّ الأزمة المالية العالميةّ والتي انفجرت على حين غرّة غداة انطلاق الحملة الانتخابية، قد أعادت المسألة الاقتصادية إلى سلم الأولويات.

كان على المُرشحَيْن اجتياز اختبار للنوايا، شاق وصعب، أمام رجل دين لا يعوزه الذكاء الإعلامي، وقد كان قصده قياس سُلم القيم الدينية لدى كل واحد من المرشحين.

كانت غاية ذلك القس الأمريكي، والذي يحظى في النظام البروتستانتي بصفة "الباستور"، وهي صفة تُقال أيضاً لراعي الغنم، تتجلى في أن يختبر قدرة المرشحين على الاستشهاد بنصوص الكتاب المقدّس، وقدرتهما على استحضار مختلف مواقف الأنبياء والمرسلين كلما استدعى الأمر ذلك. وبمعنى جلي وصريح، كان عليه أن يمتحنهما في دينهما.

مكتبة الفكر الجديد

فوق كل ذلك، كان على كلا المرشحين عدم تفويت فرصة الوجود في حضرة رجل دين كبير، قبل تجديد التوبة والاعتراف، بل إنه هو من طلب من كل واحد منهما الاعتراف بخطاياه الأكثر أهمية، وهو امتحان آخر، ربّما الأكثر صعوبة ودقة. وهكذا ارتأى المرشح الديمقراطي، باراك أوباما، أن يسمح لنفسه بالاعتراف بأنه تعاطى في مرحلة شبابه الخمر وتذوّق في أحد الأيام طعم المخدرات، واعترف المرشح الجمهوري بأنّه لا يزال يأسف لفشله في زواجه الأوّل. ولعلّ هذا النوع من الاعترافات وعلى بساطتها، فإنها تذكرنا بالاستحسان الذي لقته اعترافات الرّئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش خلال حملته الانتخابية، عندما راح يعترف بأنّه قد سبق له معاقرة الخمر قبل توبته النّصوح على يد القس الأمريكي الشهير بيلي غراهام.

في انتخابات ٢٠٠٨ حضر الخطاب الديني على نحو لم يسبق له مثيل، إلى الحدّ الذي تداول فيه أنصار المرشّح الجمهوري، جون ماكين، أشرطة فيديو يظهر من خلالها منافسه الديمقراطي في صورة المَسيح الدّجال وهو يوهم الناس بأنه المسيح الفعلي. هذا في الوقت الذي قامت فيه نجمة البوب المغنية مادونا بتسجيل كليب يظهر فيه المرشح الديمقراطي مرفقاً ببعض القديسين والقديسات.

خِلال الانتخاباتِ التمهيديةِ لاختيار المرشحين للانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٨، لاحظت جريدة **لوموند** الفرنسية (٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٧)، بأنّ النقاش الذي هيمن على المتنافسين الجمهوريين لم يكن يتعلق بمسالة الانسحاب من العراق، وفق ما كانت تقتضيه البداهة، وإنما اتجه النقاش نحو أسئلة الغيب والغيبيات. هيمنت أسئلة تتعلق بقيامة المسيح، مكانها وزمنها؟ وهل خلق اللّه العالم في ستة أيام قبل ستّة آلاف سنة؟ وحول ما إذا كان النصّ الديني معصوماً عن الأخطاء؟ وهل يجب أن تُحمل ألفاظه على ظاهرها؟ وما إلى ذلك من الأسئلة التي كان الاعتقاد أنّها تنتمي إلى عصور طوتها الأزمنة الحديثة. وقد لاحظت الجريدة بأنّه خلال الانتخابات التمهيدية لكلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي لم يكن ضمن جميع المتنافسين من لم يقم بالإحالة، في إحدى خطبه، إلى الكتاب المقدّس.

كثيرون من يعتبرون بأنّ تدخل رجال الدين ببركاتهم وفتاواهم في الانتخابات الأفغانية والعراقية، سواء للدّعوة إلى المشاركة أو المقاطعة أو لمباركة إحدى اللوائح الانتخابية، دليل على تخلف ديمقراطية العرب والمسلمين عن الديمقراطية الأمريكية. إلاّ أن الأمر ليس كذلك، ففي مجال الفرق بين الأوهام يصدق المثال: "ليس بين القنافذ قنفذ أملس".

مكتبة الفكر الجديد

فيلسوف المحافظين الجُدد
ضدّ "علمانية" ابن رُشد

البلد هو ألمانيا والعام هو ١٩٣٢. لم يكن هتلر قد وصل إلى السلطة بعد، لكن النازيين كانوا على وشك السيطرة على أهم المجالس التمثيلية. وقتها كان هناك طالب ألماني من أصل يهودي يتابع دراسته في سنوات الدكتوراه بجامعة فرايبورغ الألمانية، تمكن من الحصول على شهادة الدكتوراه في الفلسفة، ثمّ حاز على منحة دراسية لأجل دراسة الفلسفة الإسلامية واليهودية في فرنسا، لكن ذهابه إلى فرنسا صادف وصول النازيين إلى السلطة، فقرّر عدم العودة إلى بلده الأصلي ثانية. وكان قدر آخر في انتظاره!

في جامعة فرايبورغ حيث قضى ذلك الطالب سنوات الدّكتوراه، كان الفيلسوف هوسرل محاضراً ذائع الصيت في مجال نقد العلم الحديث، وكان الفيلسوف الألماني الكبير مارتن هيدجر محاضراً مدوياً في مجال نقد العقل الحديث. كل ذلك كان له أثر بالغ في شخصية ذلك الشاب اليهودي والذي تلقى منذ صغره تربية توسم بالتربية الدينية المحافظة.

بعد أن أمضى زهاء سنة في فرنسا درس خلالها الفلسفتين الإسلامية واليهودية، وتعمَّق بشكل أساسي في فلسفة الفارابي وفلسفة ابن ميمون، هاجر في مرحلة أولى إلى انجلترّا ومكث بها حيناً من الدهر قبل أن يستقرّ أخيراً بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصل على الجنسية وأصبح ابتداء من عام ١٩٥٣ يحظى بمهمة أستاذ للفلسفة السياسية بجامعة شيكاغو. وخلال مُدة تقارب عشرين سنة من التدريس بتلك الجامعة الكبرى ترك أثراً عميقاً في طلبته، بعضهم تشّبع بمنهجيته وفرضياته الأساسية في نقد الحداثة السياسية والقول بإفلاسها، فأصبحوا ينتسبون إليه بالاسم ويدعون بـ"الشتراوسيين". وهم الذين تمكنوا من السيطرة على أهم مواقع الإدارة الأمريكية خلال مرحلتين أساسيتين: مرحلة رونالد ريغن ومرحلة جورج دبليو بوش.

لقد ظلّ الفيلسوف الأمريكي ذو الأصل الألماني ـ اليهودي، ليو شتراوس، دائم

مكتبة الفكر الجديد

الدّعوة، سواء من خلال محاضراته أو مؤلفاته، إلى إعادة إسناد مفهوم الديمقراطية، ليس على أساس أرضية الحداثة السياسية (الآثمة) والتي لم يتوان عن وصف مؤسسها ميكيافلي بـ"السيد الأكبر للمعصية"، وإنّما على أساس ما اصطلح عليه باسم الفلسفة الكلاسيكية.

لعل ليو شتراوس، وهو الفيلسوف اليهودي الهارب من نظام هتلر، ظلّ طيلة حياته يحمل قلق السؤال: كيف انتهت الممارسة الديمقراطية في ألمانيا بظهور هتلر؟ وكيف أمكن للشعب الألماني أن يسلم مصيره، بحرية وإرادة، إلى أحد أشرس المستبدين في التاريخ الإنساني؟ بيد أنه بقي وفياً للاعتقاد بأن الحداثة قد فشلت، وأخفقت وبرهنت عن عجزها في حماية الديمقراطية. يمكننا إذن، مقاربة تصوّر ليو شتراوس للموضوع على الشكل التالي:

يعتقد ليو شتراوس أن الديمقراطية لا يمكنها أن تستمرّ على قيد البقاء ولا أن تزدهر إذا لم يكن الناس يؤمنون بها كقيمة مطلوبة في حد ذاتها، بمعنى أن الديمقراطية يجب أن تكون في مقام المثل العليا التي لها قيمة مجرّدة عن كل سياق واقعي أو تاريخي. بيد أن الحداثة السياسية تقوم في جوهرها على أساس دعوة الناس إلى التخلي نهائياً عن كل القيم والمثل المطلقة والإيمان فقط بالنسبية، بالنزعة التاريخية وبالنزعة العلمية. ونتيجة لكل ذلك، حسب ليو شتراوس، أصبح الناس يُمارسون السياسة من دون أيّ معنى للسياسة، وقد يُؤمنون بالديمقراطية، لكن بشكل نسبي أحياناً، وعرضي أحياناً كثيرة.

وهكذا فالحداثة السياسية مشروع ابتدأ منحرفاً مع ميكيافلي وانتهى حسب ليو شتراوس إلى العدمية مع نيتشه[١]، وأخيراً إلى صعود هتلر إلى سدة السلطة عام ١٩٣٣[٢]. ومن أجل إنقاذ الديمقراطية من حالة التدهور التي تعيشها، يقترح ليو شتراوس بديلاً آخر عن الحداثة السياسية، يدعوه بالفلسفة الكلاسيكية، ويعتقد أن من أبرز رموزها ثلاثة أسماء: أفلاطون، الفارابي، وابن ميمون[٣].

لعلّ المرء يجد نفسه أمام نمط جديد من الأصوليات. فلأوّل مرّة يتعلق الأمر بأصولية تستطيع أن تُحيل أيضاً إلى بعض القيم الأساسية لتاريخ الفلسفة السياسية، وهذا الأمر غير مسبوق في تاريخ الأصوليات. بيد أنّ العودة إلى التقاليد الفلسفية تظلّ

---

(١) Leo Strauss: *qu'est ce que la philosophie politique?* Traduit par Olivier Sedyn, Editions PUF, Paris, 1992, p. 24.

(٢) *Ibid.*, p. 32.

(٣) *Ibid.*, p. 10.

مكتبة الفكر الجديد

بالأساس انتقائية، فضلاً عن أنها لاتاريخية. لكن ماذا سنفعل حين لا يكون التاريخ من ضمن ما يؤمن به ليو شتراوس ومعه الشتراوسيون؟

إن ليو شتراوس الذي يرحب بأفلاطون، بالفارابي وبابن ميمون، يرى أن بعض أصول "المعصية الميكيافيلية"، أي الحداثة السياسية، تعود إلى الفيلسوف العربي الكبير ابن رشد وأثره العقلاني على أوروبا، وهو أثر بالغ السلبية فيما يَرى ويَروي ليو شتراوس، لأنه بالذات أثر عقلاني، فقد كتب عن ميكيافلي يقول: «لم يكن نقده للدين(...) أمراً مستجداً، فأصوله تعود إلى(...) تقاليد المدرسة الوسطوية والمعروفة تحت اسم الرّشدية»[1].

من دون أدنى شك فإن ليو شتراوس، وهو من أبرز الفلاسفة المرجعيين للمحافظين الجُدد، ليس مُجرّد عضو عادي في حلقة المعادين للحداثة وللعقلانية والسائرين في رَكب تجريمها. لعله يتمتع بنوع من السبق في هذه الصفة، أعني صفة مُخاصمة الحداثة ومعاداتها. ولعلّ الغلوّ أيضاً لا يعوزه وهو يجهر بعدائه للمشروع الحداثي والتنويري الأوروبي. لكن الأكيد إنّه الفيلسوف الوحيد داخل جوقة معاداة الحداثة الذي امتلك حدّاً أدنى من النسقية في مشروعه، حين عمد الآخرون إلى التخلي عن كل ما هو نسقي. وبسبب ذلك فقد كان الوحيد، ضمن الجوقة المعادية للحداثة، الذي تحوّل نقده للحداثة إلى مشروع وبرنامج سياسي ذي نفس إمبراطوري طموح وله مقاتلون من أجل تغيير العالم مرّة أخرى وليس بالضرورة نحو الأفضل هذه المرّة.

---

(١) *Ibid.*, p. 4.

مكتبة الفكر الجديد

الباب الثالث

مطارحات في العلمانية كواجب أخلاقي

مكتبة الفكر الجديد

الأقليات الدينية بين الحرية والعلمانية

هل بوسعنا أن نتحدّث عن أقليات دينية داخل بلد علماني؟ وهل يحقّ لنا أن نناضل عن الحقوق الدينية للأقليات في دولة ينصّ دستورها على مبدأ العلمانية؟ ألا تستدعي العلمانية إنكار وجود أيّة حقوق دينية لأيّة أقلية أو أكثرية على حد سواء؟ وانطلاقاً من وجهة نظر حقوق الإنسان، هل يجوز لنا إنكار وجود كافة الحقوق الدينية لكافة الأقليات بدعوى وحدة الفضاء العلماني؟

في مقابل هذا السؤال الاستنكاري ثمة أكثر من سؤال استدراكي واحد: أليست هناك أقليات دينية كثيرة تنتهجُ أسلوب حياة يتعارض مع شروط الكرامة الإنسانية؟ ألا يستخدم بعض سادة العالم حقوق بعض الأقليات الدينية ضمن مسار يهدف إلى تقويض دعائم حقوق الإنسان نفسها؟ أليس باسم حقوق الأقليات الدينية دأبت وزارة الخارجية الأمريكية منذ أوّل تقرير لها حول حالة الحريات الدينية في العالم عام ١٩٩٨، على توجيه النقد اللاذع إلى موقف فرنسا العلماني من الطوائف الدينية؟ أليست الصين مطالبة، وباسم الحقوق الدينية للأقليات، بالاعتراف بطوائف تهدد القيم الإنسانية وتجهز على الوحدة الوطنية والتي عمرها آلاف السنين؟ ألم تكن حقوق الأقليات أحد مسوغات تدمير دولة العراق؟ أليس خطر تفكيك الوحدة الوطنية هو ما تنأى فرنسا بنفسها عنه حين ترفض الاعتراف بوجود أقليات دينية داخلها، وحين تصدّ ذلك بأحد أعز مبادئ الدّستور الفرنسي: عدم قابلية السيادة للتجزيء، وهو المبدأ الذي تخذله حين يتعلق الأمر بمستعمراتها السابقة؟

ومع ذلك فإذا فتحنا الباب أمام الوصفة الفرنسية للداخل، والقاضية بعدم الاعتراف بالأقليات الدينية بدعوى وحدة الفضاء العمومي، ألا نكون قد فتحنا الباب، في المقابل، أمام مشروعية توجّه بعض الدّول العربية نحو اضطهاد بعض الطوائف الدينية بدعوى وحدة المذهب أو العقيدة؟ فهل تُجوّز وحدة الفضاء العمومي لفرنسا ما لا تُجوّزه وحدة المذهب المالكي للمغرب أو وحدة المذهب الوهابي للسّعودية أو نحوهما؟

لكن فوق هذا وذاك، ألا توجد إمكانية حل ثالث يجمع بين الحاجة إلى عدم

مكتبة الفكر الجديد

إنكار حقوق الأقليات الدينية وبين الحاجة إلى بناء فضاء علماني مشترك؟ ألا تكون العلمانية نفسها حقاً أساسياً من حقوق المواطن؟ ألا تكون العلمانية هي أحقّ حقوق الجماعات الموصوفة بالأقليات الدينية؟ أليس لنا في الكثير من المسلمين في الهند والأقباط في مصر والصابئة في العراق، نماذج لأقليات دينية تدرك أنّ معركتها الأساسية هي معركة الحقّ في العلمانية قبل أن تكون معركة الحق في الدين والتديّن؟

ألا يجب أن تكون العلمانية، حتى ومن باب المصلحة الخاصّة للأقليات، المطلب الأكثر إلحاحاً وراهنية لكافة الأقليات الدينية أينما وجدت، وذلك قبل كل حديث عن أيّة حقوق دينية لتلك الأقليات، وهي حقوق قد لا تزيد بعض الأقليات أحياناً إلاّ عزلة وانعزالاً؟

فكيف تقارب المنظومة الدّولية لحقوق الإنسان هذه المسألة؟

أولى قناعاتنا التي ندافع عنها في هذا الباب، ونودّ أن نبسط القول فيها ابتداءً، هي أنّ تركيز "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" على الحقوق الدينية لأفراد وللجماعات، وفي كل من الإطار الخاص والإطار العمومي، قد ساهم في تردي الوعي العلماني داخل الكثير من منظمات حقوق الإنسان، فصرنا نسمع إطناباً في الحديث عن الحق في الدين، عن الحقوق الدينية، وعن الحق في مظاهر التعبير العلني عن الانتماء الديني، من دون أن يوازن ذلك أيّ حديث عن الحق في إصلاح الأديان ولا عن الحق في العلمانية، إلاّ فيما ندر، ومن ضمن ما ندر، "الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان في المدينة"، والذي سبق أن وقّع عليه بعض عُمداء المدن الأوروبية يوم ١٨ أيار/ ماي ٢٠٠٠، في سان دوني بفرنسا، حيث أقرّ في مادّته الثالثة بضرورة "احترام العلمانية". وقبل ذلك، وعدا ذلك، وربّما حتى بعد ذلك، لم ترد العلمانية ضمن أي إعلان رسمي لحقوق الإنسان.

لم يكن أوّل إعلان لحقوق الإنسان هو إعلان ١٩٤٨، ولا هو الإعلان الذي أطلقته الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، كما يظنّ الكثيرون، وإنما هو إعلان سبق أن صدر عن ولاية فرجينيا الأمريكية يوم ١٢ حزيران/ يونيو ١٧٧٦، مباشرة عقب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن الإدارة البريطانية، وقد جاء في البند السادس من ذلك الإعلان ما يلي: «إنّه يجب أن نقوم بالدين والمعتقد بما يرضي الخالق ويوافق العقل وقناعاتنا الشخصية، ومن دون لجوء إلى القوّة والعنف. كما أنّ لكل إنسان الحقّ في ممارسة عقيدته وفق ما يمليه عليه ضميره، وأنّ عليه في المقابل أن يتحلّى بالتسامح، بالمحبّة وبالرّحمة المسيحية تجاه الآخرين». ولعلّ المعنى المقصود بالآخرين هنا، يحيلنا إلى الأقليات غير المسيحية.

مكتبة الفكر الجديد

خلال عام ١٧٨٩، وفيما يبدو خطوة حاسمة نحو علمنة الوعي الحقوقي، أصدرت الثورة الفرنسية إعلان حقوق الإنسان والمواطن والذي جاء في بنده العاشر: «لا يجب محاسبة أي شخص بسبب آرائه، حتى ولو كانت دينية، إذا لم يكن من شأنها أن تهدد النظام العام والقانون».

إذا أمعنّا النظر في عبارة "حتى ولو كانت دينية"، فسيتبيّن لنا أنّها خاضعة لمزاج لا يعتبر الآراء الدينية من ضمن الحقوق الأساسية للإنسان، كما أنّ الحقّ في التعبير عن الرّأي الديني جاء مشروطاً ومقيداً بعدم الإخلال بالنظام العام وبالقانون الوضعي للدّولة.

ليس من باب الصدفة أو المصادفة أن يكون التقرير الصادر عن اللجنة الرّسمية التي ترأسها برنارد ستازي (٢٠٠٣)، واعتمده الرّئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، لإقرار قانون منع الرّموز الدينية داخل مؤسسات التعليم العمومي، قد أحال إلى البند العاشر من إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن، من غير أن يُحيل في المقابل إلى ما يسمّى بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (إعلان ١٩٤٨) .

والواقع أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، يوحي بنوع من التراجع عن سيرورة علمنة العمل الحقوقي، فقد ورد في بنده الثامن عشر ما يلي: «لكل شخص الحقّ في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحقّ، حرية الشخص في تغيير ديانته وقناعته، فضلاً عن حقه في التعبير عن ديانته ومعتقده، سواء في الإطار الفردي أو الجماعي، وفي الإطار الخصوصي أو العمومي، وذلك يشمل التعليم والعبادة وإقامة الشعائر».

يمكننا أن نفهم هذا التراجع عن منحى علمنة الوعي الحقوقي، من خلال العودة إلى السياق التاريخي. ذلك أنّه إن كانت خلفيات واضعي إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن قد تأثرت بأجواء الاضطهاد الديني الذي مارسته السلطة الدينية ضدّ المفكرين الأحرار، إلاّ أنّ خلفيات واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ستتأثر بأجواء ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بالممارسات القمعية الستالينية ضدّ كل من رجال الدين والجماعات الدينية. ومجمل القول أن بين إعلان ١٧٨٩ وإعلان ١٩٤٨ مرحلتان مختلفتان، خلالهما انتقل رجال الدين من موقع الجلاّد دائماً إلى موقع الضحية أحياناً.

حين تأجّج النقاش الفرنسي حول مسألة الحجاب الموصوف بالإسلامي، خلال الفترة الممتدّة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، لم تكن وجهة نظر المؤيدين لإقرار القانون المؤدي إلى منع الحجاب تستند إلى الموقف الحقوقي الذي يمنح صفة الحقوق

مكتبة الفكر الجديد

الأساسية لقناعات وآراء الأقليات الدينية، بقدر ما كانت تستند إلى الموقف الحقوقي الدّاعي إلى حماية المواطنين من الاضطهاد الديني الذي قد تمارسه بعض الطوائف والأقليات الدينية على بعض أعضائها.

مقابل هذا الموقف، برزت ضمن السجال الفرنسي حول القانون الجديد، وجهة نظر مخالفة، انطلقت من أنّ فرنسا عليها أن تحترم قناعات أقلياتها الدينية، مهما كانت درجة اختلافها مع تلك القناعات، ومهما بدت تلك القناعات متخلفة عن ركب الحضارة.

للموقف الأوّل ركيزة دستورية، مسنودة بالبند الأوّل من الدّستور الفرنسي، والذي يقول بأنّ "فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزيء"، وهو ما يعني عدم مشروعية تجزيء الإرادة العامة وعدم جواز الاعتراف بأيّة قوانين خاصة بالأقليات أو بالطوائف المغلقة.

وللموقف الثاني سند يعود إلى أهم المواثيق الدّولية ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وغيرهما.

للموقف الأوّل أيضاً جذور ممتدّة إلى تقاليد الثورة الفرنسية، فقد جاء في البند الأوّل لأوّل دستور فرنسي عقب نجاح الثورة وقبل إسقاط الملكية، أنّ فرنسا "مملكة غير قابلة للتجزيء". وبعد إسقاط الملكية كانت البنود الأولى لدساتير ١٧٩٣، ١٧٩٥، ١٧٩٩، تتفق على أنّ "الجمهورية الفرنسية غير قابلة للتجزيء". وكان قادة الثورة الفرنسية أثناء خطبهم يلحون على التذكير بعدم قابلية الشعب، باعتباره مصدراً للسيادة، لأي تجزيء أو تقسيم. ويتبين أنّ فرنسا عندما اعتمدت إبّان الجمهورية الثالثة، مبدأ العلمانية، وجعلته مبدأ دستورياً في كل من دستور الجمهورية الرّابعة والجمهورية الخامسة، فقد كان القصد حماية مبدأ عدم قابلية السيادة للتجزيء.

وللموقف الثاني جذور تعود إلى تقاليد تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وتحمل لواءه كتائب من اليسار العالمي الذي يصطلح عليه فاسين إريك بـ"يسار الأقليات"[١].

كتب معلم فرنسا الأوّل جان جاك روسو فصلاً ضمن كتابه الشهير **في العقد الاجتماعي**، عنونه بعبارة "في أنّ السيادة غير قابلة للتجزيء". وفي هذا الفصل نكتشف أحد أصول المبدأ المؤسس للجمهورية الفرنسية. إنه المبدأ القائم على أساس أن الديمقراطية ترتكز بالضرورة على وعي سياسي يقدم الإرادة العامة على الإرادات

---

(١) *Vacarme*, septembre 2001.

مكتبة الفكر الجديد

الخاصة للأفراد، للطوائف وللأقليات. ومن هنا نفهم كيف أن فرنسا ما زالت البلد الأوروبي الوحيد الذي يرفض إجراء أيّ إحصاء عام للسكان على أساس عرقي أو ديني أو طائفي.

نحن إذن أمام نموذجين مختلفين في التعاطي مع مسألة الأقليات: نموذج أوّل، يوسم عادة بالنّموذج الفرنسي، ويتبنّى وصفة الإدماج أو الاندماج، بمعنى اندماج الأقليات وإدماج المهمشين، وذلك انطلاقاً من أن السيادة غير قابلة للتجزيء؛ ونموذج آخر، يوسم بالنموذج الأنجلوسكسوني، وهو ينطلق من وصفة التعايش والتسامح بين مختلف الطوائف والأقليات وحتى الغيتوهات.

النّموذج الأوّل متهم بتسويغ هيمنة القيم الثقافية والدينية للأكثرية وتدمير رغبات وهواجس وأحلام الأقليات، بدعوى وحدة الفضاء العمومي. والنّموذج الثاني متهم بتكريس الطابع المحافظ والمتخلف للكثير من القيم الدينية للكثير من الأقليات، بدعوى حقوق الأقليات.

المهمّة المطروحة اليوم على التيّار العلماني في العالمين العربي والإسلامي، هي البحث عن نقطة التوازن الممكنة بين كلا النّموذجين، وابتكار تجربة جديدة قادرة على الجمع بين إيجابيات كل واحد منها. إننا مطالبون بإبداع تجربة تشرك الأقليات في صياغة الفضاء العمومي المشترك قبل أن تطالبها بالاندماج فيه. تجربة تعترف بحقوق الأقليات الدينية، لكنّها تعلمها ومنها تتعلم أنّ أحقّ حقوقها وأولى أولوياتها هو المشاركة في بناء فضاء علماني مشترك سواء في التعليم أو الزّواج أو الانتخابات أو السكن أو الدّولة.

أليس هذا ما يدركه ويحرضنا على إدراكه بعض المسلمين في دول يمثلون فيها أقليات، مثل الهند والنرويج وجنوب إفريقيا؟ ولنا في هذا الأمر تجارب رائدة، من بينها ما تقوم به جمعية "مسلمون من أجل الديمقراطية العلمانية" والتي يوجد مقرّها الرّئيسي في نيودلهي بالهند.. وهو ما يستحقّ من كافة الأقليات الدينية في العالم وقفة للتأمل واستخلاص الدروس والعبر.

مكتبة الفكر الجديد

أربع مآذن! هذا يكفي ولكن..

على نحو مفاجئ لجلّ التوقعات، وبنتيجة استنكرتها النخب العلمانية قبل غيرها، صوّت الشعب السويسري لفائدة مقترح قانون تقدّم به اليمين المتطرف يقضي بمنع بناء أية مئذنة جديدة. وسينجم عن نتائج هذا الاستفتاء تعديل دستوري يمنع أية سلطة مركزية أو محلية من السماح ببناء مئذنة خامسة تضاف إلى مجموع المآذن الأربع الموجودة في البلاد.

أربع مآذن في سويسرا، هذا يكفي! معظم السويسريين لن يتحملوا مئذنة خامسة. هذا ما قالوه في استفتاء يوم الأحد ٢٩ تشرين الثاني/ نونبر ٢٠٠٩. ومثل هذا القرار من حقهم مبدئياً، حتى ولو أن الأمر يتعلق بمآذن صامتة لا يعلو فيها صوت الآذان، ولا نعتقد أن هناك عاقلاً يطالب بأن يعلو صوت الآذان سماء جنيف أو زيوريخ. علماً بأنّ مسلمي سويسرا، وهم متحدرون في الغالب من البلقان وتركيا، يُعتبرون من أكثر المسلمين الأوروبيين اندماجاً في المجتمع الغربي. ومع ذلك فمن حق أغلبية السكان في أي بلد أن تقرر الاتجاه المعماري لمدنها، وأن تحدد درجة التنوع الذي ستتحمله واتجاهات الهندسة المعمارية التي تحبّ رؤيتها عبر أزقتها وشوارعها. غير أنّ أجواء الاستفتاء لم تقف عند هذا الحدّ، وإنما أوحت وكأن ثمة طلبات لبناء عشرات المآذن التي ستغرق سويسرا في فن العمارة الإسلامي وأن الواجب الوطني والقومي يقتضي التصدي لهذا الغزو المعماري والرّمزي الذي يشنه الإسلام والأقليات المسلمة على بلد يقع في قلب أوروبا النابض بالمعمار الكاتدرائي!

وبصرف النظر عن كل ذلك، فالمشكلة ليست في موقف الشعب السويسري من وجود صوامع ومآذن ومنارات تحيل إلى المعمار الإسلامي، وإنما جوهر المشكلة يكمن في التعديل الدّستوري الذي بموجبه سيقوم أسمى قانون في البلاد بإعادة تنظيم العلاقة بين الدّولة والدين، على أساس تمييز ديانة بعينها عن سائر الديانات. هذا الأمر قد يرى فيه الكثيرون اعتداء على "الحقوق الدينية للمسلمين"، ومع ذلك فإنه يمثل أيضاً وابتداء، اعتداء سافراً على مبدأ العلمانية، وهكذا يجب أن نقرأ القرار.

فالعلمانية تقتضي من الدّولة أحد الموقفين:

مكتبة الفكر الجديد

ـ إما الحياد الإيجابي حيث لا تتدخل الدّولة سوى للحد من تأثير الأديان على الفضاء العمومي، على أنها تساوي في ذلك التدخل بين كافة الأديان. والمثال الذي يحضرني هو قانون منع الرّموز الدينية في المدارس الفرنسية الصادر يوم ١٥ أيار/ ماي ٢٠٠٤، والذي ساوى في منعه للرّموز الدينية بين رموز كافة الديانات ومن دون أي تمييز أو استثناء.

ـ وإما الحياد السلبي، حيث ترفع الدّولة يدها عن الحقل الديني وتترك المجال للمنافسة الحرّة ولا تتكفل بغير ضمان الأمن العام والسلم المدني، وفق التجربة الأمريكية.

وانطلاقاً من كلا المنظورين، فإن تبني الدّستور السويسري لقانون منع بناء مآذن جديدة، يعدّ خرقاً سافراً لمبدأ العلمانية، ولهذا نفهم لماذا أجمعت النخب العلمانية في المجتمع السويسري على انتقاد نتائج التصويت.

المشكلة، إذن، ليست في أن أربع مآذن تكفي، فلعلها تكفي بالفعل، لا سيما وأن العشرات من قاعات الصلاة تنتشر في كل مكان، وهي أكثر التصاقاً بالحي، أو بمقر العمل، أو بباب العمارة، ومن ثم فإنها أكثر استجابة لحاجة المتدينين إلى أداء فريضة لخمس مرّات في اليوم، من غير الإخلال بنظام الحياة العصرية، وبالطبع فنحن لا نتحدّث عن مجتمعات لا يجد فيها المسلم ما يفعل من كثرة الفراغ غير النرجيلة والنوافل.

المشكلة مرّة أخرى، ليست في أربع مآذن تكفي، وإنما تكمن المشكلة في أن مئات الكنائس المسيحية والكُنُس اليهودية، بل وحتى المعابد الهندوسية أو التيبتية، قد لا تكفي، حتى ولو أغرقت سويسرا بأكملها.

هذا التمييز الديني يمسّ في الصميم مبدأ الحياد الديني للدّولة الحديثة، ويلهب حماسة اليمين المتطرف والمحافظين والأصوليين الدينيين من كافة الملل والنحل، ويهدد بانتقال العدوى إلى دول ومجتمعات أوروبية أخرى، عبر قوى وحركات تتذرع بيافطة مواجهة "أسلمة" أوروبا، لتعيد "تعميدها وتنصيرها".

هذا امتحان آخر للمسلمين، يؤكد بأن معركتهم في سياق المواطنة المعولمة اليوم هي معركة المواطنة الكاملة والمساواة في الحقوق والواجبات وفي الكرامة الإنسانية، وهي بالجملة وبالتحديد معركة العلمانية والحياد الديني للدّولة الحديثة وللمؤسسات الدولية.

مكتبة الفكر الجديد

الاختيار العلماني في العمل الإنساني

كثيرة هي المنظمات الدينية السرية التي قامت بأدوار طلائعية خلال مرحلة الحرب الباردة، وتمّ استخدامها ترياقاً واقياً ضدّ غواية الشيوعية السوفياتية. وذات يوم مضطرب امحت "إمبراطورية الشر" من خارطة الوجود، وعندما لم يجد "جنود اللّه" أنفسهم أمام العدو الذي تجهزوا له، تفرّقت بهم السبل بين طريقين: طريق من ارتدّ سلاحه على نحره فأرغى وأزبد وقتل وشرّد ثم فجر وانفجر، وطريق من اختار العمل المدني وفق نفس طويل. وعن هذا الأخير سنتحدّث.

أغلب الحركات الدينية التي اختارت العمل المدني، مثل الأبوس داي والعائلة والدعوة والتبليغ والزوايا الصوفية، لم تعد تطالب بالسلطة ولا تطمح إلى بلوغها، وإنّما أمست تكتفي بما تراه أهمّ وأدْوَم، ألا وهو السّيطرة على قنوات الضّغط والحقول السرية للتأثير على السلطة. ذلك أن التجربة أقنعتها بأنّ السلطة تظلّ في كل أحوالها، نسبية، مؤقتة ومُعرّضة للضغط والرّقابة، لا سيما وأنّ الديمقراطية قد جعلت مراكز القرار السياسي مُوَزعة بين أطراف وجماعات ضغط مُتجاذبة ومُتنابذة، وغالباً ما تتلاشى القدرة على اتخاذ القرار الديمقراطي، في رحلة البحث المضني عن التوازنات. وبالجملة، فإنّ الحركات الدينية تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات أفلاطون حول الهشاشة الأصلية للديمقراطية.

لقد لاحظت تلك الحركات الدينية كيف أن الديمقراطية أضعفت، في واقع الحال، فعالية رجل السلطة وجعلت إنجازاته تتعثر وسط دروب ومسالك من التوازنات المُعقدة، وأدركت بأنّ العديد من الإيديولوجيات لم تسقط إلاّ لأنّها راهنت على السيطرة على السلطة.

هكذا تحوّل طموح الكثير من الحركات والشبكات الدينية في العالم إلى جهة السّيطرة على المجالات التي تضمن تأثيراً دائماً على السلطة، وصرنا نلاحظ اليوم الكثير من الحركات الدينية في العالم تتحاشى أن تصبح مُجرّد أحزاب سياسية تتناوب على سلطة مُحاطةٍ بآليات المُراقبة، وإنما فضلت أن تتخذ شكل جماعات ضغط تخترق الجيش أحياناً، كما هي حال الجماعات الإسلامية في باكستان والجماعات اليهودية في

مكتبة الفكر الجديد

إسرائيل، أو تخترق الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كما هي حال الطوائف المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد بدأت الكثير من الحركات الدينية، تتحوّل إلى مُنظمات غير حكومية، تخترق المجتمع المدني العالمي، وتعمل أحياناً بالشراكة مع الأمم المتحدة ومع أهم هيئاتها ومُؤسساتها، وذلك تحت عنوان "المُساعدات الإنسانية"، وهو ما انتهى إلى أزمة الحياد الديني لكل من المُساعدات الإنسانية والأمم المتحدة، ومن أبرز المنظمات الدينية والمُعتمدة من طرف الأمم المُتحدة اليوم، نذكر منظمتين:

١ ـ **المُنظمة الدّولية للرّؤية العالمية** World Vision: وتُعدّ من بين أقوى وأشهر الشبكات الدّولية العالمية، تأسست عام ١٩٥٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل بالشراكة مع أهم المنظمات التابعة للأمم المتحدة، مثل اليونيسيف، المُنظمة العالمية للصحة والمُنظمة الدولية للشغل، وتعد أيضاً من أهم المُنظمات الدينية المُؤثرة في الوكالة الدّولية للتنمية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية. وهي تعكس نموذجاً قويّاً لاتجاه الحركات الدينية العالمية نحو السيطرة على المُجتمع المدني وأسواق المال والإعلام.

٢ ـ **التضامن المسيحي العالمي** International Christian Solidarity: وقد تأسست عام ١٩٧٧، من طرف "الباستور" هانز ستوكلبوركر، وهي تمتلك اليوم وسائل هائلة للتدخل الإنساني في أكثر من مكان في العالم، حيث أنها تتوفر على المئات من سيارات الجيب والعشرات من الطائرات العمودية، فضلاً عن آلاف المُتطوعين. وتعترف بأنها، وأثناء أنشطتها الإنسانية، تقوم بتوزيع آلاف النسخ من الكتاب المقدّس. وهي تنشط أساساً في دول مثل السّودان، الصين، مصر، إيران والعراق.

تمثل كل من المُنظمة الدّولية للرّؤية العالمية ومُنظمة التضامن المسيحي العالمي، نموذجين بارزين من بين حوالي خمسين منظمة إنسانية ذات طابع ديني ومعتمدة من طرف الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد جوهر العمل الإنساني ويمسّ القدرات الحيادية لدى المُتدخلين وسط الحروب والنزاعات، لا سيما حين تتخذ هذه النزاعات طابع حروب دينيةٍ، كما هي الحال في أبرز مناطق التوتر في العالم: الشرق الأوسط، البلقان، القوقاز، والقرن الإفريقي. وهو ما يعني أننا نحتاج إلى مُراجعة ميثاق الأمم المتحدة وقوانين المنظمات العاملة بها، بما يعني التصريح بمبدأ العلمانية.

إن وجود منظمات تبشيريّة وأخرى دعويّة تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، أو ضمن إحدى هيئاتها، يعكس أزمة الحياد الديني داخل المنتظم الدّولي، أزمة تُضاف

مكتبة الفكر الجديد

إلى معضلة وجود مؤسسات دينية ضمن الدّول الأعضاء في الأمم المتحدة، مثل فرسان مالطا، والفاتيكان.

مِن المُفترض أن تكون الأمم المتحدة هي الجهة المُخوّلة التدخل في النزاعات الدولية، ومن الواجب أن تتحلى بالحياد بين كافة الأطراف المتنازعة. أما وأننا في عالم يتميز اليوم، بالحروب الدينية الطاحنة، فإنّ حياد الأمم المتحدة سيكون، بالأولى، حياداً دينياً أيضاً، وهو الشرط الأساس الذي من شأنه أن يحفظ لها مشروعية حق التدخل.

يَستتبع ذلك أن تكون الجهات المعتمدة من طرف الأمم المتحدة، في مَناطق النزاع والتوتر، والمكلّفة بمساعدة الضحايا أو بالتوسط لدى المتنازعين، هي الأخرى مُحايدة دينياً، على أساس ميثاق جديد للأمم المتحدة ينص على مبدأ العلمانية.

يُمكننا أن نُحصي من بين مجموع المنظمات الإنسانية المُعتمدة من طرف الأمم المتحدة حوالى خمسين منظمة دينية حاملة لرموز دينية مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أو حتى تحمل أسماء دينية، أو تمزج بين الأهداف الإنسانية والأهداف الدينية.. الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في أزمة الحياد الديني للمساعدات الإنسانية للأمم المتحدة، إن لم ينته الأمر إلى أزمة مشروعية التدخل نفسها.

لقد بدأ دور المُنظمات غير الحكومية داخل الأمم المتّحدة، خلال الآونة الأخيرة، يشهد نوعاً من التفوّق على دور الدّول، في مجال المساعدات الإنسانية. والواقع أنّنا اليوم لم نعد نتحدّث عن الدّول المانحة، وإنّما بدأ معظمنا يرى أنه من الأفضل أن نتحدث عن الجهات المانحة، هكذا من دون أي تحديدٍ مُسبق لطبيعة هذه الجهات، طالما أن الأمر لم يعد هذه المرّة مقتصراً على الدّول، ولا بالأحرى متعلقاً بها.

كان من نتائج انسحاب الدّول عن مجال المساعدات الإنسانية لفائدة المنظمات الإنسانية، أن خسرت المساعدات الإنسانية طابعين رئيسيين:

فمن **جهة أولى** نجدها قد خسرت طابعها المؤسساتي والذي كان يميزها من قبل. وربّ قائل يقول بأنّ الإحسان يستدعي العفوية، التلقائية والحرية، وأنّ المال يبلغ إلى مثواه بسرعة ويصل إلى المحتاجين بمرونة، كلما كان متخلصاً من الإجراءات الإدارية للدّول وللمؤسسات الرسمية. لكن المُؤكد أن المساعدات قد تكون أسرع في الوصول، بيد أنها تصبح، في المقابل، تحت رحمة المبادرات العفوية، وفي مهب المزاج العام للمُحسنين الدّوليين.

ومن **جهة ثانية**، فإن المساعدات الإنسانية قد خسرت طابعها التنموي، والذي

مكتبة الفكر الجديد

ارتبطت به منذ كانت ترعاها الدّول. ذلك أن هذه المساعدات الدّولية قد انحازت بقوّة وكثافة نحو الإحسان الاستعجالي لفائدة "إطعام ستين مسكيناً" أو إيواء بعض ضحايا الحروب والكوارث لبعض الوقت، وذلك على حساب كل استراتيجية تنموية بعيدة أو متوسطة المَدى.

لقد أصبح مُقتضى ما تتنافس حوله المُنظمات الإنسانية هو التقاط صور للدعاية الإشهارية: فأنت ترى في ملصق طفلة من مالي تعانق محفظتها المدرسية وهي تواجه المحسنين الدّوليين بابتسامة بريئة أو مصطنعة وتقول: شكراً لكم. وفي مُلصق آخر تسوق امرأة نيجيرية عنزتها في أرض جرداء، وهي تقول للمحسنين الدّوليين: شكراً لكم. وهكذا تصبح صور الدعاية الإحسانية بديلاً عن واقع التنمية الفعلية والمُستدامة.

إن اختزال التنمية إلى مجرّد مبادرات إحسانية، قد ساهم في تضاعف دَور المنظمات الدينية داخل مجموع المنظمات الإنسانية، وهي اليوم أقرب إلى كسب الرهان الإحساني في زمن خسرت فيه العديد من المنظمات الإنسانية الرهان التنموي، بل تحوّل العمل الإنساني وتمّ اختزاله إلى مجرّد عمل إحساني.

لقد تدخلت منظمة التضامن المسيحي الدّولي بقوّة في إقليم دارفور غرب السودان، وارتبط وجودها هناك بفضيحة شراء الأطفال بدعوى تحريرهم من العبودية. وتنادى كافة أعضاء طائفة "السيانتولوجيا" من أجل الذهاب إلى المناطق التي ضربها زلزال تسونامي في جنوب شرق آسيا، وعُرف أعضاء الطائفة هناك بارتدائهم لباساً خاصاً أصفر اللون، كانوا يزعمون تقديم المُساعدات النفسية للناجين. على أنّها مساعدات لا علاقة لها بعلم النفس أو التحليل النفسي اللّذين تحاربهما الطائفة بشراسة. ولا غرابة أن يتحوّل العراق اليوم إلى ساحة تعجّ بالمنظمات الدينية الدّولية والعالمية من معظم الديانات تقريباً، وهي تتكالب على بقايا حضارة وُجدت قبل الإسلام وقبل المسيحية وقبل الديانات السماوية بآلاف السنين.

مكتبة الفكر الجديد

حرية الأوهام أم أوهام الحرية؟

موريس سيني رسّام كاريكاتير وصحفي فرنسي معروف، عمل مع أسبوعية **شارلي إيبدو** الفرنسية لمدّة ١٦ سنة من دون توقف، ثم طُرد منها في السنة الماضية، عقب اتهامه بمعاداة السامية. وهي تهمة من العيار الثقيل، تعني ما تعنيه داخل وعي غربي يشعر بنوع من تأنيب الضمير أمام ضحايا جرائم النازية. معاداة السامية تهمة لم تعد تدلّ فقط على الإهانة المفترضة والتي قد تتعرّض لهاً الأقليات اليهودية في المجتمعات الحديثة، بل بدأت تشمل أيضاً كل نقد موجه إلى "أوّل" ديانة سماوية، بدعوى أن مثل ذلك النقد من شأنه أن يوقظ أشباح معاداة السامية. ولا بأس أن يتم بين الفينة والأخرى التكرّم على "ثالث" ديانة سماوية بمثل تلك الحصانة، ولو بدعوى عدم إيقاظ أشباح العنصرية. موريس سيني، جمع عليه "المعصيتين" معاً.

حين نتكلم عن موريس سيني، فإننا نتحدّث عن كاتب ورسام ساخر. كاتب لا يتردّد في التهكم على معظم رجال الدّولة ورجال الدين، بل ويطال نقده كافة الأديان، من دون أن يستثني منها أية ديانة من الديانات. ولذلك يقال عنه: لم ينج من انتقاداته اللاّذعة سوى موسيقى الجاز والقطط، اللّتين أحبهما بقوّة. إنه أيضاً مدافع مقدام عن قضية الشعب الفلسطيني، وهو ما عرّضه مراراً لانتقادات لاذعة. لكن القطرة التي أفاضت عليه الكأس، وانتهت إلى طرده من الصحيفة ورفع دعوى قضائية ضدّه من طرف الرّابطة الدّولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية، تتعلق بمقالين ساخرين نشرهما في نفس المجلة.

المقال الأوّل نشره في عدد ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ من المجلة الأسبوعية، انتقد فيه بلغة حادّة المسلمات المتحجبات، وبسببه واجه تهمة العنصرية.

أما المقال الثاني، والذي واجه بسببه تهمة أشدّ وقعاً، فقد نشره في عدد ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ من الأسبوعية، حول ما أشيع عن احتمال تحوّل جان ساركوزي، ابن الرّئيس الفرنسي إلى الديانة اليهودية، بهدف الزّواج من فتاة يهودية تنتمي إلى إحدى العائلات الأكثر ثراء في العالم. وهو ما جعل الصحفي الساخر يعلّق على الخبر بكلام يُمكن أن يُفهم منه بأنّ ابن رئيس الجمهورية لم يفكر في الانتماء إلى الطائفة

مكتبة الفكر الجديد

اليهودية سوى لأنها باتت تمثل بالنسبة إليه فرصة سانحة للاغتناء السريع والثراء الفاحش. ومثل هذا الافتراض كان كافياً لكي يواجه رسام الكاريكاتير تهمة معاداة السامية.

أمام هذه التهمة المروعة، هذه التهمة التي تحرج الفكر الحرّ وتخيف رجال السياسة، قليلون من تجرّؤوا على مناصرة الرّجل، قليلون من امتلكوا شجاعة التذكير بأنّ نقد الديانات أو حتى التهكم عليها لا يمكن اعتباره معاداة للسامية ضدّ اليهود، أو عنصرية ضدّ المسلمين، أو حتى كراهية للأجانب السيخ أو الهندوس أو نحوهم.

من بين هذه القلة، الفيلسوف الفرنسي الحر، وناقد الأديان والطوائف الدينية جميعها، ميشيل أونفراي، الذي لم يكتف بمناصرة الرّجل والدفاع عنه، وإنما ساعده مالياً ومعنوياً لأجل إصدار مجلة أسبوعية جديدة تحمل اسمه (**سيني إبدو**). والقصد من ذلك أن لا يختفي ذكر الرّجل ويزول أثره من المشهد الإعلامي، وفق مبتغى من رفعوا الدّعوة ضدّه.

موريس سيني، يشخص قصة من قصص نضال "واجب الحقيقة" ضدّ "الحق في الأوهام"، نضال "واجب النقد" ضدّ "الحق في احترام الخرافات التي تؤمن بها بعض الجماعات الدينية والطوائف العرقية"؛ ولذلك ليس غريباً أن يكون ميشيل أونفراي في طليعة من أسندوا ظهر موريس سيني، حين عزّ النصير.

والواقع أن التيار العلماني الإنساني اليوم يجد نفسه أمام مطالب ضاغطة عليه، تتجلى في أن مختلف الحركات السياسية تلزمه باحترام الأديان. فالحركات اليسارية تطالبه باحترام الحرية الدينية للأقليات لمجرّد أنها أقليات مستضعفة، والحركات اليمينية تطالبه باحترام الحرية الدينية لسادة العالم لمجرّد أنهم أسياد. على أنّ الأمر قد لا يقف عند مجرّد احترام الحرية الدينية، وإنّما قد يشمل في بعض الأحيان، ضرورة احترام المواقف السياسية، حين تتمكن هذه المواقف من أن تكتسي نوعاً من الغطاء الديني، حتى ولو كان الغطاء مثيراً للاشمئزاز، وإلاّ قيل أن هناك اعتداء على الحرية الدينية وخرقاً لحقوق الإنسان، ومن ضمنها حق الإنسان في أن نحترم أوهامه.

إن كل إنسان حرّ في أن يختار أوهامه أو يفرضها على نفسه، وأن يعبد ما يشاء ووقتما يشاء وبالنحو الذي يشاء، وفي كل الأحوال فالحرية هنا ليست موضع نقاش. لكن المؤكد أن الحق في الحرية لا يجب أن يحرمنا من واجب النقد، لا سيما حين يكون النقد هو الوظيفة الأساسية للمفكرين الأحرار.

مكتبة الفكر الجديد

السياسة فنّ الإقناع

اَلخطابُ القادرُ على إقناع النّاس لا يحتاج إلى شحذ السّيف وإثارة الخوف وتأجيج العنف، لا يحتاج للأدعية أو الدعاية ولا يستدعي أزلام الخشوع وأنصاب الخضوع، إنّما هو خطابٌ يعول على ذكاء الإنسان ويرتهن له، ويطمئن للحجة والبرهان لا للطاعة والإذعان.

الخطاب القادر على الإقناع والقابل للاقتناع لا يستعين بالدعاية والتّحريض ولا بالغواية والتمجيد أو الإثارة والتصعيد، لا يحتاج إلى مكبرات الصوت ولا إلى كاتماته، لا يحتاج إلى التجييش والهيجان، ولا إلى السوط والسجّان. إنه أيضاً خطاب لا يغضب حامله كلما أعوزه الدليل وأعجزه الإقناع؛ خطاب يحتاج فقط إلى النقاش الهادئ والذي يحترم العقل الحرّ وحرية الضمير، يحتاج إلى إدراك أن الحقيقة في السياسة لا يأتي بها البعض ليحمل عليها الآخرين وإنّما هي ثمرة نقاش بين ذوات عاقلة وتوافق بين إرادات حرّة.

الخطاب القادر على الإقناع لا يراهن على التّرغيب والترهيب. وعلى هذا الأساس، فإنّ حاجة السياسة إلى خطاب برهاني وعقلاني هي من باب حاجتها إلى مُواطنين يتحكّمون في مشاعرهم البدائية ويحتكمون لـ"النفس العاقلة"، من أجل تحقيق السلم المدني والتوافق العقلاني والتدبير الجماعي للعيش المشترك.

إن مُسلّمات أوقليدس، وهي حقائق علمية قائمة على التوافق والاتفاق، انتشرت في العالم كافة بكل اليسر والمرونة ولم تستعن بالعنف ولا بحد السيف، انتشرت حين راهنت على الاتفاق الحرّ لعقول حرّة ولبشر أحرار. ومع ذلك فبوسعنا السؤال: هل فرضيات هيكل سليمان وعُذرية البتول وخلود النفس بعد زوال الأبدان، تمتلك وسائل الإقناع من دون حاجة إلى إثارة مشاعر الخوف والرّغبة، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب...؟ هل يملك رجال الدين القدرة على إقناع الناس من دون شحنهم بمشاعر الخوف والرّهبة والغيرة والانتقام؟

ليست الحُجج الدينية، في الحقل السياسي، سوى الحُجج التي يستنجد بها من لا حُجّة له، والدّليل الذي يشهره كلّ من يعوزه الدّليل. إنّها ليست في آخر التحليل

مكتبة الفكر الجديد

أكثر من بيان بلا بُرهان وسجال بلا رهان. لذلك فحين يستعين خطاب السلطة، خطاب الدّولة وخطاب المجتمع المدني والسياسي بالحجج الدينية، فإن الخطاب إياه يُبرهن من خلال ذلك على شيء واحد: على أنه لا يملك القدرة على الإقناع، وأنه عاجز على الاستدلال. وحين يعجز عن ذلك، فإنه يفتح الباب على مصراعيه أمام تضارب الأدلة وفتنة المذاهب والتأويلات التي لا نصيب لها من البرهان المقنع سوى إثارة الفوران العاطفي والهيجان الانفعالي والذي قد ينفع أحياناً في بناء المقاومة لكنه لا ينفع أبداً في بناء الدّولة.

إذا كانت السياسة هي قدرة الناس على أن يعيشوا مع بعضهم ويشتركوا في نفس الفضاء العمومي من غير جدران للفصل أو غيتوهات تمنح الطوائف الحق في التعايش وتحرمها من الحق في العيش المشترك، فإنها أيضاً خطاب يقنع ويقتنع، يدلّ ويستدلّ، ويتوجه إلى الجوانب العاقلة من ذات كل إنسان، هذا بالذات ما فهمه وقصده أبو الفلسفة السياسية أفلاطون، حين أوكل ممارسة السياسة للنفس العاقلة دون غيرها من الأنفس الأخرى.

أمّا الخطاب الذي يعول على المخيالات والمشاعر والانفعالات والعواطف، سواء فعل ذلك بدعوى الحاجة إلى استقطاب الناس باللغة التي يفهمها الناس أو تحت طائلة مخاطبة العوام بلغة العوام، فإنّه خطابٌ يغتال السياسة، يفسد نبلها، ويبدد ممكناتها.

السياسة هي فن الإقناع والاقتناع. إنّها تمرين وتمرّن دائمين على التحكم في الغرائز البدائية وتدبير العيش المشترك. إنّها فنّ التوافق العقلاني حول المنفعة العامة، بما يعنيه ذلك من قدرة الناس على التحرّر الدّائم من أي تمركز حول الذات، سواء تعلق الأمر بالذات الأنانية، أو بالذات الطائفية، أو الذات العشائرية، أو الذات المناطقية، أو حتى الذات الإلهية. إنها التحرّر المتواصل من كهف الانتماء والولاء لحقيقة مقدّسة أو مطلقة أو متعالية. إنّها القدرة على الإقناع بالرأي والتوافق حول الحقيقة والتواصل المتواصل. إنها الصلصال الذي منه خُلق الإنسان في صورة لعلها تحتاج إلى تقويم. وتلك تظل وظيفة السياسة.

مكتبة الفكر الجديد

العدمية الأخلاقية في المجتمعات الدينية

كان ديكارت يعتبر بأن وجود اللّه دليل على وجود العالم وحجة على إمكانية معرفته وإدراك قوانينه، وقد اعتبر الكثيرون هذا الاستدلال بمثابة جوهر المقاربة العقلانية لمسألة وجود اللّه. أما اليوم، فمع ظهور أصوليات ما بعد العقلانية، أمسى وجود اللّه دليلاً على زيف العالم وعدم جدوى معرفته، تماماً مثلما هو الاعتقاد السائد لدى الاتجاهات الصوفية القديمة والمتقادمة.

يعدّ الخطاب الديني اليوم خطاباً عدمياً بامتياز، وتمنحه العدمية القدرة على الاضطلاع بالوظيفة التبريرية على أفضل وجه ممكن. ذلك أن العدمية وحدها من تقدر على تبرير الشيء ونقيضه في نفس الآن. وهل يتقن رجال الدين عملاً آخر غير أن يبرروا القضية لمن يرغب في تبريرها، ويبرروا نقيضها لمن يرجون ذلك؟

لقد ساندت الكنيسة الكاثوليكية في الثلاثينات والاربعينات من القرن المنصرم النظام النازي في ألمانيا؛ منحته جميع المبرّرات الممكنة وغير الممكنة. وفي كل الأحوال كانت العدمية الأخلاقية للخطاب الديني، والمسنودة بالقيم النفعية التي تحبل بها كتب الفقه، من قبيل أن الغاية تبرر الوسيلة، والحاجة إلى دفع مفسدة كبرى تبرر المفسدة الصغرى، كان مثل هذا الخطاب كافياً لتسويغ تعاون الفاتيكان مع الزعيم النّازي هتلر، وذلك بدعوى أنّ الشيوعية هي الشرّ الأعظم على أوروبّا وعلى البشرية.

لقد ساندت الكنائس الكاثوليكية الرّومانية، وكذلك الكنائس اللوثرية، النظام النازي الذي أنشأه هتلر، وغضّت البصر عن تشييد معسكرات الاعتقال والإبادة، لكنها ما لبثت أن أنقلبت على النظام النازي، عقب هزيمته في نهاية الحرب العالمية الثانية، وصارت في طليعة الشاجبين والمنددين بالنازية.

ساندت الكنيسة الكاثوليكية الديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاّتينية خلال الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي من دون أن تجد في نفسها حرجاً وهي تتخلى عنها بعد أن تساقطت كأوراق الخريف.

ومن دون شك، فإن الخطاب الديني يمنح المرء القدرة على تبرير القيام بالفعل وبنقيضه في نفس الآن. ليس ذلك بسبب أن النصوص المقدّسة والتعاليم الإلهية تظل

مكتبة الفكر الجديد

بحكم صياغتها الأدبية، حمّالة لما لا يُعدّ ويحصى من الأوجه، وإنّما أيضاً بسبب أن الانفعالات والغرائز التي يؤججها الخطاب الديني قادرة على إنتاج مواقف غير متوقعة.

تُخبرنا المرجعيات الدينية عن قدرتها على إنتاج الموقف وإنتاج نقيضه أيضاً. فالديانة الهندوسية التي أنتجت أحد أعظم رجال النضال السلمي من أجل السلام العالمي، المهاتما غاندي، هي نفسها التي أنجبت رموز التعصب والتّطرف الهندوسي، ومن بينهم قتلة غاندي. ولا تكفّ النصوص الدينية للديانات السماوية عن الدّعوة إلى حب الخير للجميع، وإزاحة الأذى عن الطريق، لكنّها تخبرنا في المقابل كيف أن النبي موسى قتل الغلام لمجرّد الخشية من الفتنة حين يكبر، علماً بأن الغلام لم يكن قد كبر بعد، وهذا الموقف يستشهد به اليوم عتاة التطرف الديني في أكثر من مكان ومناسبة. على أنه، وفي مُقابل ذلك، فقد قذف بامرأة في النار لمجرّد قطة حبستها، فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خيرات الأرض، وهذا الموقف أيضاً يثيره خطباء آخرون، أو يعلنه نفس الخطباء، حين تتغير المناسبة وتتبدّل الأحوال، وتبعاً للمواقف الانفعالية المقصود إثارتها لدى جمهور معين في زمن محدّد، وتبعاً لمعايير الصورة المطلوب تسويقها عن الدين: إن كانت حرب ومقاومة فهي آيات السيف والجهاد، وإن كان سلام وصلح فهي آيات العفو والرّحمة.

فهل يمكن للحضارة المعاصرة أن تجد في الأديان فرصة للخلاص من العدمية الأخلاقية ومن أزمة القيم، تلك الأزمة التي يسميها الرّئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بالتصحر الرّوحي، ويصطلح عليها كل من بابا الفاتيكان ورئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر، وآخرون كثيرون، بالنسبية الأخلاقية؟

يقدم بعض رجال الدين الغربيين الديانتين المسيحية واليهودية وكأنهما تحملان بديلاً أخلاقياً عن النزعة "الانتحارية" الكامنة في الإسلام. ولعلّ مثل هذه المواقف تتناسى بأنّ النّصوص المقدّسة داخل كل من المسيحية واليهودية، لم تتردّد في إضفاء طابع القداسة البطولية على أوّل عملية انتحارية في تاريخ البشرية، وذلك حين عمد شمشون إلى هدم المبنى على رأسه وعلى رؤوس الجميع، هؤلاء "الجميع" الذين لم يكونوا وقتها سوى الفلسطينيين أنفسهم!

يُضاف إلى كل ذلك أنماط العنف الأسري المجاني داخل بيوت الأنبياء العبرانيين: قابيل يقتل أخاه هابيل لمجرّد غيرة خرقاء؛ يوسف يرميه إخوته في البئر لمجرّد حقد أجوف؛ موسى يقتل الغلام من باب العقاب الاستباقي... الخ.

فهل يفيد الخطاب الديني في تخليق الحياة السياسية، كما يأمل الكثيرون، أم أنه مجرّد تعبير عن العدمية الأخلاقية وعن أزمة الأخلاق في أقصى مظاهرهما؟؟

مكتبة الفكر الجديد

من العدميّة إلى التّكبير

في أواسط القرن التاسع عشر رافق رفاعة الطهطاوي إحدى البعثات العلمية إلى العاصمة الفرنسية. وقتها كانت شوارع باريس ما زالت تستنير بأضواء القناديل وضياء القمر. وفي ظلمة ليالي الشتاء الباردة لم يكن معظم الناس يتوفرون على ما يشعلون في بيوتهم غير الشموع وأعواد الخشب.

تحت تلك الأنوار الخافتة والباردة، كُتبت مؤلفات أشعلت لهيب عصر التنوير الأوروبي. كان القليل من حطب التدفئة يكفي لأنامل زاهدة لكنها اختطت، في رقة وعظمة، كلمات صنعت عالماً جديداً. كان يكفي القليل من الضوء والدفء لولادة عصر لم يكد يطلق صرخة الولادة حتى فرض احترام جميع الأزمنة. وفي هذه الأجواء القدسية نزع الطهطاوي عنه عمامة إمامة الصلاة، وعاد إلى أرض الكنانة وفي نفسه الكثير من الآمال والأحلام حول النهضة العربية المرتقبة.

مضت مائة عام من الانتظار والترقب، دب العياء في الأضواء، وها هو الستار يُفتح على مشهد رمادي:

صبيحة يوم التاسع من نيسان/ أبريل من عام ١٩٥١ ارتدى بدلته الأنيقة، وأغلق عليه باب ونوافذ البيت الذي كان يقطنه في وسط العاصمة الفرنسية باريس، ثمّ أدار مفتاح الغاز وجلس بهدوء يستنشق رائحة الموت الكريهة. هكذا شاء الروائي الإيراني صادق هدايت أن يضع حدّاً لحياته، وقد أضناه البحث عن المعنى والجدوى من الوجود. وكان قد أصدر رائعته الشهيرة **البومة العمياء**، والتي تقول كل جملة فيها بأنّ الحياة مجرّد عبث بلا معنى ولا طائل. وقتها كانت باريس تستضيء بالأنوار الساطعة.

مصادفة أولى: في نفس العام الذي انتحر فيه صادق هدايت، أصدر ألبير كامي مؤلفه الشهير: **الإنسان المتمرد**، والذي كتب فيه اعترافاً غير مسبوقٍ في تاريخ الفلسفة، حيث أقرّ بأنّ الانتحار يظلّ المشكلة الفلسفية الأكثر جدية في عصر العدمية.

مصادفة ثانية: أنّه في نفس العام، وصل مفكر إيراني آخر، هو علي شريعتي، إلى العاصمة الفرنسية باريس، وبعد بضع سنوات من الدراسة الجامعية عاد إلى بلاده عام ١٩٦٤ منظّراً شرساً لأوّل ثورة دينية في العصر الحديث. ذلك أن روح الغرب

مكتبة الفكر الجديد

أقنعته بأن فراغ العدمية الجاثمة على أنفاس الحضارة المعاصرة لن تملأه غير صيحات التكبير.

تانك المصادفتان تأذنان لنا بالسؤال: هل يكون التطرف الديني هو الأفق الأخير والمتبقي أمام العدمية أم أنّه مُجرّد قناع لهذه العدمية؟

يتعلق الأمر بخيارين قد لا يحتكمان بالضرورة إلى منطق التعارض، لا سيما إذا نظرنا إلى ظاهرة الإرهاب الانتحاري اليوم، والذي بوسعنا أن نضيف إليه صفة الانتحار المجاني، خاصة حين يفجّر المنتحر نفسه في سوق أو مزار أو عرس أو محطّة أو مدرسة أو حتى مقبرة. فقد يجتمع التمرّد الديني والانتحار المجاني للدّلالة على العدمية في أقصى مظاهرها وتجلياتها.

كَتب الفيلسوف الإيراني داريوش شايغان يتحدّث في قول بليغ عن الثورة الإسلامية في إيران، وتحديداً عمّن اسماهم بـ"الهايدجريين الإسلاميين"، يقول:

«هؤلاء (الهايدجريون الإسلاميون)... بقوا على غرار أستاذ فرايبورغ (يقصد هيدجر)، يصغون إلى انعطاء الوجود المُتمظهر في التاريخ، واستنتجوا أن التّغرب يكشف عن الدّرجة القصوى لنسيان الوجود... وعندما أدركت الثورة أوجها وتعالى نداء "اللّه أكبر" في شوارع العاصمة في طهران، أستنتج الهايدجريون أن زمن الانتظار قد انتهى وأنّ مرحلة الوجود النهائية لما بعد الغد ربّما ستلتقي بالمرحلة الأولى لما قبل الأمس، أي بنقطة انطلاقها»[1].

لا يخفى على دارسي الثورة الإيرانية أن شريعتي كثيراً ما استند على نقد هيدجر للحداثة، في حين أن أساتذة الثورة الإيرانية، من أمثال رضى دوري واحمد فرديد، كانوا أيضاً قراء نهمين لأعمال مارتن هيدجر[2].

هل كان هيدجر، لا سيما في نقده لنيتشه، يَسعى إلى شيء آخر عدا أن يَدفع بالعدمية إلى أقصى حدودها الممكنة وإلى حيث يغدو الإنسان مجرّد جسد لاديكارتي، جسداً بلا أنا ولا وعي ومن دون إرادة، جسداً بلا رأس بحسب ما تقوله إحدى ورشات "المشاهدة بلا رأس" للمهندس دوغلاس هاردينغ: طيف هارب في انتظار الزوال!؟

تحت جنح ظلام العدمية تندلع الثورة الدينية المحافظة وتعلن عن حضورها في

---

(١) داريوش شايغان: **ما الثورة الدينية؟** ترجمة محمد الرحموني، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٦٥.

(٢) جيل كيبل ويان ريتشارد: **المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر**، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٤٢.

مكتبة الفكر الجديد

كل مكان، تطرح نفسها بديلاً قادراً على أن يطرد البومات العمياء من سطوحنا، وأن يرد شمس الحياة من مغربها، وأن يعيد للوجود جدواه وللسياسة فحواها. ويظنّ الكثير من المسؤولين والمُراقبين بأنّ الحركات الدينية، والتي ساهمت البارحة في هزيمة الشيوعية، هي اليوم أمام مهمّة جديدة تتعلق بهزيمة النزعة العدميّة. ولذلك فإنهم يعتقدون بأنّ الزعامات الدينية، من قبيل الدّلاي لاما والقرضاوي والأبي بيير وبات روبرتسون، ومهما اختلفنا الآن فيما بينها ومهما بلغ خلافنا مع بعضها حول بعض القضايا، إلاّ أنها تظلّ، في كل أحوالها، داخل خندق واحد في مواجهة خندق العدمية.

لقد سبق للفيلسوف الأمريكي ليو شتراوس أن أكّد بأنّه يُعول كثيراً على الدين للخروج من العدمية، وهو نفس رهان كل من برنارد هنري ليفي وموريس كلافيل وفلاسفة آخرين.

أما الفيلسوف ووزير التربية الفرنسي السابق لوك فيري فإنّه يراهن على سيرورة تأليه الإنسان وأنسنة الإله أملاً في تحرير الإنسان المعاصر من العدمية.

ويقترح الأنثروبولوجي الفرنسي جلبير ديران ردّ الاعتبار للبنيات الأسطورية القديمة من أجل إنقاذ شبابنا من ورطة العدمية.

وأما الرّئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي فإنه يُحرض النّاس على العودة إلى الدين لحماية المواطنين من ما يسميه بـ"التصحر الرّوحي". وهو تعبير يُذكرنا بعبارة "الجوع الرّوحي"، الذي كان القس الأمريكي الشهير بيلي غراهام، ومن خلال موقعه على شبكة الانترنت، يصف به الوضع في العراق قبل الغزو الأمريكي.

ويدعو الرّئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر اليوم إلى إحياء قيم المسيحية لمواجهة "أزمة الحضارة".

وكذلك يقود بابا الفاتيكان حملة صليبية ضدّ قيم النسبية والعدميّة مدعوماً من طرف العديد من المنظمات الدينية التي تمكنت من اختراق مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وإذا كان معظم المفكرين المُعاصرين يُجمعون على أن مرحلتنا الرّاهنة تتسم بانتصار العدميّة وانتشار الفكر العدمي، هذا الأخير الذي ينكر القيم بدعوى الموضوعية، يُنكر الحقيقية بدعوى التأويل وينكر المعنى والهوية تحت طائلة الاختلاف، فهل بوسعنا أن نتوسّل في الدين والفكر الديني طوقاً للنّجاة وملاذاً للانفلات من قبضة العدمية كما يظنّ السلفيون والمُحافظون والمُحافظون الدّينيون والمُحافظون الجُدد؟

مكتبة الفكر الجديد

هل بإمكان الأديان أن تقدم لنا ما يكفي من الضمانات للانفلات من براثن العدمية والتي تبدو هذه المرّة وكأنها عدميّة شمولية وشاملة؟

في مُقابل من يراهنون على الدين وهم يبتغون الخلاص من آفة العدمية، ثمّة من يعتبرون بأن العدمية هي نفسها التي قادت إلى اندلاع الثورة الدينية المحافظة، وهو القول الذي ذهب إليه الفيلسوف الإيراني داريوش شايغان، ونفس ما يَراه الفيلسوف الفرنسي ميشيل أونفراي.

والسؤال: هل انتهى فصل الدين عن السياسة إلى العدميّة السياسية، كما كان يقول الفيلسوف الأمريكي ليو شتراوس، ومن ثمّ يجب أن نبارك اليوم عملية إعادة **إقحام الدين في السياسة كما يردد نيكولا ساركوزي، أم أن العدمية السياسية هي التي فتحت الباب أمام إعادة إقحام الدين في الحقل السياسي كما كان يقول الفيلسوف** الإيراني داريوش شايغان، ومن ثمّ يجب أن تكون المعركة مع الخطاب الأصولي معركة مع الخطاب العدمي أيضاً؟

أفلا يكون التطرف الديني هو الحالة القصوى لروح العدمية التي باتت تسري في أوصال العصر؟

العدمية والأصولية وجهان لعملة واحدة، بل إنهما نفس الوجه لنفس العملة الواحدة، ولاختبار الفرضية، يكفينا أن نتأمل في السؤال التالي: ألا يُمكننا أن نعتبر قرار الحركة الوهابية بتدمير قبر الرّسول، وتدمير المسكن الذي نشأ فيه قبل استبداله بمكتبة لا يزورها أحد ولا يهتمّ أحد بزيارتها وذلك تحت طائلة إزالة كل شائبة قد تشوش على وحدانية الذات الإلهية، ألا يُمكننا أن نعتبر ذلك كله وغيره، مجرّد تجليات للعدمية الدينية والتي تشير إلى خواء السماء فتقول: هذا كل شيء، وتشير إلى عُمران الأرض فتقول: هذا لا شيء؟

وأمّا حين تقول: هذا لا شيء، فلا يختلف الأمر إن كانت تشير إلى قبر الرّسول في مكّة، إلى تماثيل بوذا في أفغانستان، إلى برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، إلى جسد بنظير بوتو في باكستان، أو ربّما إلى مجرّد مستشفى للأطفال أو المجانين في بغداد!

عود على بدء: عندما احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ إيذاناً ببداية موجة الاستعمار العالمي، كان رفاعة الطهطاوي يتأهب للعودة من باريس مُتأبطاً مشروعاً حداثياً طموحاً، كان مشروعه، والذي لقب بسببه بمؤسس النهضة العربية الأولى، مدعوماً من طرف رأس الدّولة آنذاك باشا مصر محمد علي، وكانت مصر، من خلال ذلك، تكتب أولى صفحات الحداثة العربية والتي لم تكتمل. في نفس الوقت الذي

مكتبة الفكر الجديد

فتحت فيه مصر ذراعيها لرياح الحداثة الباريسية، كانت باريس لا تكتفي فقط باقتراف المجازر في العاصمة الجزائر وفي القسطنطينية وإنما كانت تدعم وتسند العناصر الأكثر تقليدية ومُحافظة داخل المجتمع المغاربي، من الزّوايا والطرقية ونظام القواد والباشاوات والأعراف القبلية والطائفية، ضدّاً حتى عن النموذج الجمهوري الفرنسي وخلافاً للرسالة المفترضة للرّجل الأبيض.

يحكي إخفاق مشاريع الحداثة العربية الكثير عن التخلف الذاتي، لكنه يحكي الكثير أيضاً عن تاريخ الخذلان الغربي لقيمه كلما تعلق الأمر بالشرق العربي. يحكي أيضاً وبالأساس عن الغرب "المحافظ"، عن ذلك الغرب الذي دمّر الكثير من العناصر التحررية داخل الثقافات التقليدية للشعوب بتواطؤ من بعض الكنائس والمبشّرين بقيامة المسيح، وبرؤية استعلائية تخال العلم والرخاء وكأنهما أسرار تخزن وخزائن تطمر.

مكتبة الفكر الجديد

الباب الرابع

مطارحات في نقد الحاجة إلى الأوهام

مكتبة الفكر الجديد

الوهم والتاريخ

هل الأوهام تصنع التاريخ؟

سؤال عريض يصعب التغلب عليه بجرّة قلم أو بجرّات أقلام. أمامنا خيار آخر هو أن نجزّئه ونبسّطه قليلاً: هل الشعوب في حاجة إلى الأوهام من أجل أن تعيش سعيدة، آمنة، مقاومة، مبدعة، صانعة للحضارة، أو لمجرّد أن تعيش بسلام؟

نعم، يقول الكثيرون، من بينهم فلاسفة محافظون، من قبيل ليو شترواس وألان بلوم، ورجال دولة بارزون، من قبيل جيمي كارتر وتوني بلير ونيكولا ساركوزي، ومحللون نفسانيون، من قبيل كارل يونغ، وزعماء ثوريون، من قبيل علي شريعتي، ورجال دين وأصوليون قادمون من كل فج عميق.

علاوة على ذلك فإن الأسلوب الأمريكي في تدبير حقوق الإنسان يعتبر بعض الأوهام في عداد الحريات الأساسية للإنسان، ما يُلزمنا باحترام معتقدات الأفراد والجماعات، في السرّاء والضرّاء، ومن دون قيد ولا شرط.

هذا الموقف يختزله الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، في عبارة واضحة وصريحة تدعو إلى الاعتراف بـ"الحق العالمي في الرجاء"[1]، ومن غير أن يترك مجالاً للبس فإنه يشرح الرجاء بأنه الرّجاء في حياة خالدة بعد الموت.

إننا نقترب وبالتدرج من تلك اللحظة التي نخسر فيها مشروعية نقد الأوهام وتفنيدها، بدعوى أنها صارت حقاً من حقوق الإنسان، أو ضّيرها آخرون كذلك. نقترب من لحظة نصبح فيها عاجزين عن مثل ذلك النقد، طالما أنّ الواقع نفسه صار مجرّد وهم كبير أو ضّيره فلاسفة "موت الواقع" كذلك.

حتى الأسلوب الجديد في منهجية المقاومة، وكما تتبناه العديد من حركات المقاومة في منطقة الشرق الأوسط اليوم، بات يعتقد بأنّ المقاوم يحتاج إلى أن يتسلح ليس بحقائق التاريخ وإنما بأوهامه لكي يقاتل بشجاعة وإقدام.

وفي كل الأحوال، يجد العقلانيون أنفسهم في مواجهة سؤال صعب: هل يمكن

(١) Nicolas Sarkozy : *La République, les religions, l'espérance*, op. cit., p. 17.

مكتبة الفكر الجديد

للشعوب أن تجازف بالزحف على طريق التقدّم لو أنها لا ترمق أمامها في كل مرّة سراباً في نهاية الطريق؟

أحياناً تبدو الأوهام وكأنها ليست مجرّد حق من حقوق الإنسان، وإنما هي فضلاً عن ذلك واجب سياسي وحاجة أخلاقية وحقّ إنساني وضرورة عقلية.

فماذا عن واجب الحقيقة إذن؟ ذاك يبدو في اعتقاد الكثيرين وكأنه كلام فارغ .

ماذا عن الوعي المطابق؟ وذلك يبدو في عيون آخرين حكاية قديمة!

قديماً كان أبو الهذيل العلاّف، وهو من شيوخ المعتزلة، يعتقد بأن الأموات لا يقومون من رقدة الموت ولا ينهضون من حالة سكونهم، وإنما يظلون ساكنين إلى أبد الآبدين، فلا يرون أكثر من صور مثل الأحلام أو أنها أحلام بالفعل، لكل نفس أحلامها بحسب أعمالها وبحسب خيالها أيضاً.

أحلام الموتى. نصّ قوي من نصوص العالم السفلي. نص تلاشى قبل أن يُكتب له البقاء على أحرف الذاكرة والتراث، وقد كان بوسعه أن يمنحنا نحن المسلمين، إمكانية إبداعية غير مسبوقة. حينها كان سيودع كل واحد منّا عزيزاً في طور الاحتضار، فيقول له بصوت خفيض ونبرة هادئة: أحلام سعيدة.

فرصة أضعناها في الأوّل كما في الأخير، والخسارة تبدو مؤسفة ومكلفة. فأن يملأ الفكر العقلاني عالم الموتى بالأحلام وبرؤى الشعراء خير من أن يتركه يمتلئ بالعصاب والهذيان وصكوك الغفران.

كان العلاّف يُدرك أنّ لا شيء بوسعه أن يصمد في وجه العدم غير الأحلام. فوحدها الأحلام لا تأكلها نار الصيرورة التي كان هيراقليطس أوّل من اكتشفها .

لا تحتاج الشعوب إلى كثير من الأوهام لكي تصنع الموت لنفسها وللآخرين، لأن القليل من الأوهام يكفي لتدمير حضارة بأكملها. لكن الشعوب تحتاج إلى كثير من الأحلام، لكي تضع لبنة واحدة من لبنات ذلك الشيء الوحيد الذي يدوم ويستمرّ عبر الأزمنة: التاريخ.

من هنا نفهم ما الذي تعنيه مقولة ماركس: إننا لا نعرف سوى علم واحد، ألا وهو علم التاريخ.

هناك فخ ربّما هو الأخير قد يضعه أنصار نظرية حق الإنسان في الأوهام: هل يمكننا أن نحيا شيخوختنا وأن نتحمل عجزنا ويأسنا وأمراضنا وآلامنا وموتنا من دون أوهام؟

حضارتنا الحديثة قرّرت أن تجعل سعادة الإنسان فوق كل اعتبار. واستطاعت

مكتبة الفكر الجديد

الحداثة السياسية أن تجعل السّعادة حقاً من بين الحقوق الأساسية للإنسان. وهذا ما فعلته على الأقل منذ وثيقة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا تقرّر أن يكون الوهم مبعثاً للسعادة، فإنّ الحق في الوهم يغدو من بين حقوق الإنسان. هنا تجد منظمات حقوق الإنسان نفسها أمام فخ يصعب تجاوزه: حين تكون الحقيقة مبعثاً على الشقاء، لا سيما وأن الكثير من الشر الذي شهده القرن الماضي، من قبيل الاستبداد النازي والستاليني، قد نجم عن هوس حماية الحقيقة من الزيف والبطلان، فإن احترام الأوهام يغدو واجباً أخلاقياً ومطلباً إنسانياً.

"الحقيقة" هي الاسم الذي حملته أوّل جريدة أنشأها لينين **(البرافدا)**، قبل أن تصبح الجريدة الرّسميّة للاتحادَ السوفياتي إبان مرحلة الحرب الباردة.

أما الأنظمة الليبرالية فقد قرّرت بأنّ غاية الدّولة، تحقيق السعادة وليس اكتشاف الحقيقة أو الكشف عنها. عندما انهار جدار برلين كانت دولة السعادة قد انتصرت على دولة الحقيقة.

نحن اليوم أمام مشكلة مستعصية: إذا كانت السعادة حاجة مقدّسة، فإن الوهم، باعتباره باباً من أبواب السعادة، سيغدو حقاً من حقوق الإنسان.

من الناحية الموضوعية يبدو هذا الفخ وكأنه صعب التجاوز. فجميعنا نشك في إمكانية أن يكون هناك واقع مادي يحقق السعادة بالفعل. يخامرنا الشك حول وجود حقيقة لا تتضمن شيئاً من المرارة، وربما الرّاجح أن السعادة لا تتحقق إلاّ في لحظات الانفصال الكلي عن الواقع المادي وعن الحقيقة: لحظات الشعر أو الخمر أو اللعب بالأرجوحة. من هنا حاجة السعادة دائماً إلى الأوهام، فالسعادة نسيان للزمان والمكان.

هنا جوهر السؤال: هل ننطلق من واجب الحقيقة أم من الحق في السعادة؟ وما هي معايير الاختيار؟

في كل الأحوال هناك مسألة حسمها هيجل من دون رجعة: لن يكون الوعي المطابق للواقع سوى وعي شقي... والشعوب التي تبحث كثيراً عن السعادة تنتهي بأن تصبح خارج التاريخ.

أعتقد أنه درس ابن خلدون أيضاً. ويبقى لنا في الأخير حقّ الاختيار.

مكتبة الفكر الجديد

دولة الرعاية الإلهية!

إذا كانت الأصوليات الدينية تستغلّ فرصة تراجع قيم العقل وثقافة التنوير عن الكثير من مساحات الوعي المعاصر، فإنها تستفيد أيضًا من تراجع الدّولة وانسحابها عن الكثير من مساحات السيادة والرعاية والحماية تبعاً لإملاءات العولمة الرّأسمالية.

بالنظر إلى التاريخ المعاصر، فإن العلمانية في الغرب جاءت ثمرة تعاقد عقلاني بين الدّولة والكنيسة عقب حروب طويلة بينهما على السيادة. هذا التعاقد، الذي أراد أن يؤسس مرحلة السلم المدني في الديار الأوروبية، اختلفت شروطه ومضامينه باختلاف المجتمعات والدّول، حيث أنه اشترط في بعض الأحيان سحب كل الصلاحيات السيادية من الكنيسة، وأحياناً أخرى ترك للكنيسة بعض الصلاحيات السيادية، والتي ظلت تختلف تفاصيلها إما من بلد لآخر أو من مجرّد ولاية أو مقاطعة لأخرى.

بيد أنّ العلمانية أصبحت تعاني اليوم من أزمة خانقة. تكمن المشكلة في أنّ أحد طرفي ذلك الاتفاق العلماني أصبح مُهدّداً بالاختفاء، لكن عمق الأزمة يتجلى في أن الطرف المهدَّد بذلك الاختفاء هو بالذات الطرف الذي لم يكن في حكم المتوقع زواله واختفاؤه. لقد افترض الكثيرون أن ينتهي عقد العلمانية ويتلاشى بزوال الكنيسة واندثارها من الوجود. لكن الحاصل اليوم أن الطرف الذي أمسى مهدّداً بالاختفاء هو الدّولة وليست الكنيسة، وذلك تبعاً لمقتضيات العولمة الرّأسمالية. الطرف الذي يوشك أن يتلاشى هو بالذات الطرف الذي كان في موقع المنتصر إبان عقد "الصلح" العلماني، أي الدولة الوطنية، وهو ما لم يكن في حساب احتمالات التعاقد العلماني لحظة التأسيس.

لقد شكلت أزمة تراجع المظاهر السيادية والرعائية للدّولة، فرصة أمام الكنيسة لكي تخوض حروب استرداد للمواقع التي سبق لها أن خسرتها أمام الدّولة الوطنية. كما أن انهيار دولة الرعاية الاجتماعية، وتدهور بنيات التضامن والتكافل، قد منح النّزعات الدينية المحافظة مناخاً ملائماً للانتعاش والتكاثر. هذه النزعات التي لا تجد آذاناً صاغية إلاّ حيثما يوجد مواطنون بلا رعاية اجتماعية.

والواقع أن ثمة قاعدة إنسانية عامّة، وهي أن الناس عندما لا يجدون في الأرض،

مكتبة الفكر الجديد

مُؤسسات قوية ترعاهم وتكفلهم من عَوائد الدهر وتأمنهم من قلق المصير، فإنهم سيرجون الخلاص من السماء. إذ كلما ضاقت بالناس فسحة الأمل في الأرض بما رحبت إلا وتراهم يرجون الخلاص في السماء بما وسعت.

هذا بالذات ما تدركه الحركات الدينية المحافظة، وهي التي اختارت منذ بداية ظهورها، أن تناهض جميع أشكال دولة الرعاية الاجتماعية، وأن تعادي برامج الأحزاب الاجتماعية والاشتراكية، إلى الحد الذي ساهمت به في ضعفها وتدهورها. ومع ذلك نراها اليوم لا تزال تصرّ على مناهضة كل احتمال يحمل إمكانية العودة إلى دولة الرعاية الاجتماعية.

مُوَاطن القرن الحادي والعشرين كائن قُذف به في مخاطرة وجودية غير مضمونة العواقب، لن يتحمل تداعياتها أحد، ولن يقدر على دفع كلفتها أيّ أحد. فلقد صار هذا المواطن بلا دولة ترعاه، ولا غاية تاريخية تحضن اندفاعاته، ولا قوانين طبيعية تأمنه من الخوف على مصيره.

ليست هناك اليوم قوانين توجّه العقل والطبيعة كما كان يعتقد مُواطن القرن الثامن عشر، لا قانون يُوحّد التاريخ كما كان اعتقاد مواطن القرن التاسع عشر، لا دولة للرعاية والخدمات الاجتماعية تكفل الناس وترعاهم كما كان حال مُواطن القرن العشرين.

مُوَاطن القرن الحادي والعشرين يوجد خارج كل القواعد والقوانين والضّمانات، ملقى به إلى تقلبات السوق، تقلبات العمل، تقلبات الأسعار وأسواق المال، وتقلبات المناخ... إلخ.

مُوَاطن القرن الحادي والعشرين لا يفتقد الحرية، فهو المُواطن الأكثر حرية في التاريخ، لكنه أيضاً الكائن الأكثر خوفاً من الزمان والمكان الموحشان. الغد لم يعد يعني بالضرورة ما هو أفضل، والجديد لم يعد يعني بالضرورة ما هو جيد، والمستقبل لا يدل بالضرورة على التقدّم. هو مواطن لا يشارك إلاّ في تدبير انعدام اليقين، وحين لا يجد دعماً ولا سنداً من الدولة والتي هي بالتعريف الأكثر بساطة ووضوحاً، جهاز لتدبير التضامن العقلاني بين المواطنين، فساعتها سيشعر المواطن وكأنه تُرك وحيداً في غابة استوائية مطيرة، حيث تحاصره المخاوف حول مصيره المجهول، فلا يجد ملاذاً آمناً عدا أن يرفع رأسه إلى السماء وينشد خلاصاً لا يطعمه من جوع لكنه قد يأمنه من خوف.

مكتبة الفكر الجديد

توأمان وتاج واحد

التوائِمُ نذير شؤم عند الكثير من الشعوب القديمة، علامةٌ على التدافع والتصادم الذي شهده رحم الأمّ، ودليلٌ على أنّ أيّ طرف لم يقبل أن يتنازل للآخر عن فضاء الرّحم، والذي لا يسع في الأصل لأكثر من ذات واحدة. لذلك كانت معظم الحكايات القديمة تنتهي بمشهد قتل الأخ لتوأمه أمام دموع الأم الثكلى والتي قُدِّر لها أن تشهد الفصل الأخير لحرب دارت أطوارها الأولى داخل رحمها بالذات.

في إحدى الأساطير المؤسِّسة للإمبراطورية الرّومانية في الغرب، اتفق الأميران التوأمان رومولوس وريموس على بناء مدينة روما، لكنهما اختلفا حول من سيحكمها، فقتل رومولوس توأمه ريموس لينفرد بالحكم. ومن دماء تلك الجريمة الأصلية نشأت مدينة روما والإمبراطورية الرّومانية، ومعهما حضارة الغرب.

وفي الضفة الجنوبية للبحر المتوسط نشأت حضارة الإسلام، انطلاقاً من أسطورة مماثلة تستعيد بطريقتها حكاية الصدام الأبدي بين التوأمين، مع فارق أساسي: أن صدام التوأمين في الغرب حُسم منذ البداية بمقتل أحدهما، أما في الإسلام فقد تقرّر تأجيل صدام التوأمين لتتوارثه الأجيال لعدّة قرون، ومن ثمة تتعذر كل تسوية.

من أسطورة التوأمين إلى التاريخ الدموي..

- توأمان ورحم واحد..
- ملكان وعرش واحد..
- رجلان ونعش واحد..

تعود بنا الحكاية إلى ما قبل الإسلام بزمن طويل، إلى ليل الأزمنة الغارقة في ظلمة رحم التاريخ، قبل أن ينبلج صبح الكتاب والقلم وما يسّطرون. ربما مبتدأ الحكاية ما ترشح به الذاكرة العربية عن قصي بن كلاب، أشهر زعماء مكة قبل الإسلام. فقد كان أوّل العرب الذين قاربت زعامتهم لمكّة مستوى الملك المُطاع، كما يقال، وذلك في أعقاب انتصاره على صوفة وهي أيضاً من أشهر القائدات والزّعيمات العربيات قبل الإسلام.

يروي المؤرخون القدامى أنّ قصيّاً كان سيد قريش وقد حقق فيهم «مُلكاً أطاع له

مكتبة الفكر الجديد

به قومه، فكانت إليه الحجابة والسقاية والرفادة والندوة واللواء»[١]، «فكان أمره في قومه كالدين المُتبع في حياته وبعد موته»[٢].

أنجب قصي أربعة أبناء، كان من بينهم عبد مَناف، الذي ورث عن أبيه الزّعامة على العرب، وأنجب عبد مناف، بدوره، أربعة أولاد هُم: هاشم، المطلب، عبد شمس ونوفل.

يروي الطبري، في **تاريخه**، أن هاشماً وعبد شمس «توأمان، وأنّ أحدهما وُلد قبل صاحبه، وإصبع له ملتصقة بجبهة صاحبه، فنحيت عنها فسال من ذلك دم، فتطير من ذلك، فقيل: تكون بينهما دماء»[٣]؛ في هذه اللحظة بالذات، شهدت المنطقة العربية، هي الأخرى، صدام التوأمين: الجريمة المؤسِّسة للتاريخ الدّموي في الإسلام.

كان أبناء هاشم وأبناء عبد شمس، فيما يرويه الطبري، مُتقاسمين رياسة قريش، في حين أن بني المطّلب أحلاف لبني هاشم، وبنو نوفل أحلاف لبني عبد شمس[٤].

وبين أبناء هاشم وأبناء عبد شمس ستكون ثمّة دماء امتدّت على مدى التاريخ العربي والإسلامي. إذ سينجب عبد شمس ولدًا اسمه أميّة. وستكون بين البيت الهاشمي والبيت الأموي دماء حاسمة في تاريخ الإسلام.

يُحكى أنّه لمّا «ولي هاشم بعد أبيه عبد مَناف ما كان إليه من السقاية والرفادة، فحسده أميّة بن عبد شمس على رياسته وإطعامه، فتكلف أن يصنع صنيع هاشم، فعجز عنه، فشمت به ناس من قريش، فغضب ونال من هاشم ودعاه إلى المنافرة... فلم تدعه قريش حتى نافره على خمسين ناقة والجلاء عن مكّة عشرين سنين، فرضي أميّة، فجعلا بينهما الكاهن الخزاعي... فقال الكاهن: والقمر الباهر، والكوكب الزّاهر، والغمام الماطر، وما بالجو من طائر... لقد سبق هاشم أمية إلى المآثر، أوّل منه وآخر...»[٥].

هذا الأسلوب السجعي كان يعدّ مَعبر الحقيقة الإلهية عند العرب. وكان كاهن مكة يلتزم به باعتباره القناة السرية للحقائق التي قد ترشح بها عوالم الغيب، بين الفينة والأخرى، بسبب أو من دون سبب. وهي التجربة التي لا يمكننا أن نغض عنها

---

(١) **تاريخ الطبري**؛ منشورات دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٧، المجلد الأول، ص ٥٠٧.

(٢) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦، المجلد الأول، ص ٤٦٠.

(٣) **تاريخ الطبري**، م. س، المجلد الأول، ص ٥٠٤.

(٤) **تاريخ ابن خلدون**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، المجلد الثاني، ص ٣٧٦.

(٥) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م. س، المجلد الأول، ص ٤٥٧.

مكتبة الفكر الجديد

الأبصار إذا ابتغينا أن نفهم ما يسمّى بظاهرة الإعجاز اللغوي في القرآن.

بَعد هاشم ثم أخيه المطلب، سيتولّى عبد المطلب بن هاشم (جدّ الرّسول) ولاية السقاية والرفادة، وعقِب أمية، سيتولى سفيان بن أمية ولاية الحرب.

وستمتدّ الحكاية إلى ما بعد ظهور الإسلام، حيث أنه وبعد ظهور النبوّة في البيت الهاشمي قاد أبو سفيان البيت الأموي في مواجهة البيت الهاشمي... وبعد انقضاء فترة النبوة وخلافة كل من أبي بكر وعمر عاد التدافع بين البيتين الهاشمي والأموي إلى الواجهة، من خلال المواجهة الكبرى بين علي بن أبي طالب (الهاشمي) ومُعاوية بن أبي سفيان (الأموي).

بعد ذلك حدث انقلاب داخل البيت الأموي، إذ إنه وفي خطاب تَوليه للخلافة، فاجأ الخليفة الأموي الثالث معاوية بن يزيد الجميع، عندما قام ليدين استيلاء آبائه على السلطة، معلناً براءته منهم وانسحابه وتخليه عن كرسي الخلافة، وداعياً إلى جعل الأمر شورى بين المسلمين. مما أوجد فراغاً مفاجئاً في أعلى هرم السلطة. وهكذا استغلّ بنو مروان، وهم فرع من فروع البيت الأموي، ذلك الفراغ، ليقفزوا إلى قيادة البيت الأموي، بل والخلافة الإسلامية برمتها.

وقد شهد البيت الهاشمي، في المقابل انقلاباً مماثلاً، إذ قفز بنو العبّاس، وهم من أقوى فروع البيت الهاشمي، إلى موقع قيادة البيت الهاشمي، مدشنين بذلك عهد الخلافة العباسية، والتي كانت بمثابة مرحلة جديدة من الجرح الغائر في التاريخ السياسي للإسلام، لكنها لم تكن الفصل الأخير من الحكاية.

من أسطورة التوأمين إلى التاريخ الدموي في الإسلام.. ويستمرّ اجترار الحكاية!

مكتبة الفكر الجديد

ـ محاضرة ـ

معنى أن يكون المرء مسلماً(*)

أيُها الحضور الكريم، مساؤُكم سعيد.

يدعوني واجبُ الصدق إلى أن أعترف ابتداءً، وأنا في حضرة نخبةٍ من علماء الدين والفاعلين في الحقل الديني المغربي، بأني تردّدت قبل أن أوافق على الحضور مُستجيباً للدّعوة الكريمة التي شرّفني بها نادي الفكر الإسلامي. وقد علمت أن مجال مساهمتي سيكون هو إشكالية الدّولة والمجتمع في المَجال الحضاري العربي والإسلامي. ولعلّ الباعث على تردّدي سببان: فلقد تساءلت كيف لي أن أتفادى الاجترار والتكرار والرّكون للخلاصات الجاهزة والعناوين التي اعتادت أن تطمئنّ إليها قلوبنا المنكسرة من فرط الهزائم والخيبات والنكبات.

ولعلّ أولى مُسلمات الحسّ السليم أنّنا حين نصل إلى نتائج خاطئة، فربّما لأننا انطلقنا من مُقدمات خاطئة، والأصوب أن نقول بأنّ ما تعيشه اليوم أمّتنا وحضارتنا من وضع يثير شفقة الخصوم قبل عطف الأصدقاء هو محصلة مقدمات خاطئة.

وإذا كانت الأنفس تميل بطبعها إلى التردّد في مُراجعة المُنطلقات، فليس ذلك مما يشفع للمُفكر الحرّ أن يشمله نفس التردّد.

على أن المَبعث الثاني لتردّدي في قبول الدّعوة يعود إلى أني أراني قد لا أفلح سوى في أن أحمل بعض الحيرة والقلق إلى مقام قلما يجوز في حضرته البوح بالحيرة والقلق، فبالأحرى أن أسعى طامحاً إلى دعوتكم لمشاركتي قلق الرّيبة وانزعاج السؤال، وأن تتحملوا بالتالي ضيفاً قد يكون ثقيلاً على قلوب دأبت على راحة اليقين ونأت بنفسها عن جحيم الشك وأهوال الحيرة والارتياب، وليس في ما أقوله نية للمديح أو قصد للانتقاص، وإنّما هو مقتضى البوح بالصدق.

رُبما حكايتي مع التردّد لم تدم سوى لحظات حتى عزمت على أن لا أفوّت على

(*) محاضرة ألقيتها مساء يوم ١٠/ ٠٢/ ٢٠٠١، في مقر نادي الفكر الإسلامي بالرباط.

مكتبة الفكر الجديد

نفسي فرصة الاستمتاع لبعض الوقت بدفء التواصل معكم، وان أفتح صدري وضميري على مسامعكم، فربّما تكتشفون أن للحيرة أيضاً حلاوة الإيمان. ومع ذلك، فلستُ أجد بدّاً من الحيرة مرّة أخرى في أمر من يدّعي امتلاك اليقين في زمن انسداد الأفق أمام أمّتنا، وأمام قدرتها على الإبداع، وعلى أن تجعل لأزمتها مخرجاً ولضيقها متسعاً.

ولعل الذي يُجَوز لي أن أنقل حيرتي إليكم، أن الأنبياء أنفسهم، وبكل ما خَبِرُوه ممّا لم يخبره الناس من قرابة وقرب إلى منابع الوحي، فقد جاز لهم البوح جهاراً بالحيرة والشكّ حتى فيما يتعلق بالحقائق الدينية كلما اعتراهم شيء من ذلك سواء أحبوه أم كرهوه. وقصة النبي إبراهيم الذي طلب البرهان الحسي من اللّه في أن يريه كيف يحيي الموتى حكاية معروفة، وليس أيضاً مما نجهله قصة موسى وهو يطلب أن يرى اللّه مباشرة.

وإن كانت حيرة الأنبياء وشكهم بما رأوه من شواهد وخبروه من دلائل من الحقائق القرآنية الواردة لفظاً ومعنى، فكيف لا يجوز لنا أن نعتبر الحق في الحيرة والشكّ من أصول الدين والعقيدة؟!

كيف لا نعتبر ذلك الشكّ هو من بين الحقوق الدينية للأفراد والجماعات؟!

بوسعنا أن نعترف بأنّ ما يُسمّى اليوم بالحقوق الدينية والتي يهيمن عليها المفهوم الأمريكي للحرية الدينية (وهو بخلاف المفهوم الفرنسي النابع من الثورة الدينية)، هي حرية تشمل حق الناس فرادى وجماعات في التعبير الحر عن تدينهم، لكنها لا تشمل بالضرورة الحق في نقد أو انتقاد الأديان لاسيما وأن العديد من المظاهر، أو تلك التي تسمى دينية، قد تحطّ من كرامة بني البشر بالبداهة وبالبيّنة.

ذلك أن الخطاب الحقوقي في عالم اليوم حول الحرية الدينية، خطاب يفترض أنّ الأصل في كل خبرة دينية هو اليقين. ولذلك ينافح الخطاب إياه عن حق الأفراد والجماعات في اليقين الذي يدّعونه لأنفسهم من دون أن يشمل هذا الحق بالضرورة الحاجة إلى مراجعة اليقينيات بشكل دائم، وحق الناس أيضاً في عدم امتلاك اليقين، بل وحقهم في الحيرة في الشك وفي النقد الحر.

ومرّةً أخرى، ولكي لا أترككم حيارى في جميع ما يمكنني أن أستدلّ عليه، فسأحاول أن أزيل الحيرة عن يقين ديني واحد، وهو الحق في الحيرة ذاتها، بمعنى أن الشك في الدين هو أيضاً أصل من أصول الدين.

ليس في نيتي أن أزعم لنفسي المعرفة المُلمّة بالنص القرآني، لا سيما وأن هذا الأخير آياته هي بالتعريف حمّالة أوجه، لكنني أزعم أنني أستطيع أن أعثر في النص

مكتبة الفكر الجديد

الديني عمّا يشفع لي حيرتي، بل ويمنحني الحق كاملاً في الحيرة وفي الشك وفي الرّيبة.

فحيثما أراجع قراءة النص القرآني أجد أساليب تعبيرية لا تفيد سوى الظن والاحتمال: لعلّكم تفلحون، لعلّهم يتفكّرون، عسى أن تكرهوا شيئاً، فيهما إثم كبير ومنافع للناس، أبغض الحلال عند اللّه... إلخ.

لكن الأمر لا يقتصر فقط على البنية الاستدلالية، فلقد علمنا أن القرآن لم يحسم في أمر قراءته، وبدل ذلك، فقد ترك الباب مفتوحاً أمام سبعة أحرف للقراءة، علماً أن الأمر كان يصل إلى حد الخلاف بين الصحابة أنفسهم في الألفاظ نطقاً ومضموناً، وهو خلاف يُحدد مصير المعنى الذي تبتغيه الآية، وهناك آية تحضرني الآن: «أني جاعل في الأرضِ خليفة»، كان بعض الصحابة يقرأونها: «أني جاعل في الأرض خليقة».

ما يهُمنا هو أن نتساءل كيف تعامل القرآن نفسه مع مثل هذا الخلاف؟

في حكاية معروفة، احتكم عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم إلى الرسول بعد خلافهما في قراءة إحدى الآيات، فسمع الرّسول من الأول قراءته وقال: هكذا أنزلت، وسمع من الثاني قراءته، فقال: هكذا أنزلت.

ولمّا أبديا استغرابهما، قال لهما: «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسّر منه».

لقد جاءت العديد من الآيات القرآنية بغاية ترسيخ رُوح الحيرة وعدم الرّكون إلى اليقين، ومن أمثلة ذلك أنّ القرآن واجه أهل الكتاب (اليهود، النصارى، الصابئة) بمنطق الشك المفتوح على الاحتمالات إذ قال لهم: «إنّا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين».

غني هو النص القرآني بأبعاد تمجيد الحيرة والاحتفاء بالرّيبة لولا ضيق الصدور، ومن أمثلة ذلك، والأمثلة كثيرة، أن النص القرآني لم يجد حرجاً في احتضان كل الأحكام السلبية التي صدرت في حق الرّسول، من قبيل اتهامه بالجنون، بالسحر وبالكهانة، وكذلك اتهام القرآن بأنه من أساطير الأوّلين علماً بأنّ آيات القرآن هي آيات تعبّدية.

فكيف للمسلم أن يتعبّد بآيات قرآنية تحتمل عبارات وجملاً تنتقد الإسلام والنبي، وأحياناً تشتمهما وتسيء إليهما؟

كيف للمسلم أن يقرأ القرآن في صلواته خاشعاً وراكعاً، ويتعبّد بآيات تحمل المواقف المسيئة للرّسول والإسلام؟!

ألا يعني ذلك أن النص القرآني يتحمّل جميع الانتقادات المُوجَّهة إليه، بل

مكتبة الفكر الجديد

ويجعلها من ضمن ما يتعبد به المسلم؟ ثم إننا نجد أيضاً اعتراضات إبليس على اللّه وردوده عليه ظلت مثبتة حرفياً بين دفتي كتاب يعدّ كله مقدساً وجميع آياته تعبدية. فكيف لنا أن نُصلي إذن بآيات تردد ما قاله إبليس؟! كيف نتعبد بآيات تتهم الرسول بالجنون والكهانة وتتهم القرآن بأنه من أساطير الأولين؟!

إنّ ما أقومُ به هو مُجرّد تمرين من تمارين الحيرة، تمرين ربّما لم أقصد أن أورطكم فيه، لكن ليس في طويّتي غير نيّة الاعتراف بما لا يجوز لي طيه وكتمانه، وأنا لست أدافع سوى عن حقي في أن أستعيد أمامكم الخبرة الدينية من حيث أنها توتر وحيرة وجدل بلا نهاية.

بإمكاني أن ألتمس أدلة إضافية تشفع لي هذا الحق، ومن ذلك أنّ الرّسول نفسه كان يقصد عدم إطفاء نار الحيرة وهو يجابه بعض المواقف والأسئلة، فقد قال في حديث مشهور: إذا حدّثكم أهل الكتاب فلا تكذبوهم ولا تصدقوهم.

ثم إنه لما بعث سَرية إلى بني قريظة وقال لهم لا تصّلوا العصر إلا هناك، ولما أدركهم العصر في الطريق صلى البعض وقد فهموا أن الرسول إنما قصد الإسراع، وارتأى آخرون تأخير صلاتهم لغاية الوصول عملاً بظاهر الأمر ومَنْطوقه. ولما احتكموا للرسول حين عودتهم، لم يعمل على ترجيح أيّ رأي من الرّأيين مكتفياً بالقول: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد».

إذا كنا الآن أمام شواهد نصية تنبذ اليقين وتحتفي بالشك وبالحيرة، أفلسنا نقتل جوهر الخبرة الدينية حين نزعم أننا نمتلك اليقين ونفتح الباب أمام مشروعية غزو واحتلال الشعوب بدعوى تصدير اليقين الديني إليها؟!

يتعلق هذا السؤال بمسألة بالغة الأهمية في حضارتنا الإسلامية، وتتعلق بمشروعية الفتوحات الإسلامية. لا ننوي أن نفتح باباً على نقاش مفتوح على المجهول، قصدنا فقط أن ننصف حضارتنا من جهالات الكثير من حرّاسها.

وهنا أراني أميل إلى التأكيد ابتداءً، وهذا ما يجب أن نتطارحه بكامل الصدق والنزاهة، بأن الفتوحات الإسلامية لم يكن أفقها مفتوحاً على نشر الدعوة الإسلامية في العالم كافة من مشارق الشمس إلى مغاربها ومن منابع رياح الشمال إلى أقصى الجنوب كما هو التصور البروميثيوسي للكثيرين، وإنما خضعت تلك الفتوحات الإسلامية منذ مراحلها الأولى لأفق جيوسياسي محصور داخل منطقة الشرق الأوسط، وهو المبدأ الذي يبرر لنا الكثير من القرارات الجيوستراتيجية الحاسمة والنهائية التي اتخذها عمر بن الخطاب ومن بينها قراره بوقف وحصر مجال الفتوحات الإسلامية داخل المنطقة التي تشمل شبه الجزيرة العربية والشام، وبغاية تحرير تلك المنطقة العربية من الاحتلال

مكتبة الفكر الجديد

الأعجمي المتمثل في كل من الاحتلال الروماني والاحتلال الفارسي.

مِن بين الشواهد على ذلك القرار، أن مُعاوية بن أبي سفيان حين كان والياً على دمشق في عهد خلافة عمر بن الخطاب، ظلّ يُلح عليه بأن يأذن له بغزو البحر من أجل فتح قبرص، وكان يقول له إنّ قبرص على مقربة منّا حتى أننا نسمع صياح ديكهم في الصباح الباكر، وقد جاء ردّ عمر بن الخطاب صارما حازماً، فكاتبه يقول: «...وتاللّه لمسلم أحب إليّ ممّا حوت الروم، فإياك أن تعرض لي في ذلك»[1].

ولننتبه إلى منهجية الاعتراض، إذ حين يعترف الخليفة بأن حياة مسلم خير له من غنائم الرّوم، فلا شك أن ثمة اتفاقاً على أن دعاة الفتح لم يعد لهم من مبرر شرعي للذهاب بالفتح إلى ما وراء الحدود العربية سوى منطق الغنيمة.

لقد حاول عمر بن الخطاب أن يلجم نزوع بني أمية إلى الغزو، وكان يردّ على من يستأذنه بالغزو منهم: «خير لكَ من الغزو اليوم ألاّ ترى الدنيا ولا تراك»[2].

ثم إن حقائق التاريخ تؤكد بأن عمر بن الخطاب لم يأذن بفتح فارس إلاّ بعد أن استمرّ كسرى الفرس يزدجرد يبعث فلوله لمهاجمة العرب حتى قيل له: لن يكفّ عنّا أذاهم سوى غزو بلادهم وتحطيم ملكهم، وقد كان يقول: «وددت أن بيننا وبين فارس جبلاً من نار لا يصلون إلينا منه ولا نصل إليهم»[3].

هكذا، فإلى حدود مَقتل عمر بن الخطاب، لم تكن الدّولة تجعل للفتوحات الإسلامية من وظيفة أُخرى غير تحرير الشرق العربي من الاحتلال الرّوماني والاحتلال الفارسي.

مِن هُنا نفهم لماذا تداعى بعض أذكياء العرب إلى نصرة الرّسول من دون أن يؤمنوا بالضرورة بحقائق الدين طالما آمنوا بالبُعد القومي للمعركة. وهو ما يحيلنا مرّة أخرى إلى قضيتنا الأولى في الموضوع، وهي أن علاقة الأفراد بالدين هي أبعد من أن نحسرها في خانتي الكفر والإيمان.

بين كوني أصدق أو لا أصدق حقائق الدين، بين كوني موقن أو شاك أو متذبذب أو مرجح، ثمّة تفاصيل متفاوتة ومواقف وجدانية، عاطفية، وعقلية متباينة، ولن يتيسر لنا أن ندركها ما لم نتحرّر من شبكة القراءة التي تقسم العالم إلى قسمين: دار الحرب، ودار الإسلام؛ وتجعل الناس صنفين: كفاراً، ومؤمنين.

---

(١) **تاريخ ابن خلدون**: م. س، المجلد الثاني، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١.

(٢) **تاريخ الطبري**، م. س، المجلد الثاني، ص ٦٧٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٩٨.

مكتبة الفكر الجديد

ـ عودٌ على بدء ـ

أوهامٌ من إسمنت

تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى التغيير حتى تحافظ على زعامتها للعالم، ذلك هو الشعار المركزي للحملة الانتخابية التي قادت باراك أوباما إلى البيت الأبيض عام ٢٠٠٩. من مؤلفات الرّجل كتاب أصدره إبان حملته الانتخابية تحت عنوان: **التغيير، يجب أن نؤمن به**، وهو شهادة على حاجة أمريكا إلى تغيير يجب أن يطال مختلف المجالات الاجتماعية من التعليم إلى الصحة والبيئة والاقتصاد.

وفرنسا أيضاً تحتاج إلى التغيير لكي تحافظ على عضويتها في نادي الأقوياء، ذلك هو الشعار المركزي للحملة الانتخابية التي أوصلت نيكولا ساركوزي إلى قصر الإليزيه عام ٢٠٠٧. من مؤلفات الرّجل كتاب أصدره مع انطلاق حملته الانتخابية تحت عنوان: **شهادة**. وهو شهادة على حاجة الفرنسيين إلى فرنسا أخرى.

يجمع أقوياء العالم على أن نماذجهم التنموية والتربوية والتدبيرية لن تضمن لهم القوة والتفوق خلال المستقبل المنظور. يدركون بأن معركة المستقبل ليست معركة نماذج وإنما هي معركة نتائج، ومن أجل ذلك فكل شيء قابل للمراجعة، وكل شيء خاضع للمساومة، سوى شيء واحد هو القوة نفسها. لا تراجع عن حصة الأقوياء من الإنفاق العسكري العالمي والذي يتجاوز اليوم الألف مليار دولار (تريليون) سنوياً، وهو ما يعني بلغة الأرقام ودلالاتها خيانة عظمى لمبادئ كل من الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية على حد سواء.

إننا اليوم أمام نماذج تعيد ترتيب آلياتها فقط من أجل إعادة إنتاج النموذج الاستعلائي لعلاقة السيد ـ العبد على مستوى العلاقات بين الدول.

يقترح رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير ما يسمى بالطريق الثالث: طريق لم يختلف عليه الرّئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون سوى أن لا أحد يعرف إلى أين انتهى هذا الطريق الذي لم يعد اليوم شيئاً مذكوراً.

مكتبة الفكر الجديد

بيد أن هؤلاء السادة جميعهم، وأياً كان رقم الطريق الذي يسلكون، يلتقون حول فلسفة واحدة تقوم على خمسة أركان:

١ ـ إنهم يرتكزون على فلسفة تواصلية تقوم على التدبير الموجَّه نحو النتائج.

٢ ـ إنهم يعتمدون على فلسفة براغماتية لا تولي أهمية للاختيارات الفكرية وإنما فقط للأهداف المباشرة.

٣ ـ إنهم يستحضرون العامل الديني باعتباره أداة تنموية بالمعنى الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر).

٤ ـ إنهم يعتبرون الأخلاق والقيم جزءاً لا يتجزأ من الحقل الديني.

٥ ـ إنهم يجعلون معيار النتائج تطور القدرات التنافسية والتفوق على الدول أو الشعوب أو الحضارات الأخرى، في مناخ اقتصادي تحكمه فرضية هوبز حول حرب الجميع على الجميع.

إنّ "الجهاد الإسلامي" هو الابن الشرعي لهذا "العقل الأداتي" والذي لا مكان فيه لغير الأهداف العملية والعامل الديني وغريزة القوّة.

دول كثيرة لا تأمل في أكثر من مكان تحت الشمس في عالم لن تسع أرضه الجميع، وهي لا تخفي حيرتها في الاختيار بين نماذج جاهزة لكنها استنفدت مدة صلاحية استعمالها.

وتجتمع حركات المواطنة في عالم اليوم هي الأخرى حول شعار "عالم آخر ممكن"، لكن من غير أن تضيف صفة أفضل إلى هذا العالم الآخر، كما لو أنها تسعى فقط إلى الخروج من وضع غير محتمل. فهل صار عالمنا جحيماً إلى هذا الحد؟

لا أحد يقول بأن حالة البيئة والصحة والغذاء والماء والسلام على أحسن ما يرام. لا أحد يرى بأن النظام المالي والتجارة العالمية على أكمل وجه. صحيح أن على الدول المتخلفة، ومن بينها دولنا، يقع عبء الخروج من عنق زجاجة أعباء وتكاليف خدمة المديونية الخارجية، إلاّ أن التحرّر من علاقات العبودية التي تخلقها المديونية تتطلب أيضاً إصلاحاً شاملاً في المؤسسات المالية وعلى رأسها البنك الدّولي، كما أكد باراك أوباما نفسه في مؤلفه الانتخابي سالف الذكر.

وفي الوقت الذي توحي فيه منظمة التجارة العالمية بقدر عال من الديمقراطية والشفافية، ويجلس الجميع على طاولة اتخاذ القرارات على قاعدة صوت واحد للبلد الواحد، بل وحتى الطابع الزجاجي لجدران مقر المنظمة في العاصمة السويسرية جنيف يوحي بتلك الشفافية، فإننا نعلم أيضاً بأن الدّول التي تستطيع أن توفر عشرات، بل

مكتبة الفكر الجديد

مئات من الخبراء في مختلف مناحي التجارة العالمية من الفلاحة (الزراعة) بكل أنواعها إلى الصناعة بكافة حقولها، ومن التربية بكل مجالاتها إلى الصحة بأدق تفاصيلها، وأن يكون بوسع هؤلاء المشاركة بشكل شبه يومي في مختلف اللجان الوظيفية ومجموعات العمل داخل عاصمة تعد تكاليف العيش فيها هي الأكثر ارتفاعاً في العالم، ولكي يوفروا في آخر المطاف لدولهم أدوات التحليل والتفاوض واتخاذ القرار المناسب، ومثل تلك القدرة لن تكون لغير الدول الأكثر قوة وثراء. في جنيف كثير من الدول لا تستطيع أن توفر لها مجرّد سفير دائم.

كل شيء مرتب لكي يبقى السادة سادة حتى إشعار آخر.

نتلقى من الغرب الكثير من المساعدات المالية الغربية في شكل دعم مشاريع التنمية للدّولة أو للمجتمع المدني، أو في شكل رشاوى لهما، لكن الأرقام تخبرنا بأن تلك المساعدات لا تمثل إلاّ أقل من عشرة في المائة من مجرّد تكاليف خدمة الديون الخارجية للدّول، وهي ديون بمعدلات فائدة تعدّ الأكثر ارتفاعاً مقارنة بنسب الفائدة الاعتيادية في أسواق المال. وهكذا تجد معظم الدّول العربية والإسلامية نفسها داخل الحلقة المفرغة لإعادة إنتاج التخلف .

خلاصة القول: إنّ تخلفُ دول العالم الإسلامية ليس مجرّد مشكلة ذاتية. طبعاً لا نستصغر مسؤولية الذات في استعادة العقل والإرادة، ولكن سيكون من العبث أن نسعى لمعالجة مشاكل بيتنا الداخلي بإغلاق أبوابه ونوافذه أمام مشاكل العالم. إننا جزء من تراث متخلف، لكن التخلف هو أيضا جزء من عالم قائم على تقاسم الأسواق والمديونية والهيمنة، وعلى قانون الغلبة بدل غلبة القانون.

جان زيغلر، من أبرز خبراء الأمم المتحدة في مجال التغذية، عالم اجتماع من أصل سويسري، ومناضل قوي من أجل إلغاء المديونية عن العالم الثالث. ومن ثم فهو متهم في الغرب بنزعة محاباة العالم الثالث، وأحياناً بمحاباة العرب والمسلمين. الصحيفة الفرنسية **شارلي إبدو** والتي سبق أن أعادت نشر ما سمي بالرّسوم المسيئة للرّسول، أعادت في بعض نصوصها نفس الاتهامات السابقة في حق جان زيغلر. هذا الأخير في كتابه المثير للجدل **إمبراطورية الشر**، يوضح كيف أن إلغاء المديونية، أو على الأقل التخفيف من أعبائها، لن يكلف الدّول أو المصارف الدّائنة أية خسائر ما يعني أن تشدّد الدّول الغربية في مسألة المديونية لا تبرره أية ضرورة "عقلانية" عدا غريزة الجشع وعقيدة التفوق.

ما يسمى في الغرب اليوم بالخوف المرضي من الإسلام (الإسلاموفوبيا) ما هو إلاّ صورة مشوشة ومشوهة لصورة السيد الذي لا يطمئن لانتصاره إلاّ عندما يصير

مكتبة الفكر الجديد

المغلوب مغلولاً؛ إنها صورة معكوسة للخوف من المستعمرات السابقة، من الجنوب، من العالم الثالث، من أحزمة الفقر والمديونية والسوق السوداء للعمل، من ضحايا التقسيم الاستعماري وبرامج التقويم الهيكلي والبيع المجحف للممتلكات العمومية، ومن العيش بأقل من دولار في اليوم، ومن العض على الجرح لكي لا تتراجع "ثقة الأسواق"، ومن الموت جوعاً أو سيراً على الأقدام بين الصحاري والبحار صوب جنات عدن محروسة بتأشيرات الدّخول.

إنه الخوف من عبيد لا أحد يعرف كيف سيُطالبون بالحرية والمساواة والإخاء حين يفعلون.

تدخل الرأسمالية العالمية اليوم نفقاً جديداً ضمن ما يصطلح عليه الكثيرون بدورات الأزمة. بيد أن النفق هذه المرّة تدخله الشعوب من دون حلم كبير، من دون وعد برخاء قريب أو مرتقب، ومن دون تطلع إلى غد أفضل، سوى شقاء في الأرض ورجاء في السماء.

أمتنا تستوطن المناطق الحرجة من هذا اليأس الأممي، وهي تحمل قلقاً قلما تحتمله، وتفرز أنهاراً من مجاري الدماء المستعملة على هامش بناء الحضارة وصناعة التاريخ، ويعوزها الحلم لكي تشفى.

علّتنا أننا صرنا بلا حلم..

نأخذ من الواقع أكياساً من الرّمل الناعم والصخور الجرداء، وعلى جنبات التاريخ نفتش في المهملات عن تصاميم جاهزة تريحنا وتختصر طريقنا.

ومن غير رؤية نمشي، وبلا أحلام نبني، ومرّة بعد كل مرّة، نكتشف أن ما بنيناه لم يكن سوى أوهام من إسمنت.

مكتبة الفكر الجديد

الباب الخامس

حوارات حول مشروعية العلمانية

مكتبة الفكر الجديد

حوار مع الباحث والصحفي السوري حسن سلمان
لموقع "الأوان"(*)
العلمانية تعاقدٌ مدني لصالح العقلانية

في المسألة الدينية

ـ تشير في مقال لك نُشر مؤخراً أن البعض بات يراهن على الدين للخروج من براثن العدمية التي تلفّ عالمنا منذ القرن العشرين، وفي هذا الإطار تُورد في كتابك "اليسار الفرنسي والإسلام" نصاً لأندريه مالرو يؤكد فيه أن «القرن الحادي والعشرين إما أن يكون قرناً دينياً أو لن يكون».

والسؤال: هل يمكن أن يشكل هذا الإقحام السياسي والاجتماعي للدين حلاً لمشكلة العدمية السياسية والاجتماعية؟ أم أنه قد يخلق عدمية دينية بتنا نلمس بوادرها في الخطاب الأصولي الإلغائي الذي يُعدّ أكثر تطرفاً وعدمية من العدمية اللادينية؟

ـ أشكرك في البداية على إتاحة الفرصة لي حتى أوضّح ما يستوجب التوضيح حول اهتماماتي الفكرية، وهي أيضاً، مناسبة لكي أعيد التفكير مجدّداً، طالما أن التفكير معناه أن نعيد التفكير في كل مرّة، ومن جديد، وطالما يتعذر علينا أن نحقق أي تراكم معرفي إذا لم نقم في كل مرّة باختبار ما راكمناه من دون أن نخشى أن نخسر كل شيء لنبدأ من جديد، لأن التفكير الحرّ رهان دائم من دون يقينيات معلنة، أو ضمانات مسبقة، وبذلك يكون التفكير الحرّ نقيضاً لكافة أشكال الوثوقيات المولدة للعنف، والمنتجة للتعصب والتطرف.

وبالنسبة لي، فإنّ التفكير الحرّ يظلّ تمريناً يومياً ومستمراً، مع الذات أحياناً، وضدّ الذات أحياناً أخرى. فالذات تستشعر عرضيتها وتميل من ثم إلى التعلق بأي يقين

(*) نُشر على موقع **الأوان**، بتاريخ ٢٣ آب/ غشت ٢٠٠٩.

مكتبة الفكر الجديد

ثابت، وحين لا تجده فإنها تجعل من الخواء واللامعنى يقيناً مضاداً، ثابتاً هو الأخر. المعرفة معتمة المتاهات، كثيرة الالتواءات، وكل منعطف حاد يعقبه إغراء براحة البال ونشوة اليقين، حيث يصيح الباحث أمام الملأ: لقد وجدتها!! والواقع أن المعرفة لا توجد على هذا النحو أبداً، إنها بناء مفتوح يشارك الناس فيه بعضهم بعضاً.

إنّ بلوغ اليقين ينهي القلق المنتج للمعرفة، واطمئنان القلب يقتل إرادة المعرفة، وحين تختفي المعرفة يحلّ العنف والتعصب. وهنا أبلغ سؤالك، لأقول بأن العدمية ليست أكثر من يقين مضاد، إنها إيمان بعدم وجود أي معنى لأي شيء، ومن ثم فهي الوجه الآخر للإيمان بوجود معنى ثابت للحياة. إن العدمية ليست سوى نوع من الإيمان السلبي، وهي ككل إيمان تنتج أجوبة قطعية ومغلقة، أجوبة تغتال السؤال وتقضي على ممكنات المعرفة.

هناك العديد من الورشات التكوينية التي تشتغل حولها الطائفة الدينية التي تدعى بـ"كنيسة السيانتولوجيا"، والتي ينتمي إليها أشهر نجوم السينما العالمية، مثل طوم كروز، وجان ترافولتا، ومن ضمنها ورشات سبق إلى صياغتها المهندس المعماري البريطاني دوغلاس هاردينغ، بعد أن تأثر بفلسفة أرنست ماخ.

لقد وضعَ هاردينغ العديد من الورشات تحت شعار : "المُشاهدة بلا رأس". ومن بين النماذج الشهيرة لهذه الورشات نذكر: ورشة الإصبع التي تشير، ورشة فتح العين الثالثة، ورشة النظر إلى حقيقة الجسد. . . الخ.

ويَكْمُن الهدف الأساس لهذه الورشات في أن يُدرك المشارك بأنه مجرّد فضاء فارغ يمتلئ بلا شيء إسمه العالم. فمثلاً في ورشة الإصبع التي تشير، يطلب من المشاركين أن يشير كل واحد منهم بإصبعه إلى شيء موجود في الخارج، وأن يركز في اتجاه الإصبع نحو ذلك الشيء، ثم يلاحظ أن ذلك الشيء يتمتع بوجود خارجي. وبعد أن يشير في الأخير بإصبعه إلى رأسه، يلاحظ أن اتجاه الإصبع لا تشير بالنسبة إليه إلى أي شيء يدركه، إنها تشير فقط إلى فراغ فوق منطقة الكتفين، وهكذا يستنتج أنه لا شيء.

تجسد هذه الورشات نموذجاً صارخاً لمراهنة الفكر الأصولي والظلامي على العدمية كنقطة انطلاق مريحة لملء الفراغ بأي شيء، وهو ما يقودنا إلى أن نتساءل: هل تُعتبر الأصوليات الدينية مخرجاً من العدمية الجاثمة على الفكر الراهن أم أنها مجرد تكثيف وحالة قصوى لهذه العدمية؟

لقد حاول الخطاب الأصولي أن يجعل من العدمية دليلاً على حاجة الإنسان إلى يقينيات دينية معينة، وظل يُحاجج بأن الحضارة المُعاصرة نجحت في مجالات العلم

مكتبة الفكر الجديد

والتقنية، لكنها جعلت الحياة بلا معنى، بلا سبب، ومن دون رسالة أو غاية... إلخ. تلك هي المؤاخذة الأساسية على الفكر الأصولي. وإذا كنا نعتبر نيتشه معلماً أساسياً فلأنه يعلّمنا أن الحياة وإن كانت بلا معنى، فلعلّ الخلل ليس في موت المعنى أو اختفائه، وإنما هو في طبيعة السؤال حول المعنى. حين أتساءل: ما معنى الحياة؟ فإن منطق التساؤل يفترض مسبقاً الإيمان بوجود معنى محدّد، أو افتراض أن الأصل هو وجود معنى ما للحياة، والحاصل أن المعنى يبنى في سياق معركة الحياة ذاتها، وليس منحة، أو هبة تُمنح من السماء، أو قبل الولادة أو بعد الوفاة. المعنى يُبنى في سياق توافقات أو صراعات مفتوحة ومتجددة باستمرار.

لقد حاول الخطاب الأصولي أن يشارك في عملية تشخيص مرض العدميّة الذي تستشعره الحضارة المعاصرة، وهو المرض الذي جعل منه العديد من الفلاسفة سمة لعصرنا، بدءاً من نيتشه ومروراً بألبير كامي وليو شتراوس ثم ميشيل أونفراي. وقد ارتأى الخطاب الأصولي أنّ المسؤولية تتحملها التيارات الفكرية المنحدرة من قيم التنوير، من قبيل العلمانية، الوضعية، العقلانية، التاريخانية، الإنسانية، المادية، النسبية، التجريبية، الماركسية.

لقد اعتبر كل من ألبير كامي وليو شتراوس أن النازية هي الثمرة المرّة للعدمية الألمانية. واعتبر ألبير كامي أن الستالينية هي مُحصلة العدمية الرّوسية. وكذلك اعتبر داريوش شايغان أنّ الخميني والثورة الإيرانية هما إفراز للعدمية الإيرانية. فهل بوسعنا أن نعتبر الظلامية الجديدة بمثابة الثمرة المرّة لتاريخ العدميّة؟

حاول الخطاب الديني الأصولي أن يقترح بديلاً علاجياً عن مرض العدمية الفتّاك، وذلك من خلال العمل على استعادة بعض أو كل القيم الدينية لما قبل عصر التنوير الأوروبي، بدعوى أن الدين وحده من يمنح المعنى للحياة ويضع لها غاية قصوى تبررها. ومن هنا استطاع هذا الخطاب الأصولي الجديد أن يسحب لنفسه بطاقة الدخول إلى جميع دوائر النقاش السياسي والفكري في الغرب المُعاصر، وأصبح السؤال المطروح: هل يمكن للخطاب الديني أن يقدم جواباً شافياً وردّاً كافياً على أزمة الخطاب العدمي في الحضارة المُعاصرة؟ بمعنى هل يمكن للخطاب الديني أن يعيد المعنى إلى الحياة ويعيد الحياة إلى السياسة؟

بوسعنا أن نؤكد وجود قراءة خاطئة تقول بأن القرن الحادي والعشرين يشهد فصول معركة حاسمة بين العدمية والظلامية. وحين يعتقد المرء ـ أو الدّولة أو أية مؤسسة دولية أو محلية ـ بأنّ المواجهة الحاسمة تجري فصولها اليوم بين العدمية والظلامية، فإنه سيجد نفسه بين خيارين: إمّا أن يدعم الخطاب العدمي في مواجهة

مكتبة الفكر الجديد

الخطاب الظلامي، كما يفعل البعض، أو أنه سيراهن على الخطاب الظلامي من أجل مواجهة مخاطر الخطاب العدميّ كما يفعل آخرون.

والحال أن المعركة ضدّ الخطاب الظلامي لن تكون في أوّل المَطاف ولا في آخره سوى معركة ضدّ الخطاب العدمي نفسه. هذا الأخير الذي ما هو إلاّ المظهر الأكثر تعبيراً عن بؤس الفكر الظلامي المعادي للعقلانية، والذي يهدد مستقبل العلمانية، ليس فقط في العالم الإسلامي وإنما أيضاً في داخل المجتمعات الغربية. وهو ما حاولت توضيحه في كتابي الذي أشرت إليه في سؤالك: **اليسار الفرنسي والإسلام.**

ـ تُفند في كتابك السابق الذكر المزاعم التي تؤكد التهديد الإسلامي للعلمانية في فرنسا، وتشير بالمقابل إلى أن هذا التهديد نابع من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم حرّاس العلمانية في فرنسا.

والسؤال: ما سبب هذا الخوف من الإسلام في أوروبا والعالم؟ هل يعود ذلك إلى الصورة الخاطئة التي يظهر بها بعض المسلمين في أوروبا، والمرتبطة بالجهل والعنف؟ أم أن الأمر يدخل في إطار نظرية مؤامرة تقودها بعض القوى بهدف تشويه صورة الإسلام والمسلمين في العالم؟

ـ أريد أن أشير إلى أن كتاب **اليسار الفرنسي والإسلام** لم يكن دفاعاً عن أطروحة كانت جاهزة منذ البدء، وكان القصد أن أشحذ لها أكبر ما يمكن من الحجج والبراهين. لقد انتهجت بالأحرى انطلاقة ديكارتية، تجرّدت فيها من كل الأحكام المسبقة، وحاولت أن أتوصل بنفسي إلى الإجابة عن السؤال: هل يمثل المسلمون في فرنسا خطراً على قيم الجمهورية الفرنسية وعلى رأسها العلمانية وعدم قابلية السيادة للتجزيء؟ أم أنهم قادرون على الاندماج في قيم الجمهورية الفرنسية كلما أتيحت لهم الفرصة والإمكانيات؟

لا يهمني في ذلك الإسلام في ذاته، علما بأن مثل هذه العبارة "الإسلام في ذاته" لا تبرح مجال المتخيل، وأما النصوص الدينية فهي بحكم أسلوبها تظل حمّالة أوجه لا حصر لها. كان همي وقصدي يقتصران على الجوهر، والجوهر هو الإنسان، أقصد أن اهتمامي انصبّ حول الواقع الاجتماعي للمسلمين، وليس حول أي إسلام افتراضي أو متخيل. كان علي أن أواجه السؤال: كيف يتصرّف مسلمو فرنسا في الواقع الاجتماعي الفرنسي؟ اعتمدت على قدر كبير من الوثائق الرّسمية، بالإضافة إلى وثائق صادرة عن منظمات أوروبية متعددة، اعتمدت أيضاً على شهادات منشورة لأساتذة فرنسيين يعملون في مؤسسات تعليمية معظم تلاميذها متحدرون من دول شمال

مكتبة الفكر الجديد

إفريقيا، واعتمدت على إحصائيات رسمية ودولية تعود في معظمها إلى عام ٢٠٠٦، وخلصت في الأخير إلى أن مسلمي فرنسا لا يمتلكون الإرادة، ولا القدرة، على تهديد العلمانية الفرنسية، والمهددة أصلاً من طرف من ينصبون أنفسهم حراساً لها.

مسلمو فرنسا هم الأقل ميلاً إلى التعليم الديني، وإلى إنشاء مؤسسات خاصة بهم، وإذا استحضرت الإحصائيات الرّسمية والدولية لعام ٢٠٠٦، وهو العام الذي أنجزت فيه الدراسة وكان الإسلام وقتها مركز النقاش والسجال العمومي، نجد أنه في كامل التراب الفرنسي لم تكن توجد سوى ثانوية وإعدادية واحدة خاصة بالمسلمين، في حين كان حوالى ٣٠,٠٠٠ تلميذ يهودي يتابعون دراستهم في نحو ٢٥٠ مدرسة يهودية، هذا علماً بأن التعليم الكاثوليكي بفرنسا يمثل ٩٥ في المائة من التعليم الخصوصي.

راجعت وثائق تبين أن الغيتوهات (المعازل) الخاصة بمساكن المهاجرين في ضواحي المدن الصناعية، ليست صناعة عربية أو إسلامية، بقدر ما أن طبيعة الإجراءات الإدارية للسكن الاجتماعي هي التي حرمت ولا تزال تحرم أسر وعائلات المهاجرين من إمكانية السكن في أحياء تقطن فيها عائلات من أصول فرنسية، مما يفوت على المهاجرين فرصة الاندماج الفعلي، مكتفين بالعيش في غيتوهات، حيث يتدبرون صناعة هويتهم الخاصة، أو إعادة اكتشاف هوية مسترجعة.

ليس في نيتي أن أنفي التعصب عن المسلمين أياً كانوا طالما أنني لا أومن بأن هناك ثقافة متسامحة بحكم جوهرها، وأخرى متعصبة بطبيعتها، لكني أردت القول بأن المسلمين هم مثل كافة البشر، يصدق عليهم قول ماركس: الناس يأكلون قبل أن يفكروا، بمعنى أن الواقع الاجتماعي والمصالح والمنافع التي يجنيها الناس من سلوك معين، هي التي تجعلهم يتمسكون بذلك السلوك أو يتخلون عنه.

تلك هي القاعدة عينها التي تفسّر لنا ظاهرة العداء للمسلمين، ظاهرة لا يجب اختزالها في مجرّد عداء ديني للإسلام وللرموز الدينية الإسلامية. فمثل هذا الاختزال مجانب للحقيقة، ومنتج لمواقف وردود أفعال خاطئة. لأن الأصل في المسألة أن الموقف من الإسلام لا يرمز إلى مجرّد موقف من ديانة أو عقيدة، وإنما يرمز أيضاً إلى أبعاد كثيرة، متداخلة ومتشابكة: الموقف من الهجرة، الموقف من الأجانب، الموقف من الضواحي، الموقف من الطبقة العاملة، الموقف من القضية الفلسطينية... إلخ.

علينا أن لا ننسى بأن ما اصطلح عليه الغرب نفسه برهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)، أو الخوف المرضي من الإسلام، هو مجرّد صورة معكوسة لنزعة معاداة المهاجرين، هؤلاء الذين يفدون من خارج الأسوار ليضيقوا على المحليين في

مكتبة الفكر الجديد

أرزاقهم، لا سيما حين تضيق الأرزاق أصلاً. ولذلك فمن عادة نزعة معاداة المهاجرين أن لا تنتشر في أوقات الرّخاء، وهي حين تنتشر فقد تتخذ لبوساً دينياً أو عرقياً أو طائفياً.

ـ يرى بعض المفكرين، ومنهم جورج قُرم، أن حل المسألة الدينية وإشكالياتها المعاصرة في القرن الحادي والعشرين يكمن في استعادة روح الحضارة العربية الإسلامية التي مارست التعددية الدينية والإثنية، ونبذ الصورة التي تقدِّمها الحركات الأصولية عن الإسلام كدين مغلق وغير متسامح، وإنهاء المؤسسات القائمة على توجهات إقليمية أو دينية، وصوغ "إنسانوية" علمانية بديلة لحرب الحضارات، في حين يرى آخرون بأن الأفكار السابقة هي نوع من التصور الطوباوي للحل، ما رأيك أنت بذلك؟

ـ يعدّ جورج قرم من بين قلّة من المفكرين العرب الذين يحاكمون السياسات والمواقف والمؤسسات الغربية انطلاقاً من مبادئ الغرب ذاته، أي فلسفة التنوير ومبادئ الثورة الفرنسية والقيم الكونية لحقوق الإنسان. والواقع أن الفكر العلماني العربي لا يمكنه أن يكون سوى فكر ناقد للخطاب الغربي ذاته، هذا الأخير الذي أنتج موقفين متعارضين في المظهر ومتكاملين في الجوهر:

أولاً، ساهم الخطاب الغربي في رواج موقف مفاده أن الثقافات الإسلامية غير مُؤهلة بحكم طبيعتها لاحتضان قيم الحداثة والعقلانية وحقوق الإنسان، وهو الخطاب الذي عبّر عنه بالأمس المُستشرق الفرنسي إرنست رينان، ويعبّر عنه اليوم المُستشرق الأمريكي برنارد لويس؛ إنه خطاب يجعل الحداثة وبالضرورة فعلاً تدميرياً للثقافات التقليدية وحتى لبعض الديانات.

ثانياً، مقابل هذا الموقف، عمد الغرب إلى ترويج موقف آخر يزعم أن الثقافات الإسلامية، إن كانت عاجزة عن استيعاب قيم الحداثة والعقلانية، فذلك راجع ليس إلى عجز الثقافات المحلية وعدم صلاحيتها، وإنّما يعود السبب في ذلك إلى أن قيم الحداثة والعقلانية ليست قيماً كونية، بل إنّ البعض يذهب إلى حد اعتبار أن قيم حقوق الإنسان نفسها ليست قيماً كونية. ويدافع الكثير من المثقفون الجُدد على أطروحة ترى بأنّ الكونية في مجال القيم ليست أكثر من عامل من عوامل الاستعمار والاحتلال والغزو. وهكذا يرى هؤلاء المثقفون الجدد أن لكل مجتمع الحقّ المطلق في أن يعبِّر عن قيمه الخاصة به، بعيداً عن مرجعية التنوير والتي أرادت أن تكون كونية فصارت استعمارية.

بين خطاب حقّ الغرب في التفوق وخطاب حقّ المتخلف في الاختلاف، بمعنى

مكتبة الفكر الجديد

التخلف، يغيب الخطاب التنويري، خطاب المساواة بين الثقافات والحضارات، أعني الخطاب الذي يجعل كل الثقافات والحضارات تتساوى في امتلاك القدرة على استيعاب قيم التنوير وحقوق الإنسان، والتي هي قيم كونية، ليس بسبب أنها غربية، لأنّ ليس كل ما هو غربي كونياً بالضرورة، وليس كل ما هو كوني غربياً بالضرورة، وإنما لأن الحداثة التي ظهرت في الغرب، مثلها مثل الفلسفة التي ظهرت قديماً عند اليونان، ثمرة أزهرت في مكان محدد لكن بذورها كانت منثورة في كل جسد، في كل ثقافة، وفي كل مكان.

حين نتناول الآن المفاهيم الأخيرة لحقوق الإنسان: الإجهاض والزواج المثلي على سبيل المثال، فإننا نجد بأن هذه الحقوق لم تكن وليدة خصوصية تاريخ غربي متسامح مع تلك الحقوق، فالحاصل هو العكس تماماً. وعلى سبيل المثال، فإلى حدود استقلال الجزائر عن الاحتلال الفرنسي، كانت فرنسا لا تزال تعتبر الإجهاض جريمة ضدّ الدولة، هذا في الوقت الذي كانت فيه الحضارة الإسلامية قد أقرت منذ قرون خلت بأن الإجهاض حق للمرأة، بل هناك نصوص لفقهاء معروفين حول طرق وأساليب الإجهاض. ومن مفارقات التاريخ، أن فرنسا أقرت أخيراً الحق في الإجهاض لكن تجريمه ما زال سارياً في معظم مستعمراتها السابقة. وقد لا يسع المجال لتقديم أمثلة عن طقوس الزواج المثلي في الكثير من المجتمعات الإسلامية التقليدية. وعموماً فإن ما أريد التأكيد عليه هو أن أزمة التسامح في الحضارة الإسلامية لم تمس كثيراً مجال الحريات الجنسية ولا مجال الحريات الدينية، إذ لا وجود لمشاهد إعدام المثليين أو إحراق الساحرات أو محاكم التفتيش عن الهرطقة، لكن وحين كان الأمر يتعلق بطاعة أولي الأمر وبيعة الإمام فقد أعدم الكثيرون، وتلك كانت نقطة الضعف المركزية في الحضارة الإسلامية.

في العلاقة بين الإسلام والإرهاب

ـ يؤكد بعض المفكرين، ومنهم نبيل فياض، أن الإرهاب كامن في جوهر الإسلام الذي يقوم بالضرورة على إقصاء الآخر أو إلغائه، ويشير هؤلاء إلى أن الإسلام لا يقبل التعددية ولا يمكنه التعايش مع قيم الحداثة والمعاصرة بكل أشكالها، ما رأيك بذلك؟

ـ هناك من يرددون بأن الإسلام هو الحل، وآخرون لا يجدون من رد عليهم سوى القول بأن الإسلام هو المشكلة، أو أن التخلص من الإسلام هو الحل. وفي كل الأحوال فنحن أمام نفس الخطاب الذي يعتقد بأن للأديان جوهراً ثابتاً، وأنها تمثل قوة

مكتبة الفكر الجديد

حاسمة ونهائية في حركة التاريخ. فهي قوة نهضة وتقدم لمن يرفعون شعار الدين هو الحل، وهي كذلك قوة تخلف وتأخر لمن يزعمون أن تخلي الناس عن الأديان أو عن دين معيّن هو الحل. وبخلاف ذلك فإني أرى بأن الأديان مثل الماء حين يأخذ شكل الإناء الذي يوجد فيه. لقد زعم الكثيرون في أوروبا بأن الكاثوليكية لن تستمر وذلك بسبب تحريمها للطلاق، ومع ذلك فقد تكيفت الكاثوليكية مع مطلب الطلاق واستمرت في البقاء، ظنّ الكثيرون بأن الأديان ستنهار دفعة واحدة أو تباعاً وذلك بسبب التطورات الحاصلة في الهندسة الوراثية، ومع ذلك هناك طوائف دينية جديدة تتألف من علماء في مجال الهندسة الوراثية مثل الرائيليين، وظن كثيرون أن الزواج المثلي هو مسمار في نعش الديانات، ومع ذلك ثمة كنائس تتبنّى الزواج المثلي، وهذا يعني أن الأديان هي في كل الأحوال مثل الماء أو الهواء، لا لون لها، ليس لها أي شكل أصلي سوى أن تأخذ شكل الإناء الذي توجد فيه.

على هذا الأساس ليس للإسلام أي جوهر ثابت، بل إننا لا نستطيع أن نتساءل عن موقف الإسلام من أية قضية من القضايا. يمكننا فقط أن نتساءل حول شكل الإناء الذي نريد أن نضع فيه الإسلام، بمعنى الوعاء الحضاري والاجتماعي الذي يحدد شكل هذا الذي نصطلح عليه بالإسلام.

إن معركتنا الحقيقية ليست مع أو ضد الدين، إلا أن تكون معركة دونكيشوتية مع طواحين الهواء، بل ومع الهواء ذاته، معارك هوائية لا تترك لنا سوى كلمات من دون أي أثر مادي في الواقع ومن غير أي تأثير وجداني على الناس. إن معركتنا الحقيقية هي معركة تحسين نوع الحياة بالنسبة لملايين العرب والمسلمين والذين يوجدون اليوم على هامش العولمة الرأسمالية: في دول الجنوب وفي أحزمة الفقر الكائنة في ضواحي المدن الغربية. وغير ذلك مجرّد فرقعات في الهواء ما تنفك تترك فراغاً تملؤه النزعات الدينية المحافظة.

ـ في ذات السياق ماذا، برأيك، سبب صعود التيارات الأصولية السابقة إلى الواجهة؟ وما الفرق بينها وبين حركات المقاومة الإسلامية (حماس ـ حزب اللّه) التي ينعتها البعض بالتشدد، اعتماداً على أنّ خطابها الإيديولوجيّ منسجم ـ إلى حد ما ـ مع التيار السلفي؟

ـ سأبتدئ في الجواب بالشق الثاني من السؤال، أي المقاومة الإسلامية، قبل أن أعود إلى أسباب نشأة التيارات الأصولية.

المقاومة حق مشروع لكل شعب يعيش تحت وطأة الاحتلال، لكن مشروعية

مكتبة الفكر الجديد

المقاومة لا تعني بالضرورة حتمية الانتصار.

الانتصار بصفة عامة نوعان: انتصار عسكري وانتصار استراتيجي. الانتصار العسكري قد يتوقف على الشروط اللوجستية للمعركة، لكن الانتصار الاستراتيجي يتعلق بالغايات الكبرى للمعركة، وبالوضع الدائم أو النهائي، وبالأهداف الجيوستراتيجية لما بعد المعركة.

حزب اللّه قاتل بشجاعة وحنكة وانتصر في مواجهة العدوان الإسرائيلي. حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قاومت وصمدت في حرب غزة. لكن السؤال هو كالتالي: ما بعد الانتصار أو ما بعد الصمود، هل الأفق الاستراتيجي للمقاومة ارتقى أم تراجع؟

لقد أمست الممكنات الإستراتيجية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) محصورة داخل أفق التقسيم: دولة لليهود، وأخرى للمسلمين ومعهم بعض المسيحيين، ولا يغيِّر من الأمر شيئاً أن تصطلح حماس على هذا التقسيم بالهدنة الدائمة أو المؤقتة بأجل غير مسمى. وكذلك الحال بالنسبة لحزب اللّه، الذي يتقلص أفقه وينحسر ضمن أفق الطائفية وإعادة إنتاج النزعة المذهبية.

فهل تمكّننا الخلفية الدينية للمقاومة من تحقيق أي اختراق استراتيجي لأفق التقسيم الطائفي في فلسطين وإسرائيل، ولأفق التوزيع الطائفي في لبنان، وكذلك الحال بالنسبة للعراق، أم أن الأمر يحتاج لشجاعة من نوع خاص؟

أما عن أسباب صعود الحركات الأصولية، فإني لا أميل إلى حصر الأسباب في نطاق تاريخ محلي أو إقليمي كما يفعل الكثيرون؛ لا أريد أن أحمِّل الذات إلاّ وزر ما تتحمل بالفعل.

ومرة أخرى أؤكد بأن صعود الحركات الإسلامية يأتي في سياق منسجم مع التحولات الثقافية العالمية والموسومة بجبهات كثيرة ومعادية لقيم التنوير، ولمبادئ الثورة الفرنسية، جبهات فتحتها تيارات فكرية وفنية عديدة ومتنوعة. كما أنه يأتي في سياق تنامي الحركات الدينية في كافة أرجاء المعمور من دون أن ننسى الدور الحاسم الذي لعبته ظروف الحرب الباردة في استقواء الحركات الدينية والتي شكلت الطلائع الأساسية للمواجهة المفتوحة مع المعسكر الشيوعي والمتهم بالمادية والإلحاد.

العديد من المنظمات الإسلامية والمسيحية واليهودية وحتى البوذية، مثل القاعدة والأبوس داي والعائلة ومنظمة الرؤية العالمية والإخوان المسلمين والتضامن المسيحي العالمي وغيرها، لم تحظ بالتسامح فقط وإنما حظيت بالدعم والرعاية على أمل محاصرة المد الشيوعي والذي اتخذ منحى تصاعدياً هدد مستقبل الديمقراطية التعددية. وفي مواجهة المدّ الشيوعي الزّاحف، تم حشو الكثير من البرامج التعليمية والإعلامية

مكتبة الفكر الجديد

بالقيم الدينية، وذلك من أجل أن يكتسب الناس والناشئة مناعة دينية ضد الماركسية والفكر المادي والنزعة الشيوعية.

وأخيراً انهار المعسكر الشيوعي، انهار على حين غرة، فوجدت الحركات الدينية نفسها وكأنها جيش ضخم كان على درجة عالية من الجهوزية قبل أن يختفي الهدف فجأة من أمامه.

هكذا سيرتد بعض السلاح الديني إلى نحره، وهو المشهد الذي تعكسه واقعة الحادي عشر من أيلول/ شتنبر ٢٠٠١، فيما سيتحول الكثير من السلاح الديني إلى العمل المدني والسياسي وفق مشاريع وأهداف دعوية أو تبشيرية، تسعى إلى قطع جميع الطرق التي قد يتسرّب منها فكر مادي جديد.

في العلمانية وإشكالية الحل

ـ تتساءل في مقال لك: هل العلمانية مجرد خدعة بصرية؟ وتصفها في مقال آخر بأنها معطوبة، وتؤكد في ذات المقال أن الغرب من خلال تساهله في مسألة الحياد الديني، إنما يفسح المجال أمام من يسعون إلى انهيار العلمانية من الداخل، في حين يرى بعض المفكرين أنَّ انهيار الإيديولوجيات العلمانية المكرّس باختفاء الماركسية فتح الباب أمام عودة المفهوم الديني.

والسؤال: هل كانت العلمانية التي عاشها الغرب لقرون مجرد حلم جميل أو بناء هشّ لم يؤسس لأرضية تضمن بقاءه واستمراره؟ وبالتالي هل نحن ذاهبون حقا إلى انحسار العلمانية في ظل صعود الحركات الدينية الأصولية (الإسلامية والمسيحية)؟

ـ يَنعت مُعظم المُراقبين عالم اليوم بأنه عالم عودة الدين وانبعاثه؛ إنه توصيفٌ يثير مَخاوف البعض وغبطة الكثيرين. وقد تبدو العديد من الظواهر المُنتشرة هنا أو هناك وكأنّها مؤشرٌ على قرب انتكاسة كونية ونكوص عالمي إلى أزمنة نظريّة الحقّ الإلهي.

وتضعنا مُختلف الظواهر الحالية أمام انطباع واحدٍ، وهو أنّ النقاش الديني والسجال الفقهي عادا إلى دائرة الفضاء العمومي، وذلك بعد طول غيبة وغياب وترقب وارتياب. ويُلاحظ المراقبون بأنّ الأديان تعود اليوم لتطرح نفسها بديلاً شاملاً عن جميع أزمات العصر، من الحروب إلى المُخدرات، ومن التلوث البيئي إلى مرض الإيدز.

لم يَعُد الخطاب الديني يطالب بمجرّد الاعتراف به، وإنما أصبح يطالب بأن يكون إطاراً مرجعياً للحقل السياسي. والمُحصلة أنّ الخطاب الديني يضع نفسه

مكتبة الفكر الجديد

كمشروع مجتمعي، في وقت قلما يتحدث فيه الآخرون عن مشروع مجتمعي.

في إيطاليا حيث كادت الكنيسة خلال السبعينات من القرن العشرين أن تعلن رسمياً إفلاسها المالي بسبب ضيق اليد وقلة السند، فقد أصبح اليوم جميع الزعماء السياسيين، من اليمين بكافّة تلاوينه إلى اليسار بكامل ألوانه وأطيافه، يخطبون ودّ الكنيسة ويطمعون في بركة رجال الدين ولا سبيل لهم إلى أصوات الناخبين من دون مباركة الحركات الدينية السرية والعلنية.

في روسيا تكاد الكنيسة الأرثوذكسية تصبح هي كنيسة الدّولة، ويقود بطريرك موسكو اليوم نقاشاً صاخباً حول إعادة بناء الهوية الجديدة للدّولة الرّوسية.

أمّا داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لن يكون يسيراً على المرء أن يُميز بين رجل السياسة والواعظ الديني، فإنّ الفائز في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية، والذي لا بُدّ وأن يكون منتمياً إلى إحدى الجماعات أو المجموعات الدينية، يضطرّ لتأدية القسم رافعاً يده اليسرى، وواضعاً يده اليمنى على الكتاب المقدس. ولن يعفيه من ذلك الواجب الديني أن يكون من أتباع ديانة غير مسيحية، لأنّه في هذه الحالة سيجد نفسه أمام ضرورة القسم على الكتاب المقدّس لديانته التي يدين بها. وهذا ما فعله كيث موريس إليسون باعتباره أوّل عضو أمريكي مسلم تمكّن من دخول الكونغرس الأمريكي، فقد أدى في عام ٢٠٠٦ قسم الولاء على القرآن داخل الكونغرس.

فكيف حدث هذا التحول في الوعي الغربي نحو القبول بعودة الخطاب الديني إلى حقل السياسة؟

لقد شهد منتصف القرن العشرين بداية الحرب الباردة والتي واجه فيها العالم الديمقراطي إيديولوجية ستالينية قائمة على الاستبداد السياسي والتربية الإلحادية. وكان منتظراً أن تلعب الحركات الدينية دوراً طليعياً في المواجهة مع الستالينية. وفي نفس الفترة شهدت الحضارة المعاصرة أوّل انقلاب في الموقف من المسألة الدينية، انقلاب سبقت إليه مدرسة التّحليل النفسي والتي انتقلت من موقف يعتبر الدين عصاباً وسواسياً، وهو الموقف الذي يمثله فرويد، إلى موقف يعتبر الدين منظومة علاجية، وهو الموقف الذي يمثله كل من كارل يونغ وإريك فروم. وفي منتصف القرن العشرين كذلك ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، انقلب موقف خطاب حقوق الإنسان من موقف يهدف إلى تحرير المواطن من الاضطهاد المفترض للسلطة الدينية إلى موقف يقصد تحرير الدين من الاضطهاد المفترض للقانون وللدّولة، فقد انتقل الموقف

مكتبة الفكر الجديد

الحقوقي من المسألة الدينية من إطار الحرية الدينية للأفراد إلى إطار حق الإنسان في الدين وفي التدين.

ثمّة من أراد للدين أن يكون حلاً أو يساهم في حل مشاكل العالم والبشرية، عقب الحربين العالميتين والقنبلة الذرية ومشاكل التدهور البيئي وتصفية الاستعمار، وأن يساهم في ازدهار الديمقراطية وانتشار قيم حقوق الإنسان، لذلك اختارت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها العديد من المنظمات الحقوقية الدّولية، أن تجعل الحرية الدينية حقّاً أساساً لحقوق الإنسان، بل وجعلتها حقّاً فوق سائر الحقوق الأخرى. وهو ما قاد في آخر المطاف إلى التفريط في الكثير من الحقوق الأساسية للإنسان بدعوى أولوية احترام المعتقدات الدينية للناس ولو على حساب احترام حقوقهم الأساسية.

لقد أراد البعض أن يساهم الدين في حل مشاكل العالم لكنه ما انفكّ يُصبح إحدى أكبر مشاكله.

ـ يرى بعض المفكرين، ومنهم جورج طرابيشي، أن العلمانية هي، قبل كل شيء، إشكالية إسلامية ـ إسلامية. ورغم أنهم يشيرون إلى أنها اختُرعت في مختبرات الغرب لتكون علاجاً للصراع الطائفي في المسيحية، لكنهم يرون أهمية تطبيقها في العالم العربي كبديل عن الحرب الأهلية. ما رأيك بذلك؟

ـ تُعلمنا تجارب الحياة أن الصراع السياسي حين يكتسي صبغة دينية، يغدو مستعصياً على الحلّ. ذلك أن الحلّ السياسي هو في نهاية المطاف إبداع يبدعه العقل البشري، بما يتوفر لديه من إمكانيات للتوافق، للتواصل وللعيش المشترك، بعيداً عن أي تعصب لوصايا مُقدّسة أو انحياز مسبق إلى أوامر إلهية، وبعيداً عن أيّة مباركة لخصوصيات دينية هنا أو هناك. إن كل حلّ سياسي هو تعبير عن إرادة الناس في أن يعيشوا مع بعضهم بعضاً وفقاً لقدرتهم على التفاهم والتسوية والتوافق، بعيداً عمّا يقرره الغيب. لذلك وجدنا أن إضفاء الطابع الديني على أهم الخلافات السياسية في عالم اليوم لم يزد تلك الخلافات إلاّ استعصاءً عن الحلول الممكنة. تلك هي حالة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وهي أيضاً حالة الحروب والنّزاعات في كل من العراق، القوقاز، البلقان، كشمير، الصومال وغيرها.

لم تكن العلمانية ضمن البرنامج الأساسي لحرب المحافظين الجدد على العراق. كان اعتقادهم أن الديمقراطية مبدأ مستقل عن منظومة الحداثة، العقلانية والعلمانية. بل إنهم وتبعاً لأطروحة فيلسوفهم المرجعي ليو شتراوس، اعتقدوا أن القيم الدينية والفلسفات الكلاسيكية والقروسطية أقدر على ضمان ازدهار وانتشار الديمقراطية من

مكتبة الفكر الجديد

الحداثة السياسية التي أخفقت في تلك المهمة.

وإن كانت رؤية المحافظين الجدد قد أخفقت بالنسبة للعراق، حيث تحولت الديمقراطية، وأمام غياب واضح لمبدأ العلمانية، إلى مطية للطائفية والفتنة المذهبية والحروب الدينية، إلا أن العلمانية لا تزال مستبعدة من أجندة الإدارة الأمريكية. والواقع أن انزلاق المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين الديني، هذا الأخير الذي أعلن مؤخراً على نحو رسمي ومن موقع الدولة نفسها، شعار دولة خاصة باليهود، يمثل عقبة كأداء أمام أي دعم أمريكي لمطلب العلمانية، طالما أن النموذج الإسرائيلي لا يمكنه أن يستمر إلا في محيط إقليمي بل وعالمي قائم على الطائفيات الدينية.

إن استبعاد الخيار العلماني الديمقراطي يكرس الوضع الطائفي، سواء في لبنان أو العراق أو إسرائيل. والمؤسف أننا رأينا في سوريا نفسها، كيف حاول المشروع الجديد لقانون الأسرة (قانون الأحوال الشخصية) أن يعيد المجتمع إلى السقف الطائفي الذي حاولت سوريا دائماً الانفلات من قبضته.

ـ في المقابل يؤكد مفكّرون آخرون أن العلمانية خسرت الرهان في الصراع الإيديولوجي في العالم العربي، مشيرين إلى أن من ربطوا أنفسهم بها، وادعوا دفاعهم عنها، اتخذوا منها أساساً لتمييز أنفسهم عن باقي فئات المجتمع، وحوّلوها إلى هوية وعقيدة خاصة بديلة، وطالبوا بفرضها كعقيدة دولة بدل العقيدة الدينية. ما رأيك بذلك؟

ـ العلمانية ليست عقيدة للمجتمع ليست إيديولوجية للدّولة، العلمانية إجراء عقلاني، لا يضمن فقط التعايش وإنما يضمن العيش المشترك، لا يضمن فقط التفاهم وإنما يضمن الفهم المشترك للأمور، بعيداً عن الغيبيات التي تفرق الناس وتوزعهم إلى شيع وطوائف. وقديماً قال هيراقليطس: لكل نائم عالمه الخاص، وللمستيقظين عالم واحد.

العقلانية السياسية ليست مجرّد عقلانية ذاتية وإنما هي عقلانية توافقية، قائمة على أن الحقائق ليست وصايا في اللوح المحفوظ، وإنما هي ثمرات توافق بين مواطنين مستيقظين، من أجل بناء الإرادة العامة والمصير المشترك؛ إنها ثمرة بناء ديمقراطي تشاركي. إن عدم فهم العلمانية باعتبارها وسيلة لامتلاك المواطنين لمصيرهم ولتحكّمهم فيه، قد جعل الناس يتوجسون منها. والواقع أن العلمانية لا تبرر أية إجراءات سلطوية أو تسلطية ولو باسمها إلا أن تضع نفسها موضع العقيدة الدينية، كما حدث في بعض التجارب.

مكتبة الفكر الجديد

المسلمون ليسوا في جوهرهم معادين للعلمانية، فلقد انضم أغلبية المسلمين الأمريكيين إلى أغلبية العلمانيين الأمريكيين في التصويت لانتخاب الرئيس الأمريكي الحالي بارك أوباما، واتفقوا على نفس الاعتبارات، وهي أن الخطاب الديني الأصولي للرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش قد قاده إلى حروب شبه دينية في العراق وغير العراق.

وفي الكثير من الدّول الأوروبية اليوم يقدم عدد كبير من المسلمين أنفسهم باعتبارهم مسلمين علمانيين، بمعنى أنهم يدركون بأن مصلحتهم كمسلمين تكمن في الدفاع عن الخيارات العلمانية، وإذا كان الأمر كذلك داخل المجتمعات التي يمثل فيها المسلمون أقلية، فإن الأمر لكذلك أيضاً في مجال العلاقات الدولية.

فحين صادق الكونجرس الأمريكي بمجلسيه في عام ١٩٩٥ على قرار اعتبار القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، لم يكن الأمر يخلو من تطابق في الرؤية الدينية بين المصلحة الإسرائيلية ورواية سفر الرّؤيا من الإنجيل، والتي تجعل سيطرة اليهود على القدس شرطاً أساسيا لعودة المسيح المخلص.

أمام مثل هذه القرارات، لا يملك المقاوم الفلسطيني أكان مسلماً أم غير ذلك إلاّ خيار المقاومة إنما بالاستناد إلى المرجعية العقلانية في العمل السياسي والتي أرسى أسسها أبو الفلسفة السياسية أفلاطون، هذا الأخير الذي كان يؤكد بأن العمل السياسي هو وظيفة النفس العاقلة.

أما المراهنة على الرد على سفر الرّؤيا برؤيا الإسراء والمعراج، فإنما يعني ذلك أننا نواجه حججاً غيبية بحجج غيبية ليس لنا فيها أي امتياز.

ـ في ذات السياق يدعو بعض المفكرين، ومنهم محمد عابد الجابري، إلى سحب كلمة "العلمانية" من قاموس الفكر العربي والاستعاضة عنها بشعاري العقلانية والديمقراطية، في حين يرى آخرون ضرورة المزاوجة بين الديمقراطية والعلمانية، مؤكدين أنه "لا ديمقراطية بلا علمانية"، ما رأيك بذلك؟

ـ العقلانية هي الخطاب الذي ينتجه العقل البرهاني.. الديمقراطية هي القرار الذي ينجم عن توافق أغلبية المواطنين.. العقلانية الديمقراطية أو الديمقراطية العقلانية تعني الاحتكام إلى أغلبية تحتكم بدورها إلى نخبة عقلانية. هذا ما لا يختلف معه الجابري.

لكن المشكلة تكمن في أن الأغلبية قد لا تكون دائماً عقلانية حتى في المجتمعات الأكثر تقدماً. العقلانية التي يراهن عليها الجابري، ليست مساراً انسيابياً في حركة المجتمعات والأفراد، ومن هنا حاجة المجتمع إلى اتفاق أو تعاقد احترازي

مكتبة الفكر الجديد

يقلص من التأثيرات الغيبية والأسطورية، والتي قد يحملها بعض الأفراد أو الجماعات إلى الحقل السياسي.

الأساطير والخرافات والأكاذيب والأوهام ليست قدراً سياسياً كما يرى الكثيرون. فالعقلانية السياسية مسار واقعي، ممكن وضروري، ومع ذلك فهو مسار شاق وطويل.

العلمانية تعاقدٌ مدني لصالح العقلانية. إنها تعاقد يمنع الآراء الدينية والغيبية من أن تكون حجة لأي قرار سياسي، تعاقدٌ يجعل الخطاب السياسي خطاباً برهانياً قائماً على ما يسميه أفلاطون بالنفس العاقلة، وعلى ما يصطلح عليه كانط بالاستعمال العمومي للعقل، فالعقل هو المشترك الإنساني. غير أننا لا نكون عقلانيين دائماً وفي كل الأحوال، وهنا يكمن المبرر الأوّل للتعاقد العلماني. غير أن المبرر الثاني يتجلى في أن الحجج الدينية حمَّالة أوجه. فحيثما نسند قراراً سياسياً إلى حجج دينية، فإننا نفسح المجال أمام قرارات مضادّة تنطلق من نفس الحجج الدينية، ما يفتح الباب أمام الفتنة والحروب الأهلية. ويظل هناك اعتبار ثالث للتعاقد العلماني وهو أن الحجج الدينية والغيبية لا تخاطب المشترك الإنساني، والذي هو العقل والحواس، ومن ثم فإنها تفتح الباب أمام التقسيم الطائفي للفضاء العمومي.

حين نقول بأن العلمانية تعاقدٌ مدني يمنع المؤسسات الدينية من التدخل في صناعة القرار السياسي ويجعل القرار السياسي لا يستند إلى الحجج الدينية والغيبية، فإن العلمانية، مفهوماً وقيمة واصطلاحاً، ستكون إجراء ضرورياً للعقلانية وللديمقراطية على حد سواء.

مكتبة الفكر الجديد

حوار مع "الوقت" ـ I

النقاشُ العموميّ هو مدخل الإصلاح الحقيقي

□ يمثّل الباحث سعيد ناشيد نمطاً مختلفاً من المفكّرين العقلانيين العرب. إنه لا يكفّ يمارس نقد الأصوليّات والجماعات المسؤولة عن إنتاج النماذج المغلقة، لكنه يبدو حريصاً على عدم الانجرار في "مواجهةٍ" مفتوحة مع تلك الجماعات، وخصوصاً الجماعات الإسلاميّة التي تُشكّل موضوعاً حتمياً للنقد العلماني. تتميز الممارسة التحليلية لناشيد في كونها تتوجّه نحو إبراز المعضلات الفكريّة، الجوهريّة التي تُؤزّم الفكر الأصولي بعمومه، الإسلامي والمسيحي واليهودي، ويُقدّم في هذا المجال قراءةً متصلة وشمولية في آن. في الجزء الأوّل من الحوار، نتحاور مع ناشيد في جملة من الأسئلة المطروقة في حوارات المفكرين اليوم، لنستطلع رأيه في ثلاث مقولات أساسيّة: الفكر الإسلامي وطبيعة صيروراته القائمة، التديّن وظاهرة العودة إلى الدّين في السياق العلماني، وراهن العلمانيّة ومتطلباتها في ظلّ التحديات الجوانية التي تواجهها.

"الوقت" ـ نادر المتروك(*)

* * *

ـ نبدأ الحوار بسؤال حول رؤيتك لدراسة الفكر الإسلامي المعاصر، ومن ورائه الوقائع المختلفة التي يشتغل الإسلاميون على تشكيلها في الواقع. ما قراءتك للإنتاج الفكري الإسلامي في الوقت الحاضر؟ هل استطاع أن يتجاوز الأسئلة (الإشكالات) الأولى التي رافقت بدايات التأسيس الأيديولوجي للحركة الإسلاميّة؟ هل نجح في اجتراح منهجيّات جديدة في تشكيل النصّ الإسلامي وإنزاله على الواقع المتغيّر؟

ـ أشكرك في البداية على إتاحة الفرصة للحديث عبر هذا المنبر الإعلامي الجدي والجريء حول قضايا تهمّ قوى الإصلاح في العالم العربي. ولعل أولى منطلقات حديثنا أن نعلم بأننا لا نستطيع الحديث عن أي إصلاح للمنظومة السياسية أو الدينية أو

(*) صحيفة **الوقت** (البحرين)، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

مكتبة الفكر الجديد

الثقافية أو التربوية، من دون أن يكون هناك نقاش عمومي حقيقي، شفاف ومفتوح. فالنقاش العمومي يظل المدخل الرّئيسي للتثقيف الشعبي وبوابة الإصلاح. ومن هذا المنطلق تتجلى أحد أوجه أزمة الفكر الإسلامي، من حيث هي أزمة ضحالة النقاش العمومي. فمن سوء عاداتنا الموروثة أنّنا قليلاً ما نتناقش ونتحاور وكثيراً ما نتناظر ونتساجل، أو حتى نتشاجر. لقد أبدعنا الكثير من أدبيات المناظرة ورسائل الردّ على هؤلاء أو أولئك، وتفوّقنا في هذا المضمار، إلى الحدّ الذي برع فيه فقهاؤنا في مناظرة أهل الدّيانات والفرق الكلامية والفلاسفة، لكن مشكلتنا في الأخير أننا برعنا في المناظرة والسجال وفرّطنا في الحوار والنقاش العمومي. أما عن الإسلاميين فإنهم أعادوا إنتاج أزمة الفكر السياسي الإسلامي في أوضح مظاهرها وتجلياتها. وفي برلماناتنا العربية، الفتية منها والعتيقة، تنعكس أزمة الفكر السياسي الإسلامي بوضوح وجلاء، فكثيراً ما يخبو الحوار والنقاش ليحضر السجال والمناظرة، كلٌ ينبري لإفحام الخصم. وهكذا تتحول المؤسسات التشريعية إلى مؤسسات تنتج أدب المناظرة أكثر ما تنتجه من توافقات ديمقراطية وقدرة على التدبير المشترك للمصير المشترك.

انحدار الحركات الإسلاميّة

ـ أين يكمن برأيك الخلل؟ لماذا انتهى الأمر بالحركات الإسلاميّة إلى أن تُصبح جماعات مهيأة سلفاً لإنتاج الأزمات؟

ـ لقد قرّرت الحركات الإسلامية أن تدخل إلى عالم السياسة، وهو فضاء عمومي مفتوح لا حق لطرف في احتكاره بمفرده. لكننا حين نريد أن ندخل إلى عالم السياسة، فأياً كانت قناعاتنا واعتقاداتنا، يجب علينا أن نضع نصب أعيننا بأن الحقيقة السياسية لا يملكها البعض ليفرضها على الآخرين. إنها ثمرة القدرة على المشاركة في الحوار والنقاش وتدبير التوافق. السياسة هي مجال المساومات والتوافقات والتوجّه العام نحو بناء الرّؤية والقناعات المشتركة. ففي مجال الديمقراطية لا وجود لأي "إيمان راسخ". فكما أن السياسة لا يحتكرها أحد ليست الحقيقة سرّاً يمتلكه البعض، وإنما توجد الحقيقة دائماً في "البين بين". وأما حين نعجز عن بناء الرؤية المشتركة فهذا يعني أن ثمة إخفاقاً سياسياً، قد يتحمّل مسؤوليته الطرف الأكثر تعصباً لكن النتائج يحصدها الجميع. وبهذا المعنى فإن الحركات الإسلامية تظل في الغالب امتداداً لأزمة الفكر السياسي الإسلامي: أزمة خطاب لا يتعامل مع الحقائق باعتبارها فرضيات بينية، وإنما يتعامل معها بوصفها مسلمات ذاتية يجب الذود عنها. الحركاتُ الإسلامية تعيد إنتاج نفس الأزمة، إلى درجة أننا أصبحنا نرى كيف انحدر سقفها الاستراتيجي من مستوى

مكتبة الفكر الجديد

التبشير باستعادة وحدة المسلمين وتوحيد العالم الإسلامي برمته، إلى مجرّد أحزاب ومنظمات غارقة في أوحال الطائفية كما هي الحال في لبنان، أو متورطة في الصراعات المذهبية كما هي في العراق، أو في الانتماءات العشائرية كما هي حالها في باكستان.

الخطاب الدّيني والثورة على العقلانيّة

ـ ما هو التشخيص الذي تقدّمه لظاهرة التديّن المعاصر في العالم الإسلامي اليوم؟ على أيّ نحو يمكن تفسير ظاهرة العودة إلى الدّين اليوم، وفي ظل سياقات علمانيّة عتيدة؟

ـ لا يتعلق الأمر بمجرد تديّن أو عودة للدين كما يروّج الكثيرون. فالدين لم ينسحب من الحياة السياسية الحديثة. وعلى سبيل الاستدلال فإننا نجد داخل معظم الدساتير الأوروبية مستويات متباينة من المشروعية الدينية والكنسية، العديد من الدول مثل النرويج والدانمارك واليونان وغيرها، تُلزم رئيس الدولة، على الأقل، بالانتماء إلى مذهب كنسي محدّد. في إيطاليا كان هناك ولا يزال وجود للصلبان في المدارس والمستشفيات العمومية وفي المحاكم، وهذا أمر ملزم. الصلاة في المدارس مسألة شائعة في الكثير من الولايات الأمريكية. . . إلخ. لكن الجديد بالفعل هو أن الخطاب الديني اليوم يأتي غطاءً لثورة مضادة ومحافظة، ثورةٍ تهدف إلى تصفية إرث الثورة الثقافية الشبيبية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وأحياناً يبلغ طموحها حد إعلان رفض الأسس التي قامت عليها الحداثة والعقلانية. لقد كان الكثير من الأمريكيين يحكون عن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، بأنه أوّل رئيس ما بعد حداثي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما وصل جورج دبليو بوش إلى السلطة، أجمع الناس على اعتباره أوّل رئيس أصولي (متجدّد الولادة born again) في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. الرّئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما يحاول أن يعقد نوعاً من المصالحة الصعبة بين الثورة الثقافية الليبرالية والثورة الدينية المضادّة. على الأقل هذا ما نفهمه من كتابه **جرأة الأمل**. إنه يتناول أسئلة كنا نعتقد أنها تنتمي إلى العصر الوسيط، أسئلة من قبيل: هل نحمل قصص الكتاب المقدس على ظاهرها أم لا بدّ وأن نلجأ إلى التأويل؟ هل عمد النبي إبراهيم فعلاً إلى محاولة ذبح ابنه، أم يتوجّب علينا، وكما يقول باراك أوباما في كتابه المذكور، أن نعيد قراءة الواقعة على ضوء التأويل العقلي؟ ها أنت ترى كيف أن إحدى مقولات المعتزلة تثبت راهنيتها وجدّيتها في مواجهة ثورة دينية تبخس عقل الإنسان وإرادته. وهذا يعني ببساطة أننا كنا ضحايا نوع من التاريخانية المبسّطة والتي كانت تدفعنا إلى النظر إلى أسئلتنا باعتبارها ماضي

مكتبة الفكر الجديد

الغرب، وإلى النظر إلى أسئلة الغرب باعتبارها مستقبلنا. على أن الأمور ليست بهذه البساطة الأوقليدية.

ـ في هذا المضمار يتناول المفكر الفرنسي المعاصر، مارسيل غوشيه، أطروحةً مثيرة مفادها أن المسيحية في صيرورتها الغربية تعاضدت مع التشكيلات الفكرية للحداثة وما بعد الحداثة في الغرب، وأضْحت بذلك عاملاً في تثبيت المقومات الأساسية للحضارة الغربية وفي مقدمتها التسامح ونسبية المعرفة وتفريق الحقيقة الدينية المطلقة والاعتراف بالحريات العامة والخاصة، ممّا أدى ـ بحسب غوشيه ـ إلى اعتبار المسيحية "دين الخروج من الدين". ألا تجدون أن طبيعة الممارسات الدينية في العالم الإسلامي المعاصر ـ بمعزل عن النظريات والمفاهيم والمقولات ـ تتجه عملياً للتوطئة إلى اتجاهات "الخروج من الدين"، ولكن عبر الدين نفسه؟

ـ صحيح أن مارسيل غوشيه يتحدّث عن المسيحية باعتبارها دين "الخروج من الدين"، وهو ما يعكس نوعاً من التفاؤل العلماني والذي يتقاسمه معه كثيرون، لكني أعتقد أن التطورات اللاّحقة لم تنصف مثل هذا التفاؤل العلماني، إذ لا يمكننا أن ننكر أن الكثير من المؤسسات الدينية تستردّ اليوم العديد من وظائفها التي سبق لها أن خسرتها أمام تشكّل الدولة الوطنية الحديثة، هذه الأخيرة التي بدأت تتخلى مؤخراً عن الكثير من وظائفها السيادية والاجتماعية، بدعوى العولمة الرأسمالية، وليس ثمة منْ يقدر على ملء المساحات التي تنسحب عنها الدولة، غير المؤسسات والحركات الدينية. العلمانية في الغرب ليست قدراً تاريخياً أو جوهراً ثقافياً كامناً في العقل الغربي، بل إنها ثمرة تعاقد بين طرفين هما الدّولة والكنيسة، تعاقدٌ تصرّفت فيه الدولة باعتبارها طرفاً منتصراً، لكن الكنيسة تصرفت بوصفها طرفاً لم يخسر بعدُ كل شيء، لذلك اختلفت الوظائف التي تركتها الدولة للكنيسة من بلد لآخر. المشكلة أن ذلك التعاقد أصبح يعاني اليوم من أزمة خانقة، وذلك بفعل أن الدّولة، باعتبارها الطرف الأساسي والمستفيد الأوّل من ذلك التعاقد، باتت تعاني من الضعف والوهن أمام أسواق المال.

الخرافة بين أحضان العلمانية

ـ بناء على ذلك، ما قراءتك للعلمانية في هذا العصر، وخصوصاً في مهادها الأولى؟

ـ العلمانية ثمرة عصر متفائل بانتصار العقل على الخرافة، وهو التفاؤل الذي لم يعد اليوم في حكم الوارد. كيف لا ونحن نرى في وسط العاصمة النرويجية مدرسة

مكتبة الفكر الجديد

ضخمة أنشأتها الأميرة لويز، ابنة ملك النرويج، لكي يتعلم الأطفال فيها كيف يتكلمون مع الملائكة، ومع ذلك فالمدرسة ممتلئة عن آخرها! وكيف لا وقد صرنا نرى بابا الفاتيكان، والذي ردّد الزعم بأن المسيحية أكثر عقلانية من الإسلام، يشرف بنفسه على دورات تكوينية في طرد الجن! وكيف لا وقد رأينا استقبال البابا بنديكتوس السادس عشر استقبالاً رسمياً ثم شعبياً في فرنسا، في حين أن هدف الزيارة هو مسح جباه المرضى اليائسين من العلاج بالزيت، في المزار المريمي بمدينة لورد الفرنسية! وكيف لا ونحن نعلم أن الرّئيس الأمريكي السابق، جورج دبليو بوش، كان يحاول إقناع بعض رؤساء الدّول بأهمية الحرب على العراق، انطلاقاً من حكايات دينية عن هاجوج وماجوج!

ـ ولكن ألا يبدو هذا الطرح يائساً أو تهويلياً؟

ـ طبعاً لا أبتغي التهويل، لكن وفي كلّ الأحوال، هناك قضية أساسية: لكي ينتصر العقل فإنه يحتاج للإرادة، وحين يسلّم الإنسان إرادته لأيٍّ كان ولأي سبب كان، فإنه بذلك يُسلّم عقله أيضاً. ولنأخذ مثال ما يسمى بنظرية التصميم الذكي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإنها نظرية تدّعي بأن إرادة الإنسان لا تخرج عن مسار تصميم كوني وعناية إلهية، ومعنى ذلك أن الإنسان فاقد لإرادته، وبالطبع فإن هذا الفقدان للإرادة يتناغم مع ما يسمى في فرنسا بفلسفات اللاوعي أو تحديداً فلسفة موت الواقع، والتي يعدّ جان بودريار من أبرز ممثليها. يمكننا أيضاً أن نستشهد بمن يصطلح عليهم بعلماء الرياضيات القبّاليين، فإنهم يعتقدون بأن كل ما حدث وسيحدث منذ بدء الخليقة إلى آخر الدهر، مذكور في التوراة في شكل رموز رقمية مشَّفرة، وأننا لا نستطيع أن نحدد أو نقرر أي شيء خارج ما هو مقرّر سلفاً. ومما يثير الاستغراق في الغرابة، أن أحد هؤلاء، ويدعى روبير أومان، كان ضمن الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٥ . وأما حين قال بوش الابن بأنه ذاهب لغزو العراق نزولاً عند إرادة المسيح أو اللّه، فلكي يقول باللسان الإنجليزي: ما رميت إذ رميت ولكن اللّه رمى. ولا يخفى على أحد اليوم، كيف أمسى زعماء اليمين الإسرائيلي يتنافسون فيما بينهم حول من سيقود المرحلة الأخيرة من تحقيق الوعد الإلهي: دولة خالصة لليهود.

وحده الإنسان مسؤول عن مصيره

ـ هل ثمّة إمكانية فكرية أو عملانية لتكوين تمازج بين الخطاب الدّيني والحداثة؟

ـ نحن اليوم أمام مشكلة حقيقية تحرمنا من أي يقين يزعم بأن كلّ خطاب ديني

مكتبة الفكر الجديد

يظلّ قابلاً بالضرورة لاحتوائه داخل الفضاء الديمقراطي والحداثي. إن مثل ذلك التفاؤل الذي يميز أطروحة مارسيل غوشيه، من شأنه أن يحرمنا من واجب اليقظة والحذر إزاء سيرورة يتحوّل فيها الخطاب الديني إلى وسيلة للتخلص من الإرادة والمسؤولية. هذا في الوقت الذي تقتضي فيه الملفات الكبرى المعروضة أمام أنظار الجيل الحالي من البشرية، من قبيل البيئة والسلام العالمي وتحسين النوع البشري وإعمار الفضاء الخارجي، نوعاً من المسؤولية الإنسانية الكونية على مصيره ومصير الحياة من حوله والأجيال من بعده.

إننا لا نستطيع أن نلتزم بمعركة السلام العالمي إذا كنا نرى ما يعتقد به بعض الأصوليين البروتستانت، من أن السلام العالمي لن يتحقق قبل عودة المسيح، أو إذا كنا نرى ما تعتقد به بعض الجماعات الإسلامية من أن هناك فرقة واحدة ناجية من النار. إن التقدم البشري يحتاج اليوم إلى انفتاح الخطاب الديني على قراءة جديدة تُحرّر إرادة الإنسان من كافة أشكال القدر وتستعيد المبدأ الذي مات من أجله غيلان الدمشقي: "وحده الإنسان مسؤول عن مصيره".

مكتبة الفكر الجديد

حوار مع "الوقت" ـ II

تعميمُ الفلسفة رهانٌ للديمقراطية والحداثة

□ الوقفة النقدية للغرب التي يشتغل عليها المفكّر الإستراتيجي سعيد ناشيد؛ يمكن أن تكون مثالاً حيّاً على طبيعته الفكرية. لا يتخذ ناشيد منطقة وسطى، منزوعة الموقف، في التعاطي مع تراجعات الغرب عن قيمه العلمانيّة، ولكنه يتمسّك - في الوقت نفسه - بتسليط الضوء على الوجوه المرفوضة منه، وبالتالي التأكيد على أن الغرب ليس حالاً مصمتة أو كياناً مغلقاً. إنه، في الخلاصة، ليس شرّاً مطلقاً، ومن الحماقة التاريخيّة اعتباره مصدراً لكلّ الخير. ينبّه ناشيد إلى نموذج فرنسا باعتباره محلاً لأهم المفارقات والإشكالات التي تمثّل اليوم موضوع الأزمة القائمة بين الغرب والإسلام. يشيدُ في هذا الإطار بتأسيسيّة المفكّر الرّاحل إدوارد سعيد، والذي استوعب المكوّنات الأولى للتعصّب الاستعلائي في فرنسا. الجدير بالذكر أن ناشيد وضع مؤلفاً خاصاً دَرَس فيه علاقة "اليسار الفرنسي والإسلام". في الجزء الأخير من الحوار، يتطرّق ناشيد إلى أهمية تدريس الفلسفة، وجعْلها في التداول العام، وذلك لكونها تُسهم في توليد النخب وتجديد التفكير وإنتاج الأسئلة. وحول تقدّم الفلسفة في إيران على العرب، يضع ناشيد مجموعة من التفسيرات التي توضّح ذلك. من جهةٍ أخرى، يرصد ناشيد تلك العلاقة الجدلية بين الإسلام والعلمانية، موضّحاً المسارات التي تتحرّك فيها العلمانية داخل السياق الدّيني، وهي ملاحظات يعكف على بحثها مفصلاً في مشروع جديد بعنوان "الاختيار العلماني وأسطورة النموذج".

"الوقت" ـ نادر المتروك(*)

* * *

ـ ثمّة خلاف حول حقيقة "الفلسفة الإسلاميّة" فيما بين الإسلاميين أنفسهم، وبين الدّارسين للفلسفة، والخلاف يدور حول مدى صحّة التسمية (الفلسفة الإسلاميّة) إلى الاشتباك حول إشكالية العقل الفلسفي (العقلانيّة) ذاتها في الفكر العربي والإسلامي

(*) صحيفة **الوقت** (البحرين)، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

مكتبة الفكر الجديد

المعاصر. هل تصلح الفلسفة مستنداً للنهضة والتجديد اليوم؟

ـ يعدّ تعميم الفلسفة وفق تصور يقوم على وضوح الكفايات المستهدفة وجودة النتائج المتحققة، رهاناً جوهرياً من رهانات الدّيمقراطية والحداثة، إذ إن الفلسفة أداة فعّالة للتثقيف الشعبي، وهي تفرز لدى الشعوب نخبَ التنوير وتمثل إحدى الدّعامات الأساسية للعقل التواصلي، وتساعد على إنتاج القيادات الفكرية والميدانية الحكيمة. وهي فضلاً عن ذلك تنمّي قدرة المواطنين على الحوار التفاعلي والتفكير التشاركي، على نحو ما كان يفعل أبو الفلسفة سقراط داخل السّاحة العمومية (الأغورا). لذلك تحرص معظم الدّول الديمقراطية في العالم المتقدّم على تعميم تدريس الفلسفة في كافة الشُّعَب والمعاهد والجامعات. وتتبنّى الكثير من المؤسسات التربوية والتعليمية برامج وورشات لتعليم التفكير الفلسفي للأطفال منذ سنٍّ مبكرة، بل ثمة في بعض الأحيان ورشات لفائدة أطفال لم تتجاوز أعمارهم سن الرّابعة. وتحتضن بعض المدن الصناعية مقاهي تندرج ضمن ما يُعرف بالمقهى الفلسفي. وقد حصل الفيلسوف الفرنسي ميشيل أونفراي، على منحة خاصة من الدولة، لكي يتفرّغ لإحدى أشهر تجارب الجامعات الشعبية في العالم، تجربة يُعدّ فيها تعلم الفلسفة وسيلة أساسية للتثقيف الشعبي ولإذكاء روح التساؤل الدائم والسؤال المفتوح، وتحرير الناس من النزعات الإطلاقية المنتجة للتعصب والانغلاق. هذا في الوقت الذي يتحدّث فيه جاك دريدا عن الحقّ في الفلسفة، بما يعني اعتبار التفلسف من ضمن الحقوق الأساسية للإنسان.

الفلسفة بين إيران والعرب

ـ برأيك، ما أسباب ضعف الإنتاج الفلسفي الإسلامي في المنطقة العربيّة، بالمقارنة مثلاً مع الإنتاج الفلسفي الإيراني (الإسلامي)؟ هل يمكن إحالة ذلك إلى طبيعة الفكر الإسلامي الغالب على العرب؟ أيمكن ربْط التدهور الفكري العام في العالم العربي اليوم بغياب الأعمال الفلسفيّة الكبرى؟

ـ بالنسبة لإيران، يبدو أن عوامل كثيرة ساهمت في وجود إنتاج فلسفي إيراني يتفوّق على نظيره العربي. تلك العوامل يمكننا أن نجملها في ثلاث: **أولاً**، غلبة العقل العرفاني في تاريخ الثقافة في إيران، في مقابل غلبة العقل البياني في تاريخ الثقافة العربيّة، علماً بأن استعدادات التفلسف كامنة في العقل العرفاني أكثر من العقل البياني. **ثانياً**، وجود صراع أفكار حقيقي في إيران، صراع ينطلق من حالة التوتر والاشتباك المفاهيمي التي طبعت نصوص وكتابات قائد الثورة الرّاحل الخميني، كما تطبع العلاقة

مكتبة الفكر الجديد

بين السلطة العمودية والتي يهيمن عليها مجلسُ صيانة الدستور والسلطة الأفقية والتي يتحكم فيها البرلمانُ المنتخب .**ثالثاً**، احتضان الحوزات الدّينية لمواد ومعارف تتعلق بالفلسفة والمنطق. أما مشكلتنا في العالم العربي فهي أننا كثيراً ما نعتبر التفكير الفلسفي من الكماليات، أو أننا نختزن في لاوعينا تكفيرَ الفقهاء، وعلى رأسهم ابن تيمية، للفلسفة والفلاسفة. ونعتقد في أحيان كثيرة أن الفلسفة تمثل تهديداً لأمن البلاد والعباد، فنراهن على الوعي الحسّي لدى الشعوب، رهاناً تلتقي حوله اليوم، البرامج الإعلامية الدّينية مع البرامج الإعلامية الترفيهية في مخاطبة العقل الحسي وتنمية الوعي الحسي لدى الشعوب. على أن النتائج لا تأتي إلا مخيّبة للآمال، إذ ها هي بعض الدّول التي حرّمت وما تزال تحرّم تدريس الفلسفة، تنجب مشاريع إرهابيين أكثر مما تنجب من مثقفين.

العلمانيّة والإسلام.. أو مكرُ التاريخ

ـ في ظلّ الخلافات المفاهيمية وتشظّي القيم في الواقع العربي والإسلامي، يمكن تلمّس أطيافاً للعلمنة تمارسها الدّولة والجماعات الدّينيّة، وهي ممارسة متحايلة، ونفعيّة، ولكنها جدّية في كثير من الأحيان، لأنها الأساس الذي يتم من خلاله تبرير المواقف والأفكار المطروحة. من جانب آخر، فإنّ هناك علمنة "إسلاميّة" يشتغل عليها مفكرون تجديديون من داخل "النصّ الإسلامي"، وهي اشتغالات ما زالت تحت التجربة، ومحاطة بالكثير من الاعتراض وضعف المنهجيّة. ما رأيكم في ذلك؟

ـ نعم بعض الأهداف العلمانية يمكن تحقيقها من خلال بعض المظاهر الدّينية. وعلى سبيل المثال، فإنّ حزب العدالة والتنمية في تركيا، والموسوم بالحزب الإسلامي، استطاع أن يجعل تركيا قريبة من تحقيق معايير الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، وفي عهده أمسى الأتراك أكثر قبولاً بذلك الإنجاز "التغريبي"، طالما الغطاء شبه الديني لحزب العدالة والتنمية قد مكّن الناس من الالتفاف على مخاوفهم وهواجسهم. لكن هذا الأمر لا يتعلق بأية قدرة سحرية للخطاب الدّيني على تحقيق أهداف مغايرة لقيمه، فالكثير من الأهداف تتحقق تحت عناوين مناقضة. وعلى سبيل المثال، فإن الحزب الشيوعي الصيني هو نفسه منْ يقود الصين اليوم نحو أن تصبح قوّة رأسمالية عظمى، كما إن فرنسا شهدت أكبر قدر من الخصخصة إبّان حكومة ليونيل جوسبان الاشتراكيّة. ثم أن إيران إبان حكم آيات اللّه وفرض الحجاب على المرأة، شهدت تطوراً كبيراً في نسبة تمدرس الفتيات. وفي كل الأحوال، فإنّ هيجل قد تحدّث عن

مكتبة الفكر الجديد

"مكر التاريخ"، ويعني بذلك أن أهدافاً تاريخية معينة قد تتحقق بوسائل مغايرة بل ومناقضة. ومع ذلك فعلينا أن نكون حذرين، ذلك لأن تحقّق بعض الأهداف العلمانية تحت غطاءٍ ديني، لا يعني أن كلّ الأهداف العلمانية وفي كلّ الظروف ستحتاج إلى ذلك الغطاء. المهم أن نعرف بأنّ الخطاب الديني قد يكون سيفاً ذا حدّين، حين نضرب بأحدهما فإنّ الآخر قد يرتد فوراً على نحرنا.

ـ وماذا عن تلك العلاقة الملتبسة التي ألمحت إليها بين الإسلام والعلمانية؟

ـ بخصوص علاقة الإسلام بالعلمانية، فإني أرى بأن الإسلام، حتى ولو اختزلناه إلى مجرّد ديانة ـ وهذا ما لا يجوز ـ فإنه يقوم على فرضية الفصل التام بين المستوى الإلهي والمستوى البشري، وهو الأمر الذي شرحه طويلاً المعتزلة ثم الأشاعرة، وذلك على اعتبار تنزيه الذات الإلهية وتجريدها عن عالم المحسوسات. ومثل هذا الفصل بين مدينة اللّه ومدينة الناس، يمنح الناس فرصة أكبر لتدبير شؤونهم وفق إرادتهم الحرّة. وبالطبع، فالنتائج السّياسية في العالم الإسلامي لم تأت منسجمة مع هذا المنطلق الأنطولوجي، وهو ما يعني مرّة أخرى أن التاريخ لا يتجه عبر مسار انسيابي يقيني وآمن. إلاّ أن الانزياح نحو التسلط الديني في تاريخ الإسلام، لا يمنعني من القول بأن تنزيه وتجريد الذات الإلهية في الإسلام، يسوّغ فصل المشيئة الإلهية عن الإرادة البشرية وعن الممارسة السياسية، هذه الأخيرة التي لا تقوم على غير النسبية والاجتهاد والتقدير الحر للمنافع والمصالح المتغيرة في الزمان والمكان، بمنأى عن المطلقات الدينية.

فرنسا وعلاقتها بالغرب.. تشريع الاستعمار

ـ كانت رؤية الآخر (الغرب) للإسلام إشكالية على الدّوام. في حقبة ما يُسمى بالإسلاميات الكلاسيكية، كانت الرؤية الاستشراقية تستبطن مركزيّة سرعان ما تحوّلت إلى لون من الاستعلاء الثقافي والإمبريالي، وكانت الرّؤى المعاصرة التي اعتمدت المنهجيات الحديثة أكثر ضراوة في إشكاليتها، وذلك لكونها قدّمت نقديّات صارمة – معرفياً – ولكنها لم تتجاوز طابع الصّدمة في مقاربتها للمكوّنات التراثية والوحيانية للإسلام. من خلال دراستك الموسّعة في هذا الشأن، كيف تقدّمون تحوّلات الآخر (الغرب، نموذج فرنسا مثلاً) في رؤيته للإسلام؟

ـ هناك إشاعة تسري داخل الفضاء الأوروبي، تقول بوجود غزو إسلامي لأوروبا يتم عبر مسارين: الهجرة والأسلمة. لا يعدو أن يكون الأمر مجرد تهويل ممنهج يشوّش على العلاقات الإستراتيجية بين الغرب والعالم الإسلامي ويلقي بثقله على

مكتبة الفكر الجديد

النقاش حول اندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي. تهويل تتغذّى منه الكثيرُ من الأطراف: فاليمين المتطرف يجعله يافطة لمقاربة متشدّدة لمسألة الهجرة، والفاتيكان ومنظماته يتخذونه دليلاً على أن انسحاب المسيحية عن المجتمعات الأوروبية سيشرع الباب فسيحاً أمام أسلمتها. ويظلّ اليسار منقسماً حول هذا الموضوع. ففي فرنسا مثلاً، يختلف الموقف بين "يسار جمهوري" ينطلق من مبدأ تفوّق قيم الجمهورية الفرنسية على قيم الإسلام، ومن اعتبار أن الواجب يستدعي حماية الجمهورية من أي تأثير إسلامي على قيمها، وبين "يسار ليبرالي" ينطلق من نسبية القيم، ومن قابلية جميع القيم لأن تتجاوز نفسها بعيداً عن أية نزعة إطلاقية. ومن أبرز روّاد هذا التيار الأخير الفيلسوف الفرنسي ألان غريش. في فرنسا تغلب النزعة الجمهورية على النزعة الليبرالية، هذه الأخيرة التي لا تجد في الغالب أي ترحيب خارج دائرة اليسار الجذري وفلاسفة ما بعد الحداثة. ولذلك نرى كيف تمثل فرنسا، بالفعل، الوجه الأكثر إشكالاً في علاقة الغرب بالإسلام؛ إنها البلد الغربي الوحيد الذي أصدر قانوناً ينص صراحة على إيجابيات الاستعمار، حيث صادق البرلمان الفرنسي يوم ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ على مقترح القانون الذي يقول في بنده الأول بأن الأمة الفرنسية تعتز بمنجزات فرنسا في كل من الجزائر والمغرب وتونس والهند الصينية، ويدعو في بنده الرابع إلى إدراج ذلك الاعتراف ضمن المقررات الدراسية. ولعل الأمر هنا يتعلق بسابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ البشري قد يكون لها ما بعدها.

نقد التعصّب الاستعلائي للغرب

ـ وهل استطاع المفكرون والفلاسفة الغربيون المعاصرون اقتراح رؤى منهجية صالحة (وليس من المهم أن تكون صحيحة) في تغطية الإسلام ـ بالمعنى الذي درسه إدوارد سعيد في دراسته الشهيرة عن الإستشراق ـ؟ أم أن ثمّة إحباطا في هذا الإطار (تجربة فوكو مثلاً مع الثورة الإيرانية)؟

ـ حذاقة ناقد الاستشراق إدوارد سعيد تتجلى في انتباهه المبكر، ومن خلال الكثير من دراساته النقدية، إلى المشهد الثقافي الفرنسي، والذي لم يتخلص من ميوله نحو التعصّب الاستعلائي. وقد رأينا بعض مظاهر هذه الميول في مصادقة البرلمان الفرنسي على مقترح القانون حول إيجابيات الاستعمار. فرنسا كانت أسبق الدّول الأوروبية إلى ظاهرة الاستعمار العالمي في العصر الحديث. ومن مفارقات التاريخ أن رفاعة الطهطاوي عندما كان داخل فرنسا يتشرّب روح التنوير ويترجمها إلى العالم العربي، كانت فرنسا تزحف بجنودها لاحتلال الجزائر، مدشنة بذلك مرحلة طويلة من التوتر

مكتبة الفكر الجديد

بين قيم الأنوار وقيم الاستعمار. على أن التاريخ حمل مفارقة أخرى، ذلك أن فرنسا عندما كانت لا تزال تفكر في احتلال مصر أو الجزائر، نشأ داخلها تيارٌ يُسمى بـ"السانسيمونيين". هؤلاء اختار الكثير منهم النزوح إلى مصر حيث تعاونوا مع محمد علي، خبراء في مختلف مجالات العلم والتقنية والصناعة، وكانوا يحلمون بنوع من المواطنة الأورومتوسطية على قاعدة التعاون بين الشرق والغرب والمساواة الكاملة بين الشعوب والأفراد. ثم نزحوا إلى الجزائر على أمل استباق الرّوح الاستعمارية. ولم يمرّ وقت طويل حتى قامت سلطات الاستعمار الفرنسي باستئصالهم من جذورهم. بعض الناجين تحوّلوا إلى الإسلام احتجاجاً على مجازر الاستعمار، وآخرون رحلوا أو عادوا إلى مصر قبل أن يُسدَل الستار على قرن اصطلح عليه الكثيرون بـ"قرن السانسيمونيين". واليوم، يتوقع البعض بأن مآسي الاحتلال في الشرق الأوسط قد تعيد الاعتبار لبعض قيم السانسيمونيين. لا سيما وأن نوعية الماركسية التي سبق لها أن هيمنت على القرن العشرين قد ساهمت بدورها في حشر السانسيمونية ضمن زاوية النزعات الطوباوية الحالمة والمتجاوَزة. لكن متى كانت أحلام الشعوب قابلة للتجاوز؟ وهنا أودّ العودة إلى إدوارد سعيد لكي أخلص في الأخير إلى أن الناقد الكبير للاستشراق قد رسم لنا أفق التفكير الممكن: حيث إننا لن نفكر هذه المرّة ولن يكون بوسعنا أن نفكر إلاّ من داخل الغرب وضدّه في نفس الآن؛ من داخل مشروع التنوير الأوروبي ومبادئ الحرية والمساواة والإخاء بين بني البشر وضدّ النموذج الغربي القائم على المنافسة والاحتكار والهيمنة والتفوق؛ من داخل قيم العقل والتضامن وضدّ أسطورة النموذج.

مكتبة الفكر الجديد

المحتوى

توطئة غير ضرورية ٥

على سبيل التقديم ٧

الباب الأول: مطارحات في أزمة العلمانية ٩

- الغمة في أوهام الأمة ١١
- أوهام السيادة وأوهام الوسادة ١٦
- جدل الإبادة بين السادة والقاعدة ١٨
- دفن السياسة في روضة القداسة ٢٤
- علمانية يقظة بعين واحدة ٣١
- مشروعية المقاومة بين العقل والعمامة ٣٧
- العنف الكبير في العشق الأخير ٤٢
- هل العقلانية مجرّد خدعة بصرية؟ ٤٥

العلمانية: انسحاب الدين أم إعادة انتشاره؟ ٤٦

الأصولية: عودة الدين أم ثورة دينية؟ ٤٨

- المجتمعات الغربية أمام المشكلة الدينية ٥٠

أولاً: النظم الدّستورية ٥١

ثانياً: النظم التعليمية ٥٢

- داروين وسفر التكوين ٥٤
- الإعجاز والبيان في التوراة والقرآن ٥٧

الباب الثاني: مطارحات في نقد الغرب الإلهي ٥٩

- أزمة المال بين القرآن والفاتيكان ٦١
- زيت الفاتيكان لإغاثة اللّهفان ٦٥

الحمار الصغير ليسوع ٦٦

مكتبة الفكر الجديد

ـ الدول المتقدمة وسحر الدلاي لاما ٦٨
ـ رؤى الصالحين في القرن الحادي والعشرين ٧٢
ـ فرسان مالطا: دولة إلهية بمشروعية دولية ٧٥
ـ ساركوزي بين اللّه والإليزيه ٧٩
المعادلة الإيديولوجية ٨١
تغيير يقوده اليمين ٨٢
المنافسة اللطيفة ٨٢
جمهورية ساركوزي ٨٤
ـ بين المسجد والماكدونالد ٨٦
ـ حرية الأديان ضدّ كرامة الإنسان ٩٠
ـ نحو ديمقراطية إلهية ٩٣
ـ فيلسوف المحافظين الجدد ضدّ علمانية ابن رشد ٩٦

الباب الثالث: مطارحات في العلمانية كواجب أخلاقي ٩٩

ـ الأقليات الدينية بين الحرية والعلمانية ١٠١
ـ أربع مآذن تكفي.. ولكن ١٠٦
ـ الاختيار العلماني في العمل الإنساني ١٠٨
ـ حرية الأوهام أم أوهام الحرية؟ ١١٢
ـ السياسة فن الإقناع ١١٤
ـ العدمية الأخلاقية في المجتمعات الدينية ١١٦
ـ من العدمية إلى التكبير ١١٨

الباب الرابع: مطارحات في نقد الحاجة إلى الأوهام ١٢٣

ـ الوهم والتاريخ ١٢٥
ـ دولة الرعاية الإلهية ١٢٨
ـ توأمان وتاج واحد ١٣٠
ـ محاضرة: معنى أن يكون المرء مسلماً ١٣٣
ـ عود على بدء: أوهام من إسمنت ١٣٨

مكتبة الفكر الجديد

الباب الخامس: حوارات حول مشروعية العلمانية ١٤٣

- حوار الأوان: العلمانية تعاقد مدني لفائدة العقلانية ١٤٥
في المسألة الدينية ١٤٥
في العلاقة بين الإسلام والإرهاب ١٥١
في العلمانية وإشكالية الحل ١٥٤
- حوار مع صحيفة الوقت - I ١٦٠
انحدار الحركات الإسلاميّة ١٦١
الخطاب الدّيني والثورة على العقلانيّة ١٦٢
الخرافة بين أحضان العلمانيّة ١٦٣
وحده الإنسان مسؤول عن مصيره ١٦٤
- حوار مع صحيفة الوقت - II ١٦٦
الفلسفة بين إيران والعرب ١٦٧
العلمانيّة والإسلام.. أو مكرُ التاريخ ١٦٨
فرنسا وعلاقتها بالغرب.. تشريع الاستعمار ١٦٩
نقد التعصّب الاستعلائي للغرب ١٧٠

مكتبة الفكر الجديد

من إصدارات

دار الطليعة للطباعة والنشر

و

رابطة العقلانيين العرب

☐ **فلسفة الأنوار**	ف. فولغين
☐ **إسلام المتصوّفة**	د. محمد بن الطيّب
☐ **علم نفس الجماهير**	سيغموند فرويد
☐ **في نقد إنسان الجموع**	د. رجاء بن سلامة
☐ **نقد الثوابت** آراء في العنف والتمييز والمصادرة	د. رجاء بن سلامة
☐ **وجهاً لوجه مع الفكر الأصولي**	خالد غزال
☐ **مواقف من أجل التنوير**	د. محمد الحدّاد
☐ **معضلة الأصولية الإسلامية**	هاشم صالح
☐ **مخاضات الحداثة التنويرية** القطيعة الإبستمولوجية في الفكر والحياة	هاشم صالح
☐ **مدخل إلى التنوير الأوروبي**	هاشم صالح

مكتبة الفكر الجديد

☐ **يوسف القرضاوي بين التسامح والإرهاب**	د. عبد الرزاق عيد
☐ **هدم الهدم** إدارة الظهر للأب السياسي والثقافي والتراثي	د. عبد الرزاق عيد
☐ **الإسلام: نزوات العنف واستراتيجيات الإصلاح**	د. محمد الحدّاد
☐ **الإسلام في المدينة**	بلقيس الرزيقي
☐ **١٧٨٩: ثورات الحرية والمساواة**	روبرت بالمر
☐ **سوسيولوجيا الجنسانية العربية**	د. عبد الصمد الديالمي
☐ **إسلام الفلاسفة**	منجي لَسْود

edots مطبعة دار الكتب ـ منطقة بئر حسن ـ بناية البارادايز ٨٥٣٧٥٣ /٠١

١٤٩٦/١٠/٠٠

مكتبة الفكر الجديد

الاختيار العلماني
وأسطورة النموذج

□ من ذا الذي منحني الحقّ في أن أستلّ قلمي لأنتقد "النفاق العلماني" لدى أمم أكثر تحضّراً من أمّتي وللتشهير بها وهي التي تمثّل "نموذجاً" لمستقبل لم نبلغه بعد، وقد لا نبلغه أبداً.

□ رداً على ملاحظات قاسية كهذه قد توجّه إليّ، أقول إن كل نموذج يظل حالة خاصة غير قابلة للتكرار، وبُناة الحضارات وصنّاع التاريخ إنما يعملون ويتصرفون من غير نماذج جاهزة. من هنا، على المهووسين بالنموذج الغربي للعلمانية أن يعوا جيداً أن هذا النموذج المفترض أصبح يهدّد مستقبل الحداثة والديمقراطية وقيم التنوير ومبادئ الثورة الفرنسية بانزياحه بعيداً عن وعود عصر الأنوار متجهاً نحو أهداف يمينية، دينية، محافظة وأحياناً إمبريالية. لا بل بات يهدد أمن ورخاء المواطنين حتى داخل المجتمعات الغربية، إنْ لم نقل بقاء الجنس البشري نفسه.

□ إن هذا النموذج الغربي القائم على عقيدة القوة والتفوّق، ويعيش على نهب ثروات الشعوب الفقيرة وعلى تركة التقسيم الاستعماري للعالم، وعلى رعاية النزعات العشائرية والطائفية والعسكرتارية في أقاليم الشرق والجنوب، ويوظّف لهذه الغاية عشرات الشبكات الدينية والتبشيرية؛ إن هذا النموذج المثقل بأوهام احتكار مفاتيح القوة والثروة والعلم، بات يتأكل حتى القيم التي طالما شكلت "سحر الغرب" أعني: قيم العقل والمساواة والحرية، وطفق يؤذي السلام العالمي وحماية البيئة والتعايش بين الثقافات والحضارات...

□ فلمن يردّدون على مسامعك بأن "الإسلام هو الحلّ"، وكذلك لمن يقولون لك إن "الغرب هو الحل"، لا تصّدقهم جميعاً، فالوعي العلماني الأصيل لا يبحث عن نموذج بديل. فالنموذج بعد كل شيء لا ينتج حضارة ولا المقلّدون يصنعون التاريخ.

المؤلّف

ISBN 9953-409-11-0
9 789953 409115

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

مكتبة الفكر الجديد